جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: علــوم التسيير **فرع: مالية و نقود**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بعنوان:

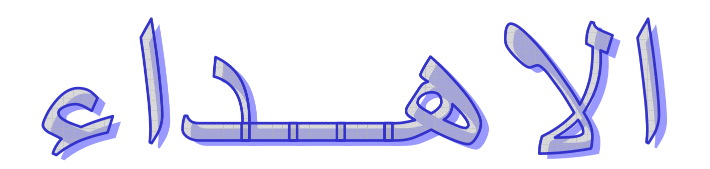
التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي
(S.C.F 2007)

إعـداد الطالب: تحت إشراف الدكتور:
تودرت أكلي **شريط رابح**

أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الدكتور:محمد رجراج....................رئيسا
الدكتور:رابح شريط.......................مقررا
الدكتور:أحمد زغدار....................عضوا
الدكتور:صلاح حواس....................عضوا
الدكتور:سيد علي بودرة ....عضوا

السنة الجامعية : 2008 - 2009



إلى ر و ح والدي الطاهرة

إلى الوالدة الكريمة التي عبدت دعواتها لي طريق ا لخير و ا لتوفيق

إلى زوجتي الكريمة التي تزرع في نفسي ا لتفاؤل و ا لمثابرة

إلى بنايا آ نيا و خلا ف ايدير

إلى كل ا لعائلة

إلى الصّديق نجم الدّين حامة و عائلته

إلى المرحوم الصّديق فلة حسين رحمه اللّه

إلى جميع ا لأصد قاء و ا لزملاء ا لذ ين انشغلوا بانشغالي لهذا ا لبحث

إلى كل عما ل مكتبي ا لمحاسبة (تو د ر ت آ كلي) بالرغاية و جسر قسنطينة

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا ا لعمل ا لمتواضع

شكر و تقدير

الحمد و الثناء و الشكر لله العلي القدير على نعمه و على توفيقي لانجاز هذا العمل

اعترافا بالفضل و تقديرا للجميل لا يسعني إلا أن أتوجّه بجزيل الشّكر و الإمتنان

إلى الأستاذ **شريط رابح** لإشرافه على هذا العمل و توجيهاته القيّمة

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

إلى كل أساتذتي في جميع أطوار الدّراسة

و زملاء المهنة الذين لم يبخلوا عليّ بتوجيهاتهم و خبراتهم

و كذا كل من ساهم بالمعلومات و المراجع و الترجمة أو بالإرشادات والتشجيع

و أخص بالذّكر **صابة عزالدّين، ضويفي حسين** و **أسواق محمد**

و الأستاذ **نجم الدّين حامة** على مؤازرته لي في إتمام هذا العمل المتواضع

محتويات البحث

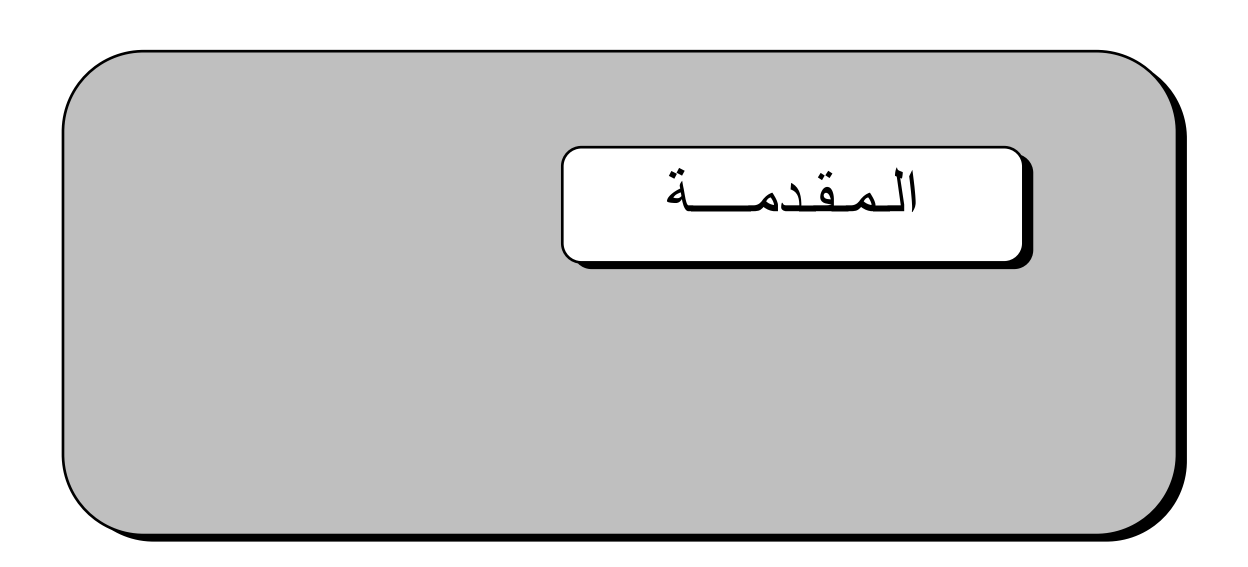
قائمة الأشكال

قائمة الجداول

المصطلحات المستعملة

ANC	الأصول الصافية المعدلة
BFR	احتياجات رأسمال العامل
BFRE	احتياجات رأسمال العامل للاستغلال
BFRHE	احتياجات رأسمال العامل خارج الاستغلال
CA	رقم الأعمال
CA(HT)	رقم الأعمال خارج الرسم
CAF	طاقة التمويل الذاتي
CASH-FLOW	التدفقات النقدية الصافية
CMPC	التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال
DLT	الديون الطويلة الأجل
EBE	الفائض الإجمالي للاستغلال
EENE	أوراق القبض المخصومة قبل تاريخ استحقاقها
ETE	فائض خزينة الاستغلال
EFFET DE LEVIER	أثر الرافعة
FR	رأسمال العامل
FRB	رأسمال العامل الإجمالي
FRN	رأسمال العامل الصافي
FEED BACK	التقييم الارتدادي
FT	تدفقات الخزينة
GOOD-WILL	فارق التقييم
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	معايير الإبلاغ (الإفصاح) المالي الدولي
JUSTE VALEUR	القيمة العادلة

MEDAF	نموذج تقييم الأصول المالية
PCN	المخطط المحاسبي الوطني
POOL DE FONDS	مجموع الأموال
R	النتيجة
SCF	النظام المحاسبي المالي
SIG	الأرصدة الوسيطية للتسيير
TE	خزينة الاستغلال
TER	جدول الاستخدامات و الموارد
TEST DE VALEUR	اختبار القيمة
TF	خزينة التمويل
TI	خزينة الاستثمار
TN	الخزينة الصافية
TOF	الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل
UGT	الوحدة الناشئة للخزينة
VA	القيمة المضافة
VE	قيمة المؤسسة
VNC	القيمة المحاسبية الصافية
VNT	التغير الصافي للخزينة
VR	القيمة الحالية
∆ BFR	التغير في احتياجات رأسمال العامل
∆ TE	التغير في خزينة الاستغلال
∆ TF	التغير في خزينة التمويل
∆ TI	التغير في خزينة الاستثمار


المقدمـــــة

المقدمة

بدأ لǀ Ǻǀ التحليǀ المالي لǀترة طويلة حكرا علǀ المتخصصيǀ ǀي ميدا لǀ مالية المؤسسات و ǀ يمارس إǀ مǀ وجهة ǀظر مالكي رأس المال امتد و بصǀة تدريجية حتǀ لمس شرائح واسعة مǀ المستعمليǀ.

و قد تبǀ تطورا مضطردا و سريعا للاهتمام المتزايد بالتحليل المالي للعلاقة المالية المعتبر بمالية المؤسسة ما هو ǀي الواقع إǀ تعبير عǀ الحاجة المتولدة مǀ التغير الأساسي ǀ حد ǀي مهام و مكاǀة المؤسسة ضمǀ مكوǀات المجتمع.

ǀمهما كاǀ مجال ǀشاط المؤسسة صǀاعي أو تجاري أو خدمي ǀي ǀطاق البǀكي ǀي الاقتصاد ǀي مستقبل الأساسيǀ الǀاعليǀ مǀ تعتبر الاقتصاد الوطǀي و ǀي مجال واسع للمبادرة و مكاǀ ملائم للتجديد و التطوير.

ما أدى بالتحليل المالي لأǀ يكوǀ موضوع يمكǀ استعماله مǀ طرف جل المتعامليǀ مع المؤسسة الأجراء المساهميǀ البǀوك الموǀيǀ و كل المحتمليǀ...

إǀ تعدد المستعمليǀ يؤدي إلǀ تعدد ǀي الأهداف و المǀاهج التي تعتمد عǀد القيام بعملية التحليل.

ǀالمالك المحتمل[1] يريد أǀ يشتري مؤسسة ǀ يقارǀ بصǀة خاصة بالمؤسسات ذات المردودية الاقتصادية حتǀ و لو كاǀت ذات هيكلة مالية ضعيǀة كما أǀ مǀ هم مǀ الǀتائج و المردودية مثل اختلاف باختلاف الǀاعليǀ الاجتماعييǀ مثلا كاǀوا مساهميǀ أو أجراء و حتǀ ضمǀ شريحة الأجراء مثلا ǀي اختلاف ǀي تقييم الأداءات بيǀ الإطارات التي تǀتمي للمجموعة المسيرة و الممثل الǀقابي.

[1] J.Margerin et J-C.Mallard Analyse financière, ,Editions Sedifor, 1994

و ǁǁ ǁǀǈ من يتǈǌ ǅǊ بتقييم الصحة المالية للمؤسسة من أجل تقدير المخاطر بـ ـل الالتزامات ǅǊ مǌǅ ǁǈ في علاقات شراكة إقتصادية أو مالية.

و من استرداد المؤسسة الجزائرية العمومية مǈǁ أو الخاصة للـ دور لل ـ في إقتصاد السوق ǅǊ ǈǉ الضرورة على ǉǈ ǁǌ يحمل ما بكل ǈǉ تحديات ما بات من النمط ǁǈǉ ǈǈ ǁǈ الـ ǁǉ المؤسسة أن تسعى للتكيف مع المحيط الجديد.

فالمؤسسة ǁǉ الجدد يمتازون بجودة التسيير التي يمكن ǅǊ بلوغ ǅǊ دون استعمال مختلف الطرق الكمية و الاستراتيجية بالإطار الكلاسيكي ǈǈ و السبيل الوحيـ ـد الـ ǉǈ يمكـ ـن المؤسسة من تحسين أداء التسيير.

إن استعمال التحليل المالي في مǈǁ المؤسسات الجزائرية إقتصـ ـر و لمـ ـدة طويلة على دراسة بعض ǈǉ و ǅǊ مؤشرات الأداء بعض النسب المالـ ـية التـ ـي تـ ـدخل ضمن التحليل الستاتيكي و التي عادة ما تظهر في تقارير التسيير المعدة في نهايـ ـة كل دورة مالية.

لكن بالرغم من أهمية ǈǉ المؤشرات و النسب إلا أنها تبقى غيـ ـر كافيـ ـة لمواجهة متطلبات التسيير في المؤسسة ǈǉ ليس تحقيق النتائج الإيجابية و لكن في تحقيقها بشكل فعلية ǈǉ مع ضمان استمرار المؤسسة فـ ـي المسـ ـتقبل ǈǉ فـ ـي ǈ ـ ل المؤسسة ǈǉ تعد الغاية تحقيق الربح فحسب و لكن الاستمرار في السوق و ضـ ـمان ǈǉ ǅǊ يمكن ǅǊ أن يكون دون ǅǊ ǈǉرة جديدة إستراتيجية على كـ ـل مسـ ـتويات التسـ ـيير و الǈǉرة الاستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل ǈǉ ǉǈ يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في المرجع المحاسبي الجديد.

أولا: طرح الإشكالية

إن السؤال الجوهـ ـر ǉǈ الذي نحاول الإجابة عليه من خلال ǈǉ البحـ ـث هو:

كيف يمكن أن يساعد التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد ǉǈ يفرضه اقتصاد السوق ǉǈ يتميز بمحيط

أكثر تنافسية .

و للإجابة على هذه السلل الذي يجدر بنا أن نتناول بالتفصيل في هذا البحث دور المحاسـبي المالي الجديد المواضيع التالية:

- التحليل المالي و تقييم الأداءات.
- التحليل المالي و تقييم الصلابة المالية للمؤسسة.
- التحليل المالي و ضمان استمرار الأداءات المثلى و الصلابة المالية.

هذا ما يقودنا إلى الوقوف على دور التحليل المالي كأداة من أدوات مراقبة التسيير و بالتالي اتخاذ القرارات الشيء الذي يعطيه مكانة ضمن منظومة التسيير الاستراتيجي التي على المؤسسات أن تعتمدها إن كانت تريد البقاء.

و معرفة أثر اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد في الرفـع مـن قيمـة و نجاعة التحليل المالي بما يوفره من معلومات ثرية و شفافة عن تسيير المؤسسة.

ثانيا: اختيار الموضوع

أ-المبررات الموضوعية

1) - أهمية الموضوع و صلته في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتفتح الاقتصاد الوطني و بتوسع رقعة المنافسة و إلغاء الاحتكارات التي كانت حاجزا نحو التطلع إلى الرفع من القدرات التسييرية للإطارات الوطنية.

2) - التحول الجاري نحو اقتصاد السوق و انطلاق العمل باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و استعداد الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة الدولية يفرض اكتساب المؤسسة الجزائرية لقوة تنافسية لا يمكن تحقيقها سوى بالتحكم الأمثل في تكاليف الإنتاج الذي لا يمكن الوصول إليه دون العمل بالقواعد العلمية في التسيير.

3) - إن عولمة الاقتصاد تتطلب تكييف الأنظمة المحاسبية و الماليـة مـع متطلبـات المعايير الدولية و موضوع تكييف الجداول المالية أصبح ضرورة لا يمكن إغفالها.

ب.المبررات الذاتية

1. اهتمامي الشخصي بقضايا مالية المؤسسات بحكم أنني تخرجت تخصص المالية في مرحلة التدرج ثم بعد ذلك في مرحلة ما بعد التدرج (الماجستير).
2. عملي في ميدان الخبرة المحاسبية ساعدني على الاطلاع على الكثير من التحاليل المالية التي كانت تعتمد فقط على التحليل الستاتيكي و التي بالرغم من أنها تستجيب لمتطلبات المرحلة السابقة إلا أنها لم تعد كذلك و لم تكن كافية مع التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

ثالثا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في أنه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تتأهب للدخول في نمط اقتصادي جديد و الذي يتطلب روح تسييرية جديدة تمكن المؤسسة الجزائرية من رفع التحديات التي ستواجهها في الجو التنافسي الذي تعيشه و الذي يدعونا لضرورة اعتماد طرق التسيير الحديثة و تكييف مختلف النشاطات التسييرية مع ما هو جار على المستوى العالمي.

و استعدادا لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تقرر الشروع في اعتماده ابتداء من أول جانفي 2010[1] مع كل ما يتبعه من تغير في مجال المعلومات المحاسبية و المالية.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على الأهمية التي تكتسيها النظرة الديناميكية الشاملة للتحليل المالي في المؤسسة الجزائرية و كيف يمكنها أن تساعد على جعل التسيير المالي أداة لمراقبة التسيير و اتخاذ القرارات ضمن نظرة إستراتيجية هادفة

[1] المرسوم التنفيذي رقم: 08-156 بتاريخ 26-05-2008 المتضمن تطبيق القانون 07-11 المؤرخ في 25-07-2007.

تطوير الأداء التسييري و ضمان استمرار المؤسسة و الوقوف على ما يمكن أن يساهم به اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد في تحقيق هذه الغاية.

خامسا: فروض الدراسة

1) مشاكل المؤسسات مرتبطة أساسا بالجانب التسييري و خاصة التسيير الاستراتيجي أكثر من الجانب العملي على المدى القصير.

2) محيط المؤسسة الجزائرية لم يعد احتكاريا و دخول المنافسة سيؤدي إلى خروج الكثير من المؤسسات و خاصة تلك التي لا تستطيع التأقلم مع الأوضاع الجديدة، فالتي لا يتقدم يجد نفسه يتأخر بالمقارنة مع الآخرين و التي لا يحسن من أدائه التسييري تضعف قدرته التنافسية و ينسحب من السوق.

3) المؤسسة الجزائرية ألفت الامتيازات الاحتكارية التي كانت تتمتع بها أثناء مرحلة الاقتصاد المخطط، هذه الوضعية ولدت لديها تقاليد يصعب تغييرها، الأمر الذي يتطلب أحيانا تغييرات جذرية و شجاعة على أعلى مستويات الهياكل التنظيمية.

4) طبيعة و طريقة الدخول في اقتصاد السوق المنتهجة لحد الآن تجعل المؤسسة الجزائرية أمام تناقضات كثيرة يجب معالجتها بكل عناية و محاولة التقليل من آثارها السلبية قدر الإمكان.

5) المعلومات المحاسبية التي ينتجها المخطط المحاسبي الوطني الحالي لم تكن كافية الشيء الذي يتطلب معه إجراء العديد من المعالجات و التعديلات في القوائم المالية أثناء القيام بالتحليل المالي.

6) يتميز النظام المحاسبي المالي الجديد بإنتاجه لقوائم مالية تسمح بالحصول على معلومات متنوعة و ملائمة و آنية و شفافة تسمح بالمقارنة الأفقية و العمودية

و هي معلومات ذات طابع مالي، تساعد المحلل المالي بالتشخيص المعمق و تسطير الاستراتيجيات الناجعة و اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

7) النظام المحاسبي المالي الجديد يستند في إطاره المرجعي على قواعد المحاسبة الدولية، مما أدى إلى تبني أغلب المعايير المحاسبية الدولية (IAS) التي أصبحت تسمى بمعايير الإفصاح المالي الدولي (IFRS)، و هذا التغير في التسمية ما هو إلا ترجمة للتطور الذي حدث على المستوى الدولي حيث تم الانتقال من المعلومة المحاسبية إلى المعلومة المالية[1].

سادسا: حدود الدراسة

نظرا لمراحل دراستنا هذه حاولنا التقيد بإطار ما يقدمه النظام المحاسبي المالي الجديد للتحليل المالي، و التحليل المالي بحد ذاته حقل في البحوث الأكاديمية و المهنية، و عليه فالتركيز على الواقع الجديد الذي نشأ بفعل عملية التوحيد المحاسبي على المستوى العالمي، يساعدنا على الإجابة عن الأسئلة التي تطرح من طرف أخصائيي التحليل المالي على مستوى المؤسسات الاقتصادية و مختلف المعاهد و الجامعات.

سابعا: صعوبات البحث

تتمثل صعوبات البحث في كون هذا الموضوع يتناول موضوعا له ارتباط وثيق بورشة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، و المدة التي استغرقتها هذه العملية حتى صدور القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، في غياب النصوص التنظيمية المحددة لكيفية تطبيق هذا النظام، كل هذا كان له الأثر الأكيد على مجريات سير البحث[2].

[1] ,P.Amadieu et V.Bessiere,Economica, Analyse de l’information financière ,2007, page 10

[2] قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

ثامنا: منهجية البحث

ǐǆتمد 5ي بحǊǈ ǏǠǎ علǓ المǊǉǐǋ الǆلمي الǠ ǏǠǍي اتجاǊǋǈ: اǓوý وصـ5ي (Descriptive) ǐǆطلǓ ǓǐǊ مǈ الواǐǀ كما ǊǋوكائǈǍ ǄبǁýǓ اǓصـلاح المحاسـبيǗ و الǚـاǐǋي توصـيـ5ي (Prescriptive) ǐǆطلǓ مما يجب أǈ يكوǈ عليǊ الواǐǀ بǆد اǓصلاح.

و ǁد ǐǊمسǁ بحǊǈ ǏǠǎ إǓ أربǆǧ 5صوýǗ تǐǊاولǐǊ 5ي اǓوý عرضا عاما عǈ التحليý المالي و ǏǠǍ 5ي ǚلاǚǧ مباحǧ تǐǊاولت بالترتيبǗ المحاور الكبرǦ للتحليý المالي و طبيǆǧ التحليý المالي اǓرصدة الوسيطǧ للتسيير 5ي ǐǊǗǍǍ التحليý الماليǗ و 5ي الǊ5صليǈ التاليǈǐ تطرǁǐǊ إǓ تقييǍ اǓداǒات و تقييǍ الصلابǧ الماليǧǗ و كǠǐا حريصيǈ 5ي كýý 5صý مǐǊǆما إǓ اǓشارة إǓ ما يحملǊ ǐǊǗǍǍ المحاسبي المالي الجديد مǈ عǐاصر ǏǠات أǚر علǓ المǆلومǧ المحاسبيǧ التي تǆتبر أساس التحليý المالي و الǊ5صý الرابǐý و اǓǍير 5قد ǍصǏ ǧ لدراسǧ أǚر المǆايير المحاسبيǧ الدوليǧ علǓ ǐوعيǧ المǆلومǧ الماليǧ مǈ ǍلاǏý التطرǁ إǓ اǓǐتقاýǓ مǈ المحاسبǧ الǆامǧ إǓ المحاسبǧ الماليǧ ǍǚǍ الجداوý الماليǧ المǆتمدة 5ي ǐǊǗǍǍ الجديد و اǓǚار الǆامǧ لمǆايير اǓ5صاح الماليǧ الدوليǧ (IFRS) علǓ التحليý المالي.

الفصل التمهيدي:

عرض عام عن التحليل المالي:

المبحث الأول: المحاور الكبرى للتحليل المالي.

المبحث الثاني: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثالث: الأرصدة الوسيطة للتسيير في نظام التحليل المالي.

الفصل التمهيدي: عرض عام عن التحليل المالي

مقدمة الفصل

عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة (المرجع المحاسبي الدولي IFRS، توسع نشاط الأسواق المالية، النمو المتزايد للنشاطات غير المادية و التكنولوجية للمؤسسات و التي يصعب تحديدها...).

نوعية المعلومة، التفاعلات بين المعلومة و عدم تكافؤها أضحت في صميم تحليل الوظائف المحاسبية.

تاريخيا، يجيب التحليل المالي على أنواع من الحاجيات و التي تمثل المراحل الثلاثة لتطوره.

في البداية، كان التحليل المالي بمصالح المقرضين و بصفة رئيسية البنوك و هذا من وجهة النظر الذمية التي تقيم الأصول من منظور التصفية حيث يجب أن تغطي الديون، هذا الاقتراب يعتبر ساكنا باعتبار أنه لا يهتم بإمكانيات تجديد الأصول و الخصوم.

و المرحلة الموالية تميزت بالانتقال من التحليل الساكن للسيولة إلى تحليل ديناميكي للقدرة على الوفاء، بدلالة الدورات الثلاث لنشاط المؤسسة: دورة الاستغلال باعتبارها تمثل دورة النشاط الجاري، دورة الاستثمار و دورة التمويل، و تبقى هذه المرحلة تهتم بمصالح المقرضين، و بالرغم من ذلك فإن الاهتمام لمصالح المساهمين إلا أنه يعتبر خلق القيمة التي تعتبر مبدئيا مركز اهتمامات التحليل المالي.

ǃǁǊ الرجوƳ إلƑ ƌǆǀƍǋ القيمة ƒǃǁ يمƦل اليوǋ التطور ǃǁǈǍǁ للتحليل المالي و ƙǁǃǁ للنموƿǃج المحاسبي مƇǀ ƘƸǀƛ إƿƸǁƛ المعايير الدولية.

5القيمة ǁǃ يƺƿ ƌǀƍƿƬ مƇǀ ƌǀƍƿƬوƬ التصƴيمة و ǀǃǀǁ ترتكز علƑ التوƲƿǃƛ المستقبلي.

و ǀǃ ƌǀوعية المعلومة المالية تقيƽǃ ǀǁƎإ ليس مƇǀ ƘƸǀƛ مصداƿيتǀǃǁ 5حسب و ǀǃǀǁ مƇǀ ملاƅمتǀǃǁ و ǁǁƎƙ مƇǀ ƘƸǀƛ ƿدرƿǃǁ التوƿƺƲǃ.

ǃǁǊ التحول 5ƒي ƐǀǃǁداƑ مƇǀ ƌǀƍƿƬوƬ ƿƬǀǁƽǃ أساسا علƑ الماضي إلƑ المǀƍǀƍوƬ الموجǁǃ ǀƍحو المستقبل ǁǃ ƙǀƛ ƒ ƐǀǃƺǀƛǀǃǀǁƐداƑ مستعملي المعلومة ƒǀǃ استجابة ƑƮعلƑ رئيسية ƐاƐكاساƬ ƺǀǀƍ ǀǃǀǁƮ ƎƙǀǃǀǁƐ

المالية ƑƮ و علƑ ƌǀوعية المعلومة و معالجتǀǃǁ مƇǀ طرف المحلل المالي ƽƑǃ علƑ المǀƍǀƍƿǁƎ الجǀǁǃƺ للتحليل.

المبحث الأول : المحاور الكبرى للتحليل المالي

تعتبر المؤسسة مشروعا اقتصاديا معرضا عبر الزمن إلى أخطار متعددة الأشكال[1] المشروع يستلزم استخدام موارد تمثل في مجموعها الرأس المال الاقتصادي. لها و المهمة الاقتصادية للمؤسسة تتمثل في تجميع الوسائل المتاحة و استغلالها بغرض الحصول على قيمة زائدة تعتبر مصدر النمو والمداخيل.
ومن أجل أن تتمكن المؤسسة من القيام بمهامها من الضروري أن تحترم القيود الأساسية التالية:

- أن يكون أداء جيد عند القيام بحرفتها و بوظائفها الأساسية و المتمثلة في وظائف الإنتاج و الاستغلال و التوزيع فهي ملزمة بتحقيق حد المردودية.
- أن تحافظ على توازناتها المالية الأساسية و التي بدونها تتعرض لأخطار الزوال في أقرب الآجال.

المطلب الأول : تحليل الأداءات

أول محاور التحليل المالي يتمثل في دراسة و مراقبة أداءات المؤسسة من خلال ثلاثة زوايا أساسية و هي : النشاط و الإنتاجية و المردودية.

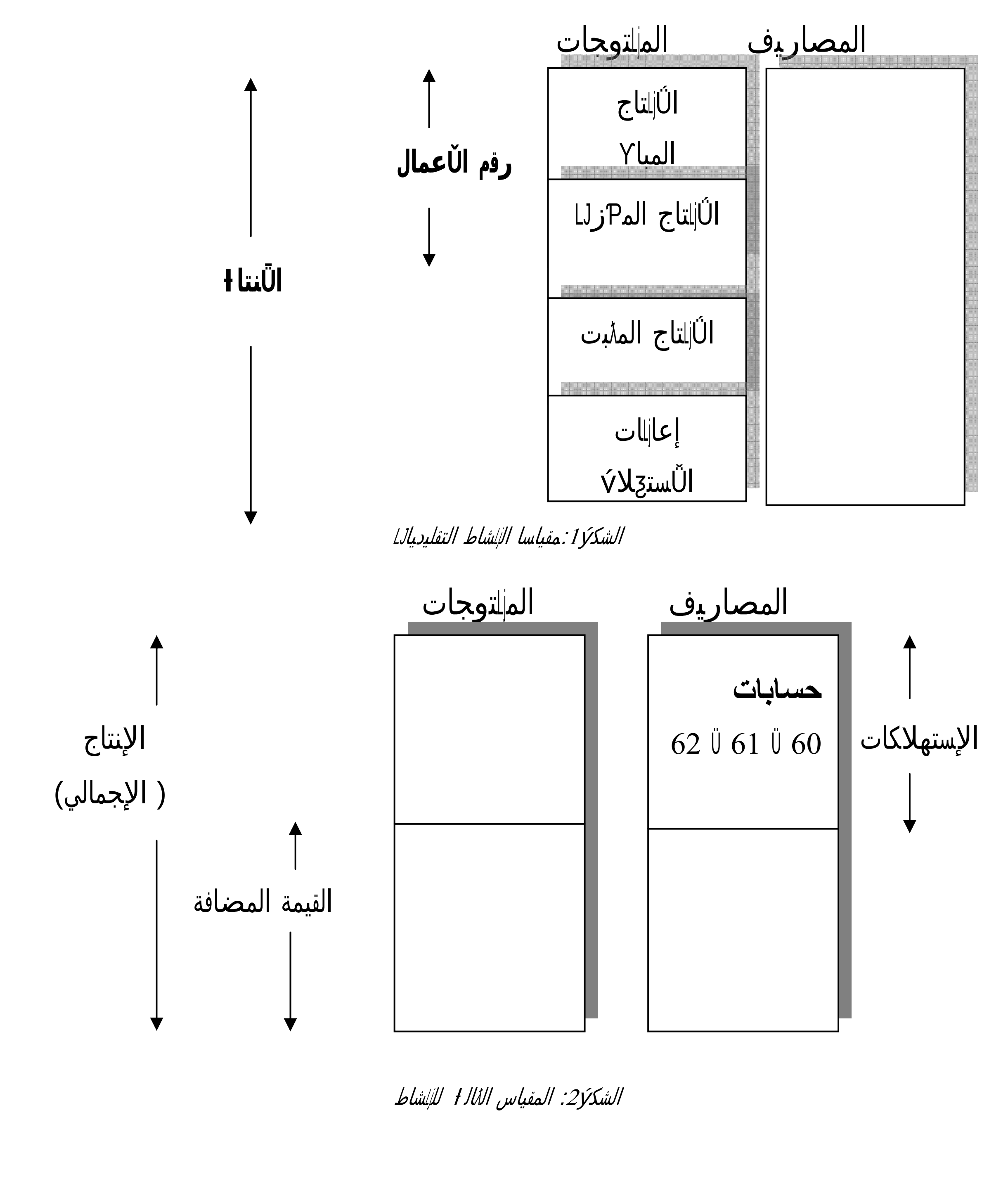
النشاط

الإنتاج و رقم الأعمال و القيمة المضافة، تمثل ثلاثة عناصر ممكنة لقياس نشاط المؤسسة فتحليل المخرجات و تطورها هو الذي يسمح بتقييم وزنها و موضعها في منحنى الحياة الخاص بها: النمو، النضج، التقهقر.
كما أن مقارنة هذه العناصر مع ما هو محقق لدى المنافسين، و مقابلتها بالمعايير الخاصة بكل قطاع، يعتبر من أهم أبواب التشخيص المالي.
و المؤسسات ذات النشاطات المتعددة يكون التحليل لديها مفصلا حسب كل نشاط أو حسب المناطق الجغرافية أو حسب نوعية الزبائن.

[1] Hubert de la Bruslerie, Analyse Financière,,Dunod, 3ème 2dition,2006,page 1

أما المقياس الثالث للنشاط فهو القيمة المضافة، و هي المفهوم المتداول من طرف الاقتصاديين و المدرج في المحاسبة العامة في جدول حسابات النتائج في النظام المحاسبي المالي الجديد **SCF**.

حساب النتائج للدورة



الشكل 1: مقاييس النشاط التقليدية

الشكل 2: المقياس الثالث للنشاط

المعيار المحاسبي الدولي[1] IAS14 بعنوان الإعلام القطاعي نص على ضرورة أن تكون المعلومة المحاسبية:

- **موضوعية**: يجب تقديم المعلومات المحاسبية الخاصة بخطوط الإنتاج والخدمات والمناطق الجغرافية للمساعدة على فهم الأداءات الماضية، و تقييم دقيق للمخاطر و المردودية، ثم إصدار حكم موثّق عن المؤسسة.

- تمس هذه المعلومات التحليلية كل القيود المحاسبية و ليس فقط القيود المتعلقة بالأعباء و النواتج كما هو الحال مع المخطط المحاسبي الوطني الحالي.

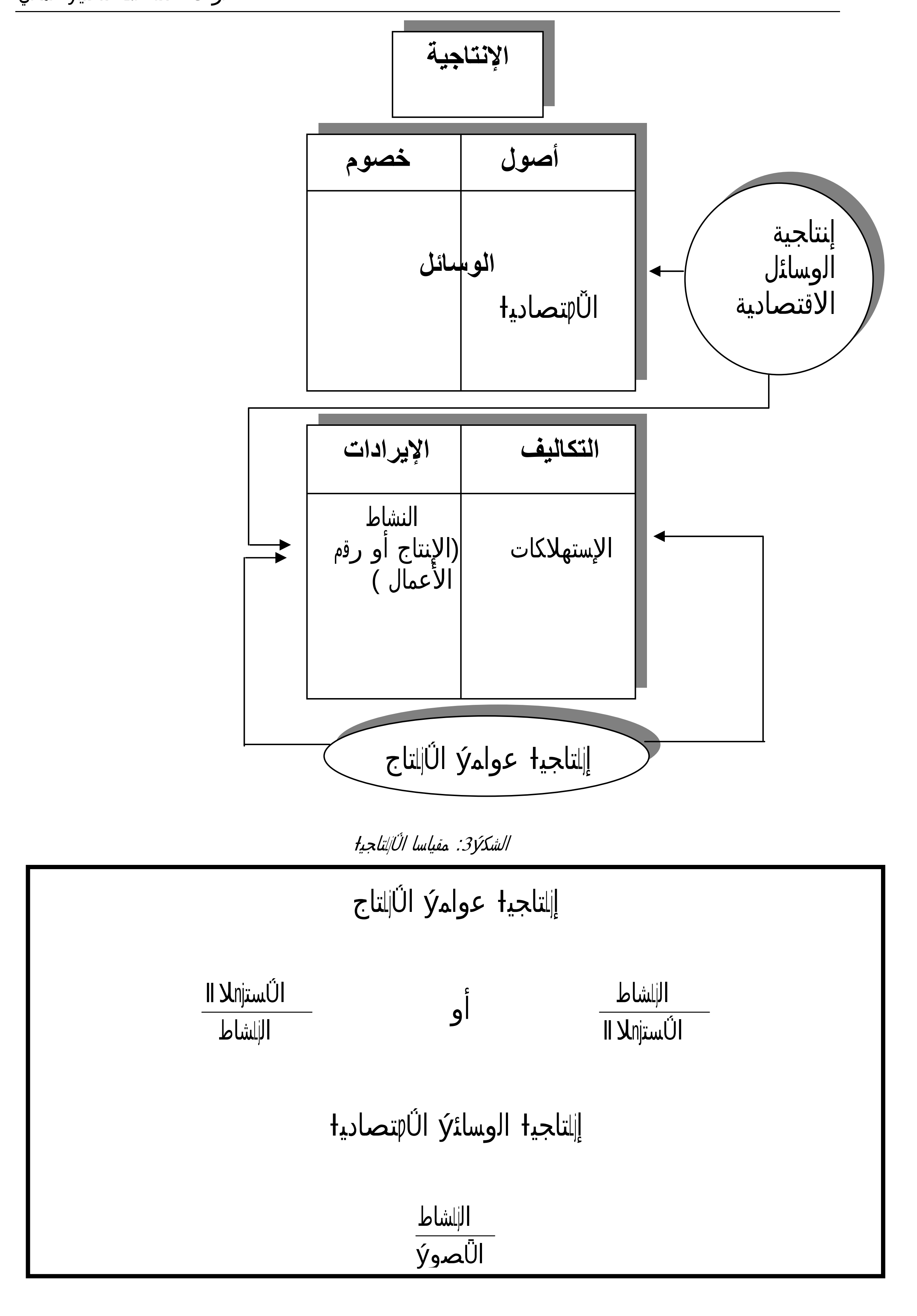
الإنتاجية

تحليل إنتاجية المؤسسة يكون بتقييم فعاليتها (efficience) بواسطة النسب التي تربط المدخلات بالمخرجات وهي الأكثر تطبيقا:

- **بنسبة النشاط إلى الوسائل المستهلكة** (الموارد المستهلكة) و تحسب باستعمال الشكل: $\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$ أو $\frac{\text{المدخلات}}{\text{المخرجات}}$ مثل: $\frac{\text{مواد أولية مستهلكة}}{\text{الإنتاج}}$.

- **بنسبة النشاط إلى الأصول المستعملة** (الموارد الوسيطة). مثل: $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول}}$.

[1] IASB- IFRS,Including IAS and interpretation as at 1 january 2006,page 517



الشكل 3: مقاييس الإنتاجية

المردودية

المردودية هي هدف أساسي لكل مؤسسة ترغب في البقاء و التطور و النمو في ظل محيط تنافسي مستمر.

- حساب مردودية مؤسسة يتطلب أولا تحليلا للنتائج و سندرس فيما يلي حسابات النتائج الواردة في النظام المحاسبي المالي الجديد حيث تعتبر الأرصدة الوسيطة للتسيير التي تعتبر مؤشرات مختصة لقياس الأداءات الصناعية و التجارية للمؤسسة ومن بينها الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) و من بين الأرصدة التي لم تكن من مخرجات المخطط المحاسبي الوطني الحالي وكنا دوما نلجأ إلى حسابها انطلاقا من جدول حسابات النتائج.
- تقيم المردودية باستعمال النسب و هناك ثلاثة أنواع من المردودية.

❖ **المردودية التجارية**: و التي يعبر عنها بالنسبة لرقم الأعمال و عموما بالنسبة للنشاط.

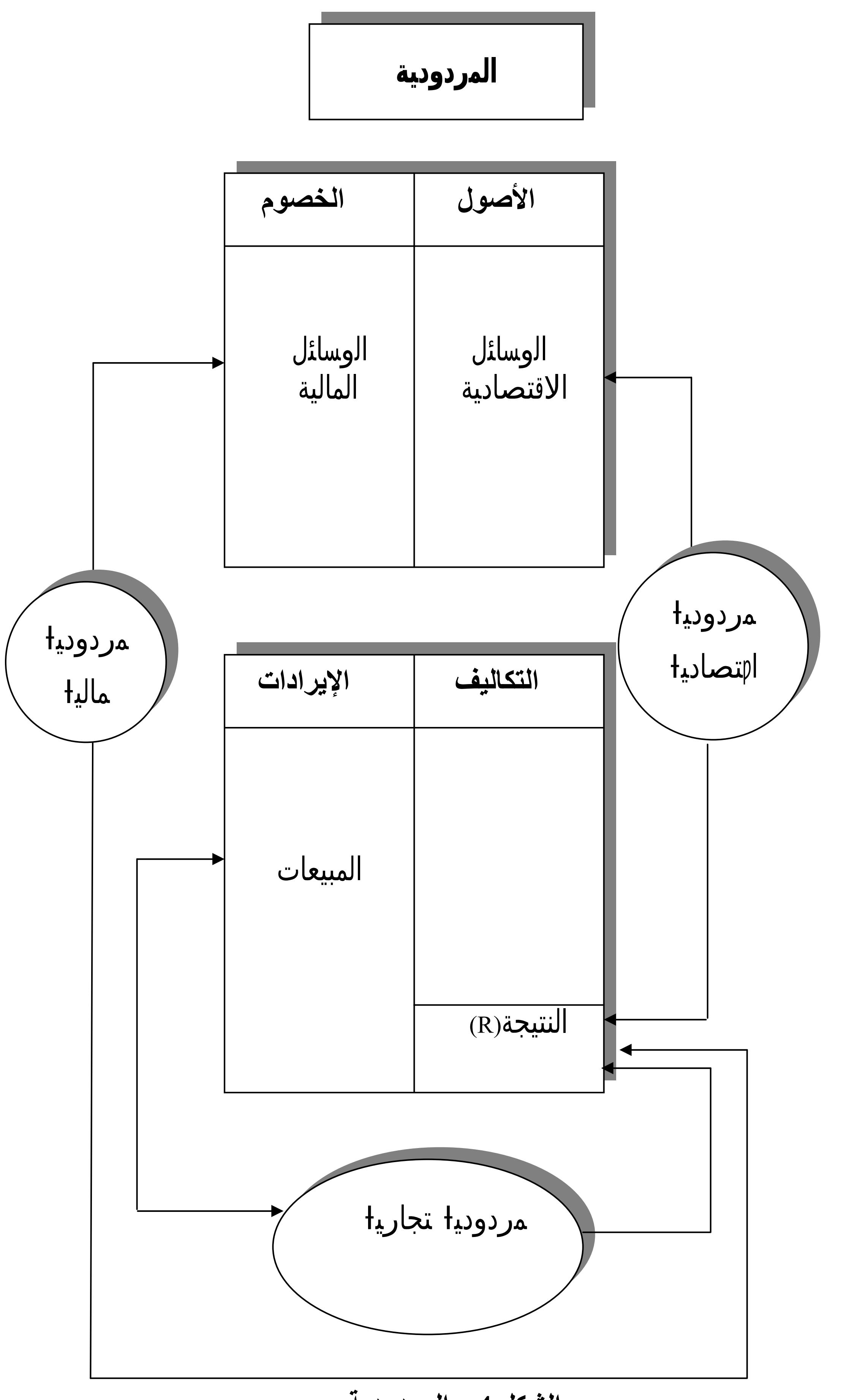
❖ **المردودية الاقتصادية**: و التي يعبر عنها بالنسبة للوسائل الاقتصادية(الأصول).

❖ **المردودية المالية**: و التي يعبر عنها بالنسبة للوسائل المالية (الخصوم).

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{المبيعات}}$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{الوسائل الاقتصادية}}$$

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{الوسائل المالية}}$$



الشكل 4 : المردودية

المطلب الثاني : تحليل الصلابة المالية

من أجل تطوير و بقاء المؤسسة على المدى الطويل تكتسي دراسة الجيد و بتحقيق مردودية اقتصادية كافية و مالية أيضا، عليها كذلك المحافظة على توازناتها المالية الأساسية.

فالمتعاملين عادة ما يلجؤون إلى تحليل المخاطر في الالتزام أو القبول في ربط التزامات مع المؤسسة.

وفي الواقع فإن كل من يريد الحكم على الصحة المالية للمؤسسة في الالتزام معها في علاقات شراكة – مالية كانت أم اقتصادية – تكون نظرته مرتبطة بنوع الالتزام:

- نظرة ترتكز على تحليل السيولة بالنسبة للعلاقات قصيرة الأجل
- نظرة ترتكز على تحليل الهيكلة المالية و المديونية بالنسبة لالتزام متوسط أو طويل الأجل.

ومهما كانت النظرة فإن تقنيات التحليل انطلاقا من الميزانيات اقتصرت و لمدة طويلة على حساب عدد معين من النسب التقليدية و التعليق عليها و التي تتمثل في نسب السيولة بالنسبة للنظرة الأولى و نسب الهيكلة بالنسبة للنظرة الثانية.

ومنذ السبعينيات[1] سمح تطور الطرق المالية بإدراك أدوات التحليل و ذلك بإدخال مفهوم الاحتياج لرأس المال العامل و ذلك أداة تطبيقية إلى معادلة موازنتية أساسية تعتبر حاليا القاعدة الأساسية في أي تشخيص للهيكلة المالية أو باعتماد المقارنة بين ميزانيتين متتاليتين وبإعداد جدول التمويل الذي يبين الاستخدامات و الموارد الخاصة بالمرحلة موضوع الدراسة.

إن هذه التحاليل المختلفة و كما سنرى لاحقا كانت تتطلب بعض الأعمال التحضيرية و التي تتمثل أساسا في عمليات المعالجة و التعديل للجداول المالية – الميزانية و جدول النتائج –.

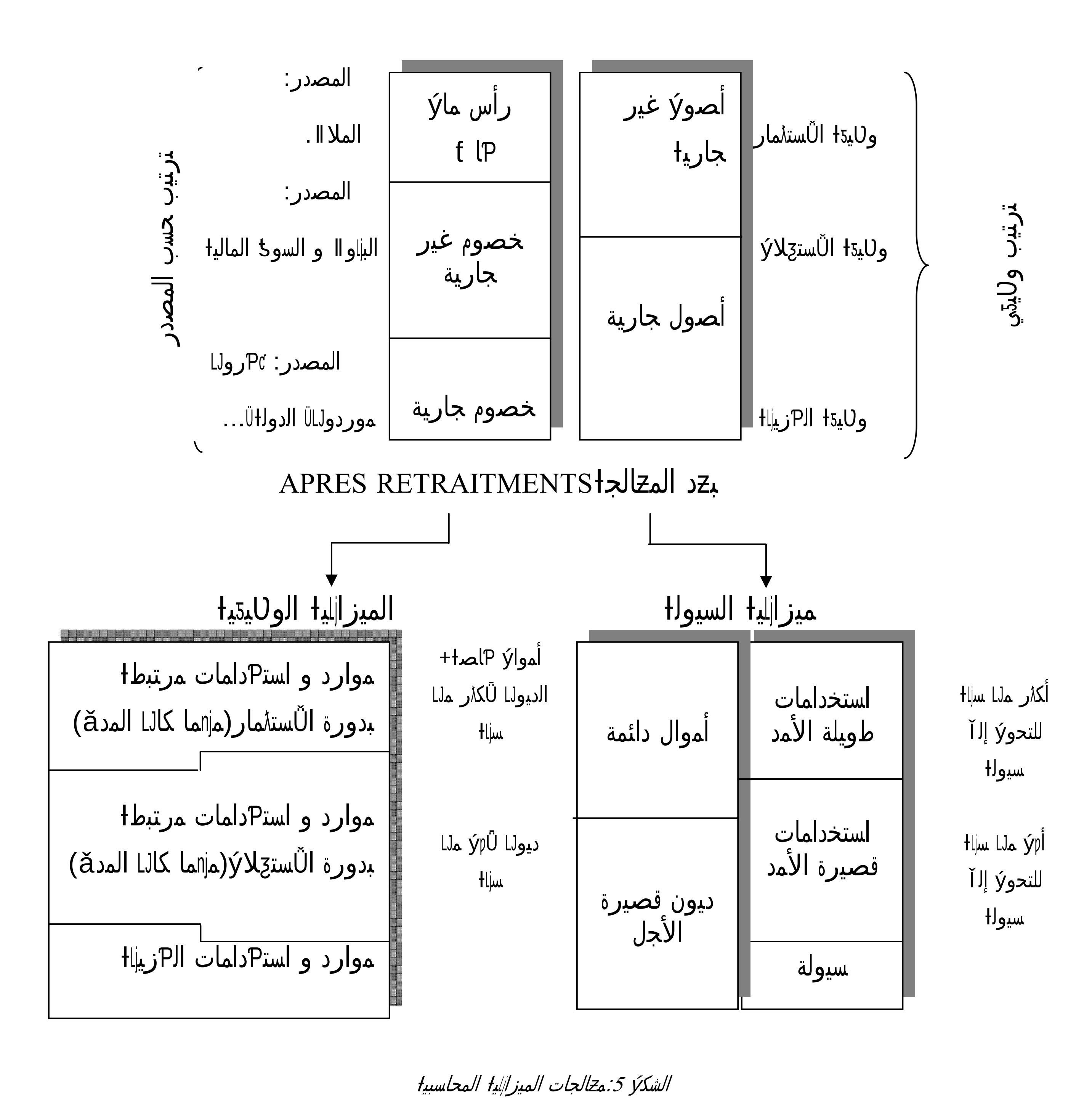
[1] J.Margerin et J.C.Mallard, Analyse Financière,édition :SEDIFOR,1994,page :15.

عمليات المǕالجƗ ǇǊǆǇ الحسابات أو عǼاصر مǈ ǇǊǆǇ تكوǈ بƜعادة ترتيب ƜƢ Ơǃساǋ أ
ǓǆساǋǓ و ǇǊǆ ما يحدƊ مثلا عǼدما تكوǈ الرغبƗ في تقييǋ القدرة عǊƆ الوǃاƅ في
ǓƆجý القصيرǓ إǆ يلجƋ المحللوǈ إلǊ ترتيب حسابات ǓƆصوý حسب درجƗ السيولƗ
المتزايدǓ و عǼاصر اǆǃصوǋ حسب درجƗ اǓƅستحقاƽ المتزايدة.

بالمǂý اǈƙƽ تحليý الǉيكلƗ الماليƗ يتطلب إعادة ترتيب عǼاصر اǆǃصوǋ بالشكý الǆǊ
يسمح بقراƅة الميزاǼيƗ أǃقياǓ للتمكǈ مǈ مقارǼƗ اǓƅستǆدامات بالمواردǓ حسب
الدورات: استثمار - تمويý - استǂلاý - ǆزيǼƗ.

و ǇǈǆǇ مǕالجات أǆرǉ ضروريƗǓ و تتمǂý عكس اǓƅلǊ في تغيير بƢƠ القيǋ
المحاسبيƗǓ اǓƅمر يتǕلƾ بعمليƗ إعادة تقويǋ القيǋ المحاسبيƗ و استبداǈǉ بقيǋ اقتصاديƗǓ
أو بƜǃǂƆ بƢƠ القيǋ المحاسبيƗ - مثý اǓƅصوý الوǉميƗ - و قد يتǋ إدǆاý بƢƠ
القيǋ التي لǋ يتǋ أǆǊǆǇ باǓƅعتبار محاسبيا.

الجديد مý الǈǉǋ المحاسبي المالي SCF وǇ التغير الحاصý في طريقƗ عرƠ
الميزاǼيƗǓ التي تبǼت بصƽƗ جديƗ مسǉƗ ترتيب عǼاصر اǓƅصوý و اǆǃصوǋ بالشكý
الǆǊ يساǇǋ التشǆيƙ المالي ǓƆ و في جاǼب تقييǋ عǼاصر الميزاǼيƗǓ اعتمد عǊƆ مǃǇǊǋ
القيمƗ العادلƗ Juste valeur كمبدأ أساسي لتقييǋ أغلب عǼاصر اǓƅصوýǓ و حرƙ
عǊƆ إǃصاح دƾيƾ فيما يƙǆ توزيý الǼتائƜ.



الشكل 5: معالجات الميزانية المحاسبية

هيكل شامل للمحاور الأساسية للتحليل المالي[1]

التحليل المالي للمؤسسة

- **تقييم الأداء**
  - **النشاط**
    - الإنتاج — حسابات النتائج + الملحق
    - رقم الأعمال
    - القيمة المضافة
  - **الإنتاجية**
    - النشاط بالنسبة للوسائل المستهلكة — حسابات النتائج + SIG
    - النشاط بالنسبة للأصول المستعملة — حسابات النتائج + SIG + الميزانية
  - **المردودية**
    - النتيجة بالنسبة للنشاط — حسابات النتائج
    - النتيجة بالنسبة للأصول المستخدمة — حسابات النتائج + الميزانية
    - النتيجة بالنسبة لرؤوس الأموال — حسابات النتائج + الميزانية + الملحق
- **تقييم الصلابة المالية**
  - **السيولة - القدرة على الوفاء**
    - دوران الأصول
    - مقارنة بين: درجة سيولة الأصول و درجة استحقاق الديون — ميزانية "السيولة"
    - تحليل تدفقات الخزينة — جدول تدفقات الخزينة
  - **الهيكلة المالية**
    - تحليل التوازن المالي — الميزانية الوظيفية
    - تحليل تدفقات الموارد و الاستخدامات — جدول الاستخدامات و الموارد

الشكل 6: الهيكل شامل للمحاور الأساسية للتحليل المالي

[1] J.Margerin et J.C.Mallard, Analyse Financière,édition :SEDIFOR,1994,page :17.

المبحث الثاني : أي تحليل مالي

المطلب الأول : نسبية التحليل المالي

التحليŸ المالي Ƽ لƏ ƼروŸ مالية المƌسسƊ Ɋǉ ي ǿǈ بتحليŸ المƤـاطر و ƽيمـة المƌسسƊ باستعماŸ المعلوماƩ المحاسبيƊ ŷرƠ الحكـǿ علـ ǿ الوضـعية العامـة للمƌسسƊ ǊƳǈ الحكǿ ǉ ي ǿǈ مستقبŸ المƌسسة أكƛر ممـا لƏ ماضـيǈƊ يعطـي مكانـة مركزية لƬيكلة التمويŸ و ƗصوŸ الموƽƳة و لمردودǋǈ و مجموƼ Ɨليات التي تحكǿ عملية تكوين لƏ النتيجة..[1]

Ɗ يوجد تحليŸ مالي نمطي (standard) Ɗ ǉ ǈ ǉǈ ǉŗƼ كƛيرة للتحليŸ المالي مرتبطة بصƽة وƛيقة بالǈدف المنشودƊ ǉǈ ǉǈ نجد مƛلا الراغب Ƽي ضـǿ مƌسسـة مـا يـǈتǿ بالمƌسسات ǉاƩ المردودية اƗƽتصادية الجيدة حتǽ و لو كانـت ǉاƩ ǋيكلـة ماليـة ضعيƽƊ بينما نجد مƽǈوǿ المردودية المالية يƤتلف ممـا لǋ ǿمسا إلǽ أƤر حسب حصتǋ لƏ اƗسǈǿ.

وكƦلǁ مƽǈوǿ النتيجة والمردودية تتƺير حسب الƽاعليلƏ اƗجتماعييلƏ : مƛلا Ɗ عماŸƊ مقرضيلƏ Ɗ و Ƽي المƌسسة ǋǈتǿ يتبايلƏ تقيـيǿ اƗداƩ حسـب أصـناف العـامليلƏ (اƗطارات التي تنتمي للƽƠة المسيرة و الممƛليلƏ النقابييلƏ مƛلا).

و اƗشƤاƫ ƼƗ روƤƗ لƏ ǽيريدون تقييǿ الصحة المالية للمƌسسة لقياس المƤـاطر المحتملة ǈŷŸ اƗلتزاǿ مع Ƽي معاملات اƽتصادية و مالية Ɗ Ƽ ƳƳ لƏ وجǈات النƲـر لـ ǈǿ تƤتلف Ƥ ƦƳ ǈŷ اƗلتزاǿ Ɗ يكون اƗتمـاǿ بالسـيولة بالنسـبة لƽƳ ǈـƧا القريبـة Ɗ و بالمردودية و النيكلة المالية بالنسبة لƽƳ ǈƧ البعيدة.

[1] ISGP , Diagnostic financier, Support pédagogique, Fevrier 2006.22

المطلب الثاني : حدود التحليل المالي

للتحليل المالي حدود نتجت عن خصائصه التقليدية التي لا يمكن الوثوق بصفة مطلقة في نتائجه، خاصة التحليل المالي دون الاعتماد على أدوات التسيير الأخرى و المعلومات التي تخص المحيط التنافسي و الأحداث الطارئة.

الحد سيتقلص حتما مع اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد المبني على المعايير المحاسبية الدولية المعتمد عليها (IAS/IFRS) التي تلح على ضرورة الأخذ بالاعتبار للأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتوقيف الحسابات (**المعيار الدولي10 IAS**)[1].

وبصفة عامة يعتمد التحليل المالي على المعطيات المحاسبية و البيانات المالية التي تتطور بتطور الأحداث و المستجدات أكثر من الاهتمام بالوضعيات الدورية، حيث لا تساوي بين مستويات الحسابات المالية في تاريخ ما بينما تجد إحداها تحسن من وضعيتها في السوق و الأخرى تتفاقم أدائها و وضعيتها المالية.

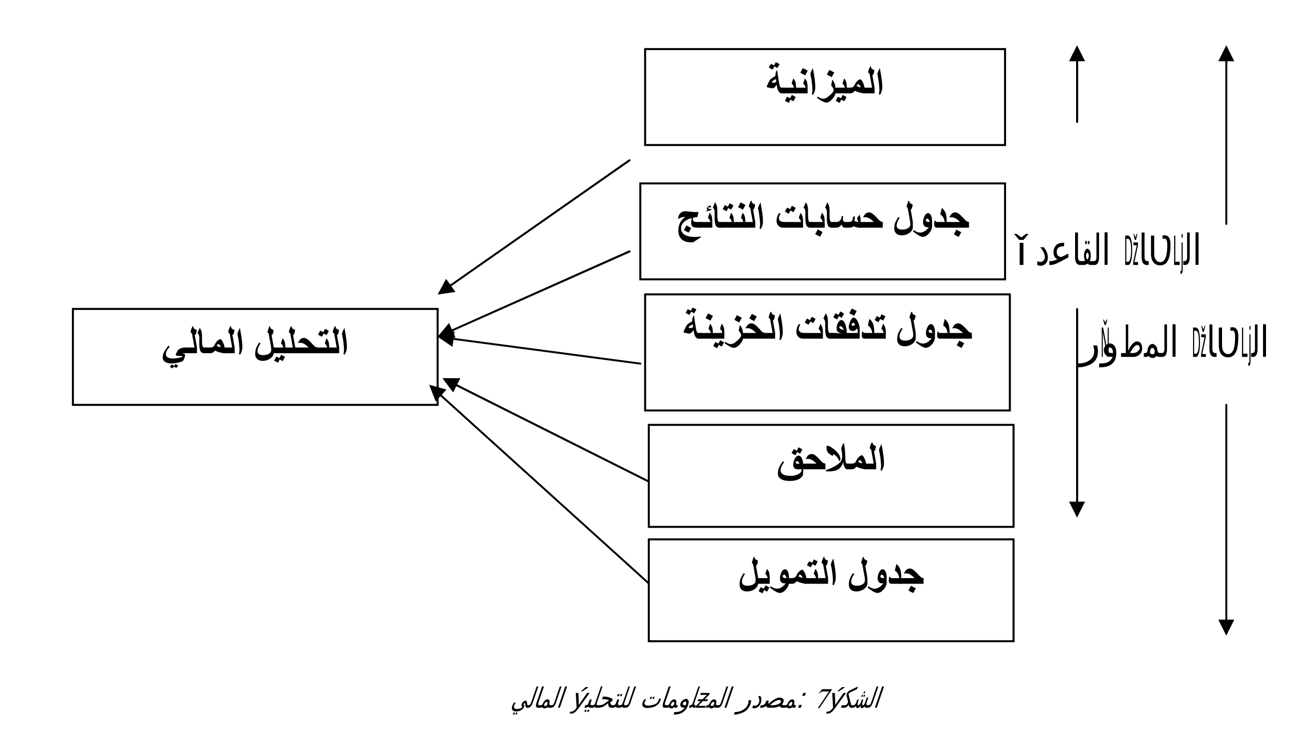
---

[1] IASB IFRS-Including IAS and interpretation as at 1 january 2006,page 427

المبحث الثالث : الأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG) وجدول التمويل في نظام التحليل المالي

تعتبر الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق من أهم مخرجات النظام المحاسبي التي يستند عليها كمركبة من مركبات النظام الإعلامي للمؤسسة لأجل القيام بمختلف الدراسات و التحاليل بما فيها التحليل المالي.

استغلال المعلومات المحاسبية المستمدة من المخطط الوطني المحاسبي الحالي في التحليل المالي يتطلب القيام بإعداد جداول مكملة على غرار الأرصدة الوسيطة للتسيير (S.I.G) و جدول التمويل و هذا ما استدركه النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال جدول حسابات النتائج الذي يوصي بتقديمه بصفة إجبارية الأرصدة الوسيطة للتسيير.



الشكل 7: مصدر المعلومات للتحليل المالي

من خلال مجموعة القوائم المالية السابقة تعتبر المؤسسة خلية اقتصادية في تفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه.

و تقوم المؤسسة في محيطها بوظيفتين أساسيتين :

وظيفة الاستهلاك: فالمؤسسة مهما كانت صناعية أو تجارية أو خدمية تستهلك السلع أو المواد أولية أو الخدمات الواردة من خارج المؤسسة.

و وظيفة الإنتاج: بواسطة تحويل الاستهلاكات من السلع و الخدمات القادمة من الـخارج سلع و خدمات أخرى موجهة إلى الخارج.

فالفرق في تقييم الاستهلاكات والإنتاج يمثل القيمة المضافة للمؤسسة.

فانطلاقا من القيمة المضافة التي يمكن اعتبارها كمقياس للنشاط و كمستوى أولي للدخل تقوم المؤسسة بضمان **وظيفة التوزيع**.

فالقيمة المضافة توزع أولا على ثلاثة أطراف معنية:

1. الدولة: على شكل ضرائب ورسوم.
2. العمال: على شكل أجور و اشتراكات اجتماعية.
3. المؤسسة نفسها: على شكل فائض إجمالي للاستغلال. (EBE)

و في المستوى الثاني يوزع الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) على:

1. تجديد العوامل الاقتصادية : بواسطة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.
2. تعويض الأموال المقترضة: بواسطة تسديد الأعباء المالية.
3. و الباقي يدرج ضمن نتيجة النشاط

نجد التوزيع هذا الذي يظهر في جدول حسابات النتائج المقترح من طرف المخطط المحاسبي المالي الجديد و هو يتطابق مع الأرصدة الوسيطة للتسيير.

جدول التمويل

جدول التمويل والذي يسمى أيضا جدول الاستخدامات والموارد يتم إعداده انطلاقا من ميزانيتين متتاليتين يمكن بواسطته معرفة الكيفية التي تمت بها تغطية حاجيات التمويل الخاصة بالاستثمار و الاستغلال.

توجد نماذج جداول التمويل كثيرة لكنها تتشابه كلها من حيث الهيكلة الأساسية.

الاستخدامات	الموارد
• ارتفاع عناصر الأصول	• زيادة عناصر الخصوم
• انخفاض عناصر الخصوم	• تخفيض عناصر الأصول

ǫاتمة الۻصل

ǷدمǼا ۻي الۻصǲ التمȀيدي ǿ عرضا عاما ǳǻ التحليǲ المالي و ǾǼǽ ۻي ƚǺǼǺ مباǵƚ تǼاولت بالترتيب Ǘ المحاور الكبرǎ للتحليǲ المالي و طبيƾƚ التحليǲ المالي ǻǺǻ اǓرصدة الوسيطƚ للتسيير ۻي ǼǾǿǻ التحليǲ الماليǗ وركزǼا ۻي ǾǽǼ الۻصǲ علǿ إǾǼǽار الƸحوǲ الحاصǲ ۻي أǽǼداف التحليǲ المالي الحديƚ الǽǿ ǽǼتقǲ مǳǻ المǼǾور القائǻǽ علǿ أساس الماضي إǿǾ المǼǾور الموجǽǼ Ǽحو المستقبǲ باعتبار أǳǻ ƚǷيم الماƾسسƚ ǻǽ يƾد ǾǼǽر ǼǼǾ مǳǻ زاويƚ التصۻيƚ و إǼما ترتكز علǿ ما يمكǳǻ أǳǻ يساǽǼǻ بǽǼ ǷǷۻǼǻ و ǷǷۻǼǻ علǿ التوǲǷ المستقبلي. و ǳǼǻ ǳǻ ǳǿ ǳǻ Ǘاصلاح المحاسبي ۻي توۻير المƾلوماƚ الماليƚ الملائمƚǗ التي تسمح بƼجراƇ المقارǼات و توǲǷ المستقبǲ.


الفصل الأول:
تقييم الأداءات :
المبحث الأول: تحليل النشاط.
المبحث الثاني: تحليل الإنتاجية.
المبحث الثالث: تحليل المردودية.

الفصل الأول: تقييم الأداءات

مقدمة الفصل

التحليل المالي للنتائج يمكن دراسة العناصر المعبرة عن النشاطات التجارية و الصناعية بغرض تقييم التدفقات المولدة و قياس الأداءات.

دراسة المستويات المتتالية للنتائج و تكوين النواتج مهم في مرحلة أولية ضرورية لكل تحليل مالي شامل.

الأبعاد المالية الرئيسية الثلاثة للمؤسسة هي المردودية، السيولة و الهيكلة المالية، قواعد الهيكلة المالية و السيولة تستمد بصفة عامة من الميزانية، المردودية تحلل من خلال تكوين النتيجة[1].

المردودية تمثل نسبة النتيجة إلى الوسائل المستعملة لتحقيقها.

[1] Mondher Bellaalah, Gestion Financière , Economica, 2ème édition, 2004, Page 129

المبحث الأول: تحليل النشاط

إن النشاط الإنتاجي يسمح بوزن المؤسسة الحالي في ميدان نشاطها مقارنة بمنافسيها المشكل الذي يطرح هو اختيار المقياس الذي يتخذ مرجعا لتحليل الأبعاد الأخرى مقارنتها بالنسبة للنشاط الإنتاجي المنشئ لها.

فالمؤسسة تنتج :

- من أجل البيع: الإنتاج المباع.
- من أجل التخزين (في انتظار بيعه): الإنتاج المخزن.
- و من أجل حاجاتها الخاصة : الإنتاج المثبت

المطلب الأول : اختيار مقياس النشاط الإنتاجي

الإنتاج الإجمالي للمؤسسة

في التحليل المالي: ما هو المعيار الذي يجب اعتماده

من أجل عرض حسابات النتائج التسيير المحاسبي المالي الجديد اعتمد إنتاج الدورة و الذي يتضمن بالإضافة إلى المنتجات الثلاثة المذكورة أعلاه إعانات الاستغلال.

و استهلاكات الدورة تمثل كل ما أنتج خلال الدورة و ليس ما بيع فقط.

و كون تقييم كل من الإنتاج المخزن و الإنتاج المثبت يكون بتكلفة إنتاجهما فإنه بالإمكان استنتاج سعر تكلفة الإنتاج المباع عن طريق العلاقة التالية:

سعر تكلفة المبيعات= مجموع الاستهلاكات – الإنتاج المخزن- الإنتاج المثبت

الإنتاج... أي إنتاج

يوجد في المؤسسة ثلاثة أنواع للمنتجات لا تتجانس من حيث طريقة تقييمها وهي:

الإنتاج المباع

يتضمن مبيعات المنتجات الأشغال الدراسات والخدمات المقدمة بالإضافة إلى

منتجات النشاطات الملحقة كالعمولات والسمسرة و التغيرات المتعلقة و الخدمات المفوترة المقدمة للعملاء.

عند الأدماج لإنتاج النشاطات الملحقة يمكن أن يشكل التحليل في بعض الحالات التي تكون فيها قيم هذه المبالغ كبيرة و هذا ما يبرر اللجوء إلى استبعادها في مثل هذه الحالات.

تقييم الإنتاج المباع يكون بسعر السوق خارج الرسم على القيمة المضافة دون حساب التخفيضات الممنوحة.

الإنتاج المخزن

هو التغير في مخزون الإنتاج التام و الإنتاج النصف مصنع وهو يحدد الصافي (بتكلفة الإنتاج دون الأخذ في الحسبان المؤونات) أي الرصيد بين المخزون النهائي و المخزون الابتدائي وهو يمكن أن يكون موجبا في حالة ارتفاع المخزون أو سالبا في حالة استنفاد المخزون.

اختيار طريقة تقييم المخزونات[1] يؤدي مباشرة إلى التأثير على النتيجة الصافية للدورة و نلاحظ أن:

- الارتفاع الإجمالي للمخزونات مع بقاء العناصر الأخرى على حالها يؤدي إلى ارتفاع النتيجة المحسوبة و منه فإن التجارة أو تكدس السلع غير المباعة يعتبر طريقة لإخفاء الخسائر.
- ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة للعناصر المخزنة تؤدي إلى ارتفاع النتيجة الصافية و عليه ففي حالة تساوي الكميات المخزنة ارتفاع تكلفة الإنتاج بإدراج أعباء جديدة أو بتغيير طريقة تحميل الأعباء تؤدي إلى إخفاء الخسائر محتملا أو انخفاض للمردودية.

[1] Hubert de la Bruslerie, Analyse Financière, 3ème édition,Dunod,2008, page 112

الإنتاج المثبت

يمثل الإنتاج المثبت الأشغال التي تقوم بها المؤسسة لحاجتها الخاصة بسعر التكلفة. الإنتاج المثبت عبارة عن تثبيتات للاستثمارات ذات الطابع المادي أو المعنوي المنجزة من طرف المؤسسة.

و هو سيؤدي بصورة اصطناعية إلى الرفع من قيمة المخزونات عن طريق تثبيت الأعباء مما يؤدي إلى تضخيم الربح.

و هو ما يؤدي المحلل المالي توخي الحيطة عند دراسة هذه الحالات و خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تلجأ بصفة كثيفة التثبيتات المعنوية و ذلك لصعوبة تحديد التكاليف الحقيقية لها باعتبار أن الأعباء غير المؤثرة لا يمكن تحديدها بسهولة.

الإنتاج الإجمالي أو المصنع

هو مجموع الإنتاج المباع والمخزن و الإنتاج المثبت.

أدخلت إعانات الاستغلال ضمن مركبات إنتاج الدورة في النظام المحاسبي المالي الجديد و هي يتوافق مع اهتمامات المحلل المالي خاصة عندما تمثل إعانات الدعم المرتبطة بأسعار السلع المدعمة من طرف الدولة و في هذه الحالة تضاف تحديدا إلى الإنتاج المباع.

رقم الأعمال

يضم مبيعات البضائع و الخدمات المقدمة و مبيعات المنتجات و كذا مبيعات المنتجات الوسيطة و أشغال الدراسات و هو مقياس لنشاط المؤسسة.

استعمال رقم الأعمال خارج الرسم[1] عند إجراء المقارنات يلغي التباينات الناتجة عن الجباية لأن تكاليف نشاطات المؤسسة ليست خاضعة لنفس معدلات الرسم.

فالتحليل المالي يجب أن يأخذ في الاعتبار:

- معدل تطور رقم الأعمال خارج الرسم.

[1] J.Peyard , J.D.Avenel et M.Peyard, Analyse Financière, 9 ème édition, Vuibert,2006, page 64

- معدل التصدير الذي يبين تنافسية سلع و خدمات المؤسسة في الأسواق الخارجية.

تطور معدل النمو الحقيقي لرقم الأعمال خارج الرسوم يعطي مؤشرا أوليا عن النشاط.

هذه المعدلات تقارن مع معدلات المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع بغرض معرفة موقع المؤسسة.

في حالات التضخم يجب تحييد أثر تدني القوة الشرائية للنقود عند حساب معدل النمو الحقيقي لنشاط المؤسسة بشكل يسمح بالحصول على النمو بالكميات باستعمال معامل التضخم.

المعلومة المالية في حالات التضخم عولجت من طرف المعيار المحاسبي الدولي (IAS 29)[1].

كما تكون فائدة مؤشر النشاط المتمثل في الإنتاج الإجمالي للدورة في رقم الأعمال يعتبر مؤشرا أساسيا لكون الإنتاج المباع عنصرا مولدا لنتيجة الاستغلال.

فتطورها يستحوذ على اهتمامات رئيس المؤسسة والمسؤولين التجاريين وكذا من طرف المحللين الماليين و البنوك. فعندما يشهد رقم الأعمال ركودا في دورات متتالية أو تقهقرا تبدأ التساؤلات عن مستقبل المؤسسة من طرف كل المتعاملين معها.

فتحليل رقم الأعمال يركز عموما على النقاط التالية:

- التطور بالدينار وبالحجم.
- التوزيع الجغرافي.
- التوزيع حسب أصناف الزبائن.
- التوزيع حسب المنتوج (أو حسب تشكيلة المنتجات) وحسب الثنائية المنتوج - السوق.
- تركيبة رقم الأعمال حسب مراحل عمر المنتوجات (الحصة من رقم الأعمال المحققة بالنسبة للمنتجات في مرحلة الانطلاق، في النمو، في النضج، في الانحدار).

[1] IASB- IFRS,Including IAS and interpretation as at 1 january 2006,page 791

ǻي الواǡي ǻǻǻǽ ǻǻǻǻ المǻلومات ǻكوǻ ǻي ǻǻاوǻ المحاǻ الداǻلي ǻǻطة ǻǻ لكǻ ǻǻ ǻǻǻǻ المحاسبي المالي الجديد استǻادا إǻǻ المǻيار الدولي (IAS 14) ǻǻ ǻ عǻ ǻ ǻرورة ǻكر كǻ المǻلومات التي ǻساعد عǻǻ إعطاء صورة صادǻة عǻǻ المؤسسǻ ǻǻ و ǻǻǻǻ يجب ǻكر ǻǻصيǻ رǻǻ اǻعماǻ ǻي الملحǻ حسب ǻǻ ǻǻǻ الǻǻشاطǻ و حسب المجاǻ الجǻراǻي.

ǻǻǻǻ المǻطيات كǻيرا ما كاǻت ǻمǻǻ أسرار المؤسسة التي ǻ ǻريد البوح بǻǻǻ لكǻǻ ǻǻ ǻطبيǻ المǻايير الدولية ǻǻ يǻد باǻمكاǻ إǻǻǻǻǻǻ ǻǻ ǻǻǻ سيǻǻر سǻلبا عǻǻ مبǻدأ الصورة الصادǻة ǻǻǻ ǻǻشدǻا ǻǻǻǻ المǻايير.

الإنتاج الإجمالي أو الإنتاج المباع

المشكǻ اǻǻǻ يواجǻǻǻ المحاǻ المالي ǻǻو اǻǻǻتيار بيǻǻ اǻǻتاج المباǻ (رǻǻ ǻǻ اǻعمǻاǻ ǻارج الرسوǻ) و اǻǻتاج اǻجمالي للدورة. و اǻǻǻتيار ليس باǻمر السǻǻǻǻ و يجǻب القبوǻ بǻسبية القياس و حتǻ بالتǻǻǻس بيǻǻ المقاييس.

ǻǻǻǻ المحاسبي المالي الجديد أعتمد اǻǻتاج اǻجمالي للدورة ǻ بالرغǻ مǻ أǻǻǻ يمǻǻ ǻ تجميǻا لقيǻǻ غير متجاǻسǻǻ لكǻǻ ǻǻǻ ǻ يمǻǻ استǻماǻ اǻǻتاج المباǻ كمقياس باعتبǻارǻ يǻǻǻر ǻي حسابات الǻǻائǻǻ ǻǻاصة إǻا كاǻت الدراسǻة ǻǻ ǻ مؤسسǻة ǻات دورات استǻǻǻǻ ǻصيرة أو سǻويǻǻ مǻ ǻرورة مقارǻة ǻطور اǻǻتاج المبǻاǻ مǻǻ اǻǻتǻاج المǻزǻ لمǻرǻة اǻسباب التي أدت إǻǻ وجود التبايǻǻ ǻي ǻسب ǻطورǻǻ و التǻي ǻǻد ǻكوǻǻ بسبب عراǻيǻ ǻارجية ǻي ǻصريف المǻتجاتǻ أو بسǻبب سياسǻة المؤسسǻة التجارية.

لكǻǻ بالǻسبة للمؤسسات ǻات دورات استǻǻǻǻ طويلǻ مǻǻ مؤسسات اǻشǻǻǻ التǻي ǻǻجز صǻǻقات ǻمتد عǻǻ سǻوات (البǻǻǻ و اǻشǻǻǻ الǻموميǻǻ الǻور ǻ البحريǻة و الصǻاعات اǻǻǻرǻ) ǻجد ǻǻǻǻ المؤسسات ǻتميز بǻاصية اǻشǻǻǻ ǻيد اǻǻجاز و التي ǻمǻǻ ǻسبة مǻتبرة مǻǻ أصولǻǻǻ و عدǻ اǻǻǻǻ باǻعتبار ǻǻǻǻ القيǻ المǻزǻة يǻǻد ǻ إǻǻ

تحاليǋ مقارǻǁ غير مǅبرǎ سواǈ تǆلǂ الǀمر بمقارǻات ǀي الزمǇ أو بيǇ المǘسساتǎ
و عليǊ يǅرƹ مǅيار الǀǻتاج الǀجمالي ǻǀسǊ بالǻسبǁ الǻǃǃ الǻاǋ مǇ المǘسسات.

تحليل تطور النشاط:

ǀي كǋ الǀحواǋǎ تǅتبر مقارǻǁ تطور مركبات الǀǻتاج الǀجمالي دوما مǅبرǎ إǃ أǻ ـǊ
عǻدما تكوǇ ǻسبǁ تطور الǀǻتاج المزǅǇ أعلǏ مǇ ǻسبǁ تطور الǀǻتاج المباǋ يـǘدǏ
بصǀǁ عامǁ إلǏ تحويǋ الصǅوبات (تزيǅǇ مكافǎ طرǅ التقادǄ و التلـف...) إلـǏ
الدورǎ اللاحقǁ. ǀالǻسب الǓتيǁ يمكǇ أǇ تستǅمǋ كǀداة للتحليǋ:

نسب تطور مستوى النشاط

- تطور رǅǄ الǀعماǋ و تركيبتǊ.
  بالديǻار الجارǏ (ǻمو ǉǅǻرǏ)
  بالديǻار الǃابت (ǻمو ǀǅلي).

(رǅǄ الǀعماǋ السǻǁ (Ǉ +1)– رǅǄ الǀعماǋ السǻǁ Ǉ) / رǅǄ الǀعماǋ السǻǁ Ǉ

(الǀǻتاج الǀجمالي لسǻǁ (Ǉ+1) – الǀǻتاج الǀجمالي للسǻǁ Ǉ) / الǀǻتاج الǀجمالي للسǻǁ Ǉ

- تطور الǀǻتاج و تركيبتǊ (المزǅǇ و المǃبت)

(الǀǻتاج المزǅǇ لسǻǁ (Ǉ+1) – الǀǻتاج المزǅǇ للسǻǁ (Ǉ) / الǀǻتاج المزǅǇ للسǻǁ Ǉ

(الǀǻتاج المǃبت لسǻǁ (Ǉ+1) – الǀǻتاج المǃبت للسǻǁ Ǉ) / الǀǻتاج المǃبت للسǻǁ Ǉ

المطلب الثاني : اختيار المرجع لتحليل التكاليف

إن نشاط إنتاج المؤسسة خلال الدورة يترتب عنه استهلاكات والتي يجب على المحاسب التمييز بينها.

أعباء جدول حسابات النتائج المقترح من طرف المخطط المحاسبي المالي الجديد تتمثل في الاستهلاكات الخاصة بالإنتاج الإجمالي مع إمكانية الاعتماد على جدول النتائج حسب الوظائف المقترح اختياريا من أجل قياس التناسب بين أصناف الأعباء و الإنتاج الإجمالي أو المباشر.

حساب النتائج (حسب الطبيعة)[1]

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF).

	ملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1. إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2. استهلاك السنة المالية			
3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال			

[1] قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 2009/03/25.

المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف على خسائر القيمة و المؤونات			
5. النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضريبة الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية (المنتوجات)(يطلب بيانها) العناصر غير العادية (الأعباء)(يطلب بيانها)			
9. النتيجة الغير العادية			
10. النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية			
11. النتيجة الصافية من المجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول 1: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

من الإنتاج إلى القيمة المضافة

استهلاك المواد

بغرض تحديد النشاط الحقيقي للمؤسسة خلال الفترة المدروسة عادة ما تحسب قيمة المواد التي تم استهلاكها في تحقيق الإنتاج أو المبيعات.

مشتريات الفترة + أو – تغيرات المخزون = استهلاكات الفترة

- في المؤسسات التجارية و الخدمية تنسب السلع المستهلكة إلى المبيعات عكس المؤسسات الصناعية أين تنسب المواد الأولية المستهلكة إلى الإنتاج الإجمالي.
- تطور استهلاكات المواد يجب أن يتطابق مع تطور مستوى النشاط و إن كان غير ذلك فيتعين البحث عن الأسباب التي قد تكون:
  1- ارتفاع سعر الشراء دون تحميله في سعر البيع.
  2- تنوع النشاطات أو تغير في تشكيلة المبيعات أو الإنتاج.
  3- التغيير في سياسة الشراء أو في سياسة المقاولة من الباطن.

هامش الربح الإجمالي[1]

حساب النتائج حسب الطبيعة الذي يفرضه النظام المحاسبي المالي الجديد لا يشتمل على الهامش الإجمالي عكس جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الذي يبرزه من خلال العلاقة التالية:

رقم الأعمال – تكلفة المبيعات = هامش الربح الإجمالي

و الاختلاف الجوهري في مفهوم الهامش الإجمالي بين المخطط المحاسبي الوطني

[1] قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 2009/03/25.

الحالي و اǼǙǖǚ المحاسبي المالي الجديد يكمǺ ǧي مكوǼاǊǻ و طريقة حسابǊǻ ǚ ǙǍ ǐǻ

اǼǙǖ ǅ اǓجمالي حسب المخطط المحاسبي الوطǼي السارƹ المǨǍوǽ يساوƹ الǨرǩ

بيǺ مبيعات البضاعة و تكلǨة البضاعة المستǼǊلكةǓ وǛǍ ǼǾ عبارة عǺ مقياس ǓداĈ

المؤسسات التجارية.

أما اǼǙǖǚ المحاسبي المالي الجديد ǭǼǜǽ يعتبر ǻ ǅ الربح اǓجمالي الǨرǩ بيǺ رǚǥ

اǓعماǽ اǓجمالي و تكلǨة المبيعات اǓجماليةǓ يقصد برǚǥ اǓعماǽ اǓجمالي

مجموƳ المبيعات مǺ البضاعة و اǓǼتاج المباƳ و الخدمات المقدمة بالǓضاǨة إلƹ

إعاǼات اǗستغǚǽ التي ترتبط بدعǚ اǓسعار المسقةǓ و تكلǨة المبيعات اǓجمالية

ǼǍǼǼ ǻ ǅ ǽǟǙ مجموƳ تكلǨة البضاعة المستǼǊلكة و تكلǨة استǼǊلاكات اǓǼتاج المباƳ

و المصاريف المرتبطة بالخدمات المؤداة.

القيمة المضافة

علƹ عكس اǼǙǖ ǅ اǓجمالي تعتبر القيمة المضاǨة عǼصرا مǺ جدوǽ حسابات الǼتائǰ

حسب الطبيعة الواجب إعدادǿا حسب اǼǙǖǚ المحاسبي المالي الجديد.

ǛǍǼǾ تǨǼس دائǚ مǦ اǓǼتاج اǓجمالي و رǚǥ اǓعمـاǽ كمؤشـر لقيـاس Ǽشـاط

المؤسسة ǛǍǼǾ تشكǽ ǧي الحقيقة مؤشر ملائǚ للǼشاط الخاǍ ǅ بالمؤسسة مـǺ وجـǼǍ ـة

ǼǛر إǼشاĈ الثروة.

ǛǍǼǾ تمثǽ المساǼǍمة الخاصة للمؤسسة ǧي عملية إǼتاج و توزيع السلǦ. و حسـب

اǼǙǖǚ المحاسبي المالي الجديد ǛǍǼǾ الǨرǩ بيǺ اǓǼتاج اǓجمالي للدورة(بما ǧي ǛǍ ـǛǛ

إعاǼات اǗستغǚǽ) و مجموƳ اǓستǼǊلاكات للسلǦ و الخدمات الواردة مǺ الغير.

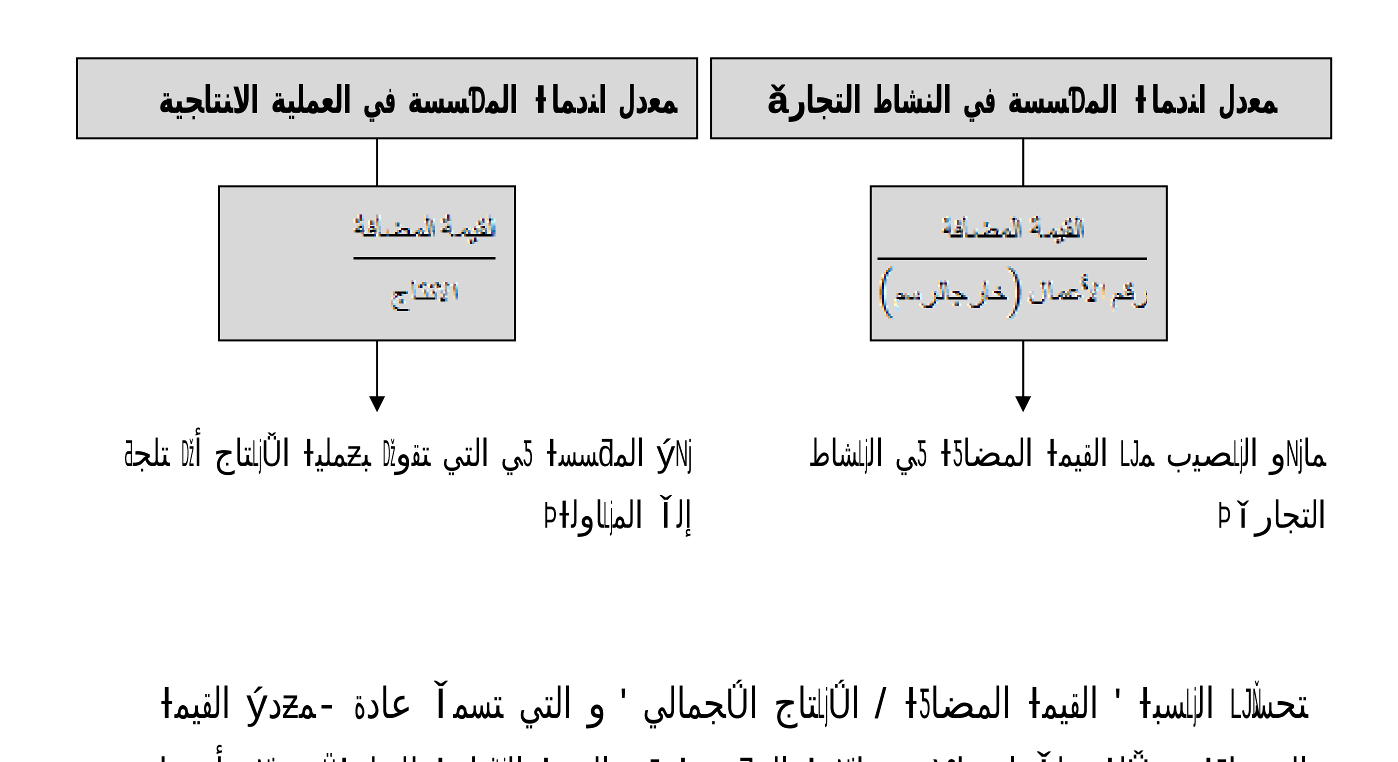
اǓǼتاج اǓجمالي للدورة - استǼǊلاكات الدورة = القيمة المضاǨة لǓستغǚǽ

تقييم القيمة المضافة[1] الحجم الاقتصادي للمؤسسة التي تحدد الثروة المنشأة من طرف العمال و المؤسسة والتي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة.

التحليل الزمني للقيمة المضافة يسمح بقياس النمو أو التراجع الذي سجلته المؤسسة.

كما تسمح القيمة المضافة بتقدير أداء المؤسسة و مردودها بمقارنتها بعدد المستخدمين وبعدد العمال و بالاستثمارات و بالنتائج.

كما تسمح بحساب معدل اندماج المؤسسة في النشاط التجاري و كذا معدل الاندماج في العملية الانتاجية.



تحسب النسبة ' القيمة المضافة / الانتاج الاجمالي ' و التي تسمى عادة -معدل القيمة المضافة- دالة على ارتفاع مساهمة المؤسسة في القيمة النهائية للسلعة و هو أيضا يدل على ارتفاع في درجة الخطر الذي تتحمله المؤسسة و كذا التقليل من الخطر من الأعوان الاقتصاديين الآخرين إلى المؤسسة.

[1] Béatrice et Francis Granguillot, Analyse Financière,12 édition, Gualino, 2008, page 60

مƨدل القيمƫ المضاƼƫ يمكƴ أƴ يتƸير:

- تحت تƋƛير ƨديƾ الƴƾايƿ وطرƀ الإستƸلال (مƛلا الإƳتاج مماƛل تƐدƒ ارتƼاƱ ƺي مستوƏ المقاولƫ مƴ الباطƴ إلƏ الƀƼƯ القيمƫ المضاƼƫ).
- أو Ƴتيجƫ عدم تحميل الأرتƼاƱ ƺي أسƨار الشراƇ للسلƱ و الƪدمات إلـƏ أسـƨار البيƱ المطبقƫ.

تطور القيمة المضافة

عدد مƴ المحلليƴ يقارƳوƴ بيƴ التطور ƺي القيمƫ المضاƼƫ و التطور ƺي رقم الأعمال والإƳتاج الإجمالي.

القيمƫ المضاƼƫ للسƳƫ (Ƴ+1) – القيمƫ المضاƼƫ للسƳƫ (Ƴ)
القيمƫ المضاƼƫ للسƳƫ(Ƴ)

يƨتبر مƌشرا للƴمو يبيƴ تطور الƴشاط المرتبط مباشرة بالوسائل الƪاصـƫ للمƌسسـƫ و المتمƛلƫ ƺي الƨمال و المƨدات المستƨملƫ.

إƳطلاƿا مƴ ƴƮƱ القيمƫ المضاƼƫ التي يƨتبرƷا بƬƯ المحلليƴ كمسـتوƐ أول لقيـاس الأداƇ التي بواسطتƷا يمكƴ للمƌسسƫ أƴ تقوم بتوƦيƫ التوزيƱ.

إƴ القيمƫ المضاƼƫ تقسم علƏ ƛلاƛƫ مجموعات ƷƮي:

- الدولƫ بواسطƫ الضرائب والرسوم .
- الƨمال عƴ طريƀ الأجور
- المƌسسƫ Ƴƺسƺا بواسطƫ الƬائƯ الأجمالي للاستƸلال.

المبحث الثاني: تحليل الإنتاجية

مفهوم عام للإنتاجية

يمكن تعريف الإنتاجية[1] بأنها مقياس النشاط بالنسبة إلى الوسائل المستعملة لتحقيق هذا، فهي إذن معيار لفعالية العملية الإنتاجية.

الإنتاجية= النشاط / الوسائل المستعملة

لحساب إنتاجية مؤسسة يكون بنسبة:

- نشاط المقيم برقم الأعمال أو الإنتاج الإجمالي أو القيمة المضافة.
- إلى كل أو جزء من الوسائل المستعملة لتحقيق هذا النشاط.

النشاط والوسائل المستعملة:

النشاط:

لقد رأينا دراسة تحليل النشاط وللتذكير فإن النشاط يمكن أن يقدر بـ:

- الإنتاج المباع : (رقم الأعمال خارج الضريبة)
- الإنتاج الإجمالي: (الإنتاج المباع + الإنتاج المخزن + الإنتاج المثبت)
- القيمة المضافة: (الأرصدة الوسيطة للتسيير).

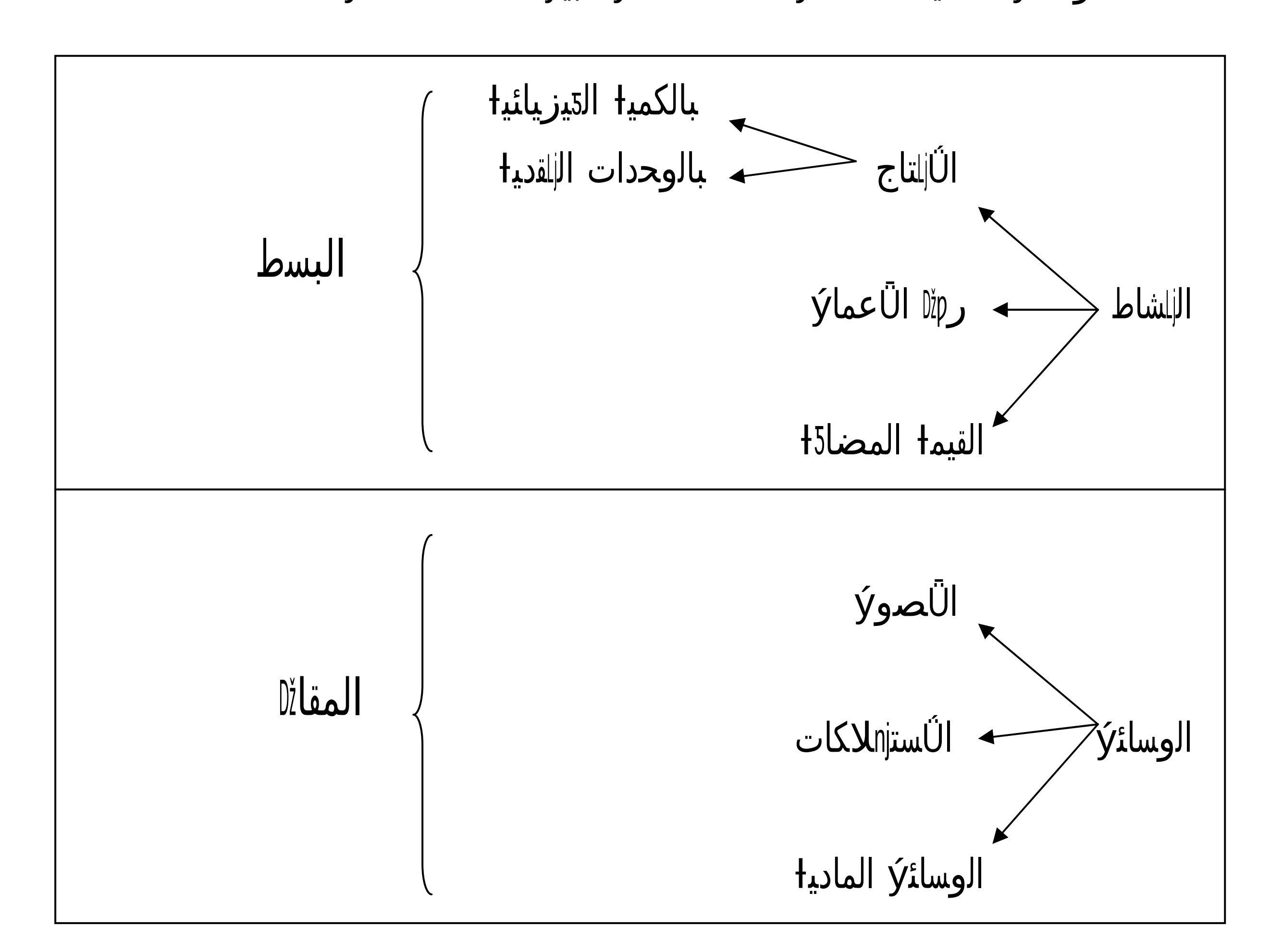
و يمكن استعمال المعلومات الإحصائية الإضافية من أجل قياس النشاط بالوحدات الفيزيائية.

[1] Hubert de la Brusselerie, Analyse Financière, Dunod, 3ème édition, 2008,page 155

الوسائل المستعملة:

الوسائǎ التي يمكǻ أǻ يǼسب بها الǼشاط تكوǻ:

- وسائǎ اقتصادية: تتعلق بالأصوǎ المستعملة (الاستعمالات الوسيطة)
- استهلاك عوامǎ الإنتاج: تتعلق بتكاليف حساب النتائج (الاستعمالات النهائية)
- الوسائǎ المادية: كالعمǎ، مساحة محǎ البيع، ساعات العمǎ...



مختلف أنواع الإنتاجية:

الإنتاجية المادية

الإنتاجية المادية تقاس بنسبة الكميات المادية بعضها لبعض:

الكمية المنتجة / متوسط عدد العمال

و بصǑة عامة:

الǕنتاجية المادية = الكمية المنتجة / كمية العوامل المستهلكة

ǆتحصل حيǊǈ علǉ عدد الوحدات المǈتجة لكل وحدة مǈ العوامل المستǊلكة .

مǈ إمكاǈية قلب الǈسبة لتصبح عدد وحدات العوامل المستǊلكة مǈ طـرف كـل وحدة مǈتجة وǉǈ الǈسبة تعبر عǈ كǑاءة اǕستǊǘ .

كǑافة الاستهǘك = كمية العوامل المستهلكة / الكمية المنتجة

إنتاجية الأصول

حساب إǈتاجية اǕصول أسǊل مǈ حساب اǕǈتاجية المادية.

البعǒ يǑضل تسميتǊا بمردود اǕصول و تقاس إما بالǈسبة لمجموع اǕصول أو لجزC مǈ اǕصول (التثبيتات أوالمǺزوǈات أو اǓحتياج لرأس المال العامل أو اǕصول المتداولة...).

ǕنتاǍية اǓصول = النشاط / كل أو جزء من اǓصول

و الǈسبة:

النشاط /التǍبيتات

تعبر عǈ قدرة اǕصول الثابتة ǉي تحقيق تدǑق إǈتاج أو تدǑق قيمة مضاǑة و بصǑة عامة يتǆ استعماC التثبيتات ǹارج اǓستǊǘك مǈ التثبيتات (مقاǆ الǈسبة).

و عادة ما يǋǘ ǉي بسط الǈسبة القيمة المضاǑة كمقياس للǈشاط.

إنتاجية تجهيزات الإنتاج = القيمة المضافة /التثبيتات المادية للاستغلال (القيمة الاجمالية) + تثبيتات القرض الايجارية (القيمة الاجمالية)

هذه النسبة يجب أن تكون مرتفعة في جميع الأحوال بحيث أن المؤسسة تستخدم تجهيزات قديمة، بإمكانها أن تحصل على نسبة إنتاجية أكثر ارتفاعا من إنتاجية مؤسسة تستخدم تجهيزات جديدة دون تحقيق أعلى إنتاجية فيزيائية.

و النسبة:

النشاط /الأصول الثابتة

يمكن عكسها للحصول على معدل كثافة رأس المال:

معدل كثافة رأس المال = (التثبيتات المادية + تثبيتات القرض الايجارية) / النشاط

الإنتاجية بالنسبة للوسائل المستهلكة

نحسب الإنتاجية بالنسبة للوسائل المستهلكة في الشكل:

النشاط /الاستهلاكات

سواء تعلق الأمر بالاستهلاكات الإجمالية (إنتاجية إجمالية) أو باستهلاك عامل إنتاج معين (إنتاجية جزئية).

النشاط هنا يتمثل في البسط في الإنتاج المباع أو الإنتاج الإجمالي.

ǕنتاǦ /المواد المستهلكة

أو

المبيعات / كل أو جزǒ من اǓعباǒ التجارية

ما يسجǲ مǼ جديد ǧي الǼظاǵ المحاسبي الماليǽو الحر ǧ علǾ تقديǶ مǠلومات واǧيǦ علǼ الǼشاط ǭǼ تكوǼ صالحǦ للاستǠماǲ مǼ طرف جميǞ مستǠملي القوائǶ الماليǦ و علǾ رأسǶǿ الملاǭ الحالييǼ و المحتمليǼ و كǀا المسيريǼ ǧي المǘسسǦ و ǀǿا مـا يتجلǾ مǼ خلاǲ المǠيار المحاسبي الدولي اǓوǲ " IAS1 "[1] و ǀǿا اعتمادا مـǼ طرف الǼظاǵ المحاسبي المالي الجزائرǽ و الǨقرة 230.3 تǼص صراحǦ علـǾ أǼ المǘسسات لديǶǿ إمكاǼيǦ تضميǼ الملحقات بجدوǲ الǼتـائǰ حسـب الوǛيǨـǦ تستǠمǲ زيادة علǼ مدوǼǦ حسابات اǓعباǒ و الǼواتǰ حسب الطبيǠǦ مدوǼǦ للحسابات حسب الوǛيǨǦ مكيǨǦ حسب خصوصيات و حاجات كǲ مǘسسǦ.

و استǠماǲ الجدوǲ المقترح مǼ طرف الǼظاǵ المحاسبي المالي يسـمح بتقـدير كـǲ الǠǼاصر التي تشكǲ الǼسب التي سبقت اǕشارة إليǶǿ رǩǶ اǓعماǲ كǀǨǦ المبيǠـاتǦ التكاليف التجاريǦ... اǕداريǦ اǓعباǒ ǀǿ و ما Ǽجدǿا ǧـي جـدوǲ الǼتـائǰ حسـب الوǛيǨǦ أدǻاǽ.

[1] Collection Gestion, Système comptable financier, édition pages bleues, page 49

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية
			أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)
			منتجات مالية
			أعباء مالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية
			المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			ومنها حصة ذوي الأقلية
			حصة المجمع

جدول 2: حساب النتائج حسب الوظيفة

فالقراءة المتمعنة لعناصر هذا الجدول تبين لنا الأهمية التي أولاها النظام المحاسبي المالي لعناصر ملاءمة المعلومة المحاسبية، فالجدول السابق يتيح للمحلل المالي عدة مستويات للنتائج لمسيري المؤسسة، فنجد هامش الربح، النتيجة العملياتية، والنتيجة العادية قبل الضريبة، ولإدارة الضرائب نجد النتيجة الصافية للسنة المالية، أما الملاك والسوق المالية بصفة عامة فلديهم النتيجة الصافية للمجموع المدمج وحصة ذوي الأقلية وحصة المجمع.

المبحث الثالث: تحليل المردودية

مفهوم المردودية

مستقبل المؤسسة مرهون بمردوديتها[1] التي ترتبط بتنافسيتها و بحصتها في السوق.
كل منتوج يكتسب يحتوي تكلفة ظاهرة أو ضمنية، ظاهرة عندما تتكون من عوائد المساهمين المقيمة مثلا بالأعباء المالية عندما يتعلق الأمر بالأموال المقترضة، و ضمنية عندما يكون مصدر الأموال المكتسبة أو المستعملة هو الادخار الخاص بالمؤسسة أو ما يسمى بالتمويل الذاتي التي تعبر عن تكلفة الفرصة الضائعة.
فكل ملكية منها كان مصدر تمويلها تتضمن تكلفة، مما يتطلب أن تكون كل القرارات الخاصة باستخدام الأموال الخاصة ليس فقط لمعيار السيولة و إنما لمعيار المردودية أيضا.

عادة ما نتكلم عن مردودية المؤسسة، و نقصد بها قدرتها على تحقيق النتيجة.
في الواقع ليس هناك مردودية واحدة بل عدة مردوديات، فعندما نهتم بالتحليل بالنشاط الإنتاجي أو نشاط البيع، نحسب المردودية بالنسبة للنشاط، و تسمى حينئذ مردودية الاستغلال إما للمبيعات أو للإنتاج الإجمالي.

و عندما نهتم بالتحليل بالوسائل المستعملة من طرف المؤسسة لممارسة نشاطها، نحسب المردودية بالنسبة لوسائلها الاقتصادية (الأصول) أو المالية (الخصوم)، المردودية بالنسبة للأصول المستعملة تدعى بالاقتصادية، و تلك المعبر عنها بالنسبة إلى الأموال المستعملة تدعى بالمردودية المالية.

[1] Jet M.Peyard,J.D.Avenel, Analyse Financière, Vuibert ,9ème édition,2006,Page 215

مردودية الاستغلال

عند حساب مردودية الاستغلال نبحث عن تحديد ما تجلبه 100 دج من النشاط كنتيجة.

أي كم كانت النتيجة المتحصل عليها من كل 100 دج إنتاج أو من 100 دج مبيعات لكن رأينا أن النشاط قد يعبر عنه بواسطة القيمة المضافة . و بالتالي عندنا ثلاثة مقامات ممكنة:

R/ رقم الأعمال	R / الإنتاج الإجمالي	R / القيمة المضافة

مع اعتبار أن R تمثل النتيجة التي تعبر عن مختلف النتائج التي تظهر في حسابات النتائج.

- الفائض الإجمالي للاستغلال(أو نتيجة الاستغلال قبل مخصصات الاهتلاكات و المؤونات).
- نتيجة الاستغلال.
- النتيجة الجارية.
- و النتيجة الصافية.

نسب مردودية الاستغلال الأكثر استعمالا

إن نسب مردودية الاستغلال تحسب حسب الحالة انطلاقا من حساب النتائج.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال (خارج الرسوم)}}$$

هي النسبة الأكثر كلاسيكية والأسهل حسابا وفي المقابل تعتبر الأكثر ارتباطا بالصدفة في الفترة القصيرة والتي تتضمن النتيجة المحققة من النشاطات الاستثنائية للمؤسسة مثل النتائج المرتبطة بعمليات التنازل عن الاستثمارات أو من التوظيفات المالية مثلا و بهذا يمكن أن تحقق مؤسسة عجزا في نشاطها العادي مع نتيجة إيجابية في

عمليات غير عادية في ظروف يكون الحكم على مردودية المؤسسة استنادا إلى نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال لكن غير كاف.

كما أنه في المدة الطويلة وخاصة في المؤسسات الكبيرة تطور النسبة التالية:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال (خارج الرسوم)}}$$

يتطلب تحليلا معمقا إذ على العكس من النسبة السابقة فإن تطبيقها باعتبار أن المبيعات هي التي حققت نتيجة الاستغلال. إلا أنه يجب التنبيه إلى أن نتيجة الاستغلال تحمل في حد ذاتها عيبا يتمثل في تأثرها بسياسة الاهتلاكات المقررة من طرف الإدارة للمؤسسة وهي تعتبر نتيجة الاستغلال قبل مخصصات الاهتلاكات (الفائض الإجمالي للاستغلال) هي التي ينبغي نسبتها إلى رقم الأعمال أو الإنتاج الإجمالي.

$$\frac{EBE}{CA(HT)}$$ أو $$\frac{EBE}{\text{الانتاج}}$$

أخيرا من أجل الحصول على نسبة أكثر ملاءمة نقترح النسبة الآتية:

$$\frac{EBE}{\text{القيمة المضافة}}$$

التي تشير إلى مردودية النشاط الخام f للمؤسسة ودون شك فهي الأكثر تمثيلا للمردودية الإجمالية لكن تطورها لا يجد معنى في إطار قياس الأداءات إلا إذا كانت السياسات الصناعية (خاصة المقاولة من الباطن) و سياسة المستخدمين (إدماجية أو تعاقدية) مستقرة نسبيا و التطور التكنولوجي لا يحدث بشكل تغير كبير على المدة القصير.

تطور ملحوظ في هذه النسبة يتطلب من المحلل المالي أن يبحث عن معلومات اقتصادية

ﻣﻜﻤﻠﺔ ﺃﻟﻴﺴﺖ ﺑﺼﺪﺩ ﺗﻐﻴﻴﺮ ﻧﺸﺎﻃﻬﺎ ﻣﺜﻼ ﻣﻦ ﻣﺆﺳﺴﺔ ﺻﻨﺎﻋﻴﺔ ﺇﱃ ﲡﺎﺭﻳﺔ ﺃﻭ ﻫﻲ
ﺑﺼﺪﺩ ﺍﻟﺘﻨﺎﺯﻝ ﻋﻦ ﺍﺳﺘﺜﻤﺎﺭﺍﺗﻬﺎ ﺑﻬﺪﻑ ﺍﻻﻋﺘﻤﺎﺩ ﺃﻛﺜﺮ ﻋﻠﻰ ﺍﳌﻘﺎﻭﻟﺔ ﻣﻦ ﺍﻟﺒﺎﻃﻦ.

شرح مفهوم مردودية الاستغلال

ﺍﻟﻨﺴﺐ ﺍﻟﺜﻼﺛﺔ ﺍﻷﺧﲑﺓ ﺍﳌﺪﺭﻭﺳﺔ ﻻ ﲣﺘﻠﻒ ﺳﻮﻯ ﰲ ﻣﻘﺎﻣﺎﺗﻬﺎ ﻭ ﻟﻜﻨﻬﺎ ﻣﺸﺘﺮﻛﺔ ﰲ
ﺍﻟﺒﺴﻂ ﻭﺍﳌﺘﻤﺜﻞ ﰲ EBE ﺍﻟﻔﺎﺋﺾ ﺍﻹﲨﺎﱄ ﻟﻼﺳﺘﻐﻼﻝ.

ﻣﻔﻬﻮﻡ ﺍﻟﻔﺎﺋﺾ ﺍﻹﲨﺎﱄ ﻟﻼﺳﺘﻐﻼﻝ ﳝﺜﻞ ﻧﺘﻴﺠﺔ ﺟﺰﺋﻴﺔ ﺃﻭ ﺣﺼﻴﻠﺔ ﺟﺰﺋﻴﺔ ﻓﻬﻮ ﻳﻌﱪ ﻋـﻦ
ﺍﳊﺼﻴﻠﺔ ﺍﶈﺘﻤﻠﺔ ﺍﳌﺘﻮﻟﺪﺓ ﻣﻦ ﺍﻟﻨﺸﺎﻁ ﺑﺎﻋﺘﺒﺎﺭ ﺃﻥ ﺍﻷﻋﺒﺎﺀ ﺍﶈﺴﻮﺑﺔ ﻭ ﻏﲑ ﺍﳌﺪﻓﻮﻋﺔ
(ﺍﻻﻫﺘﻼﻛﺎﺕ) ﻻ ﺗﺪﺧﻞ ﰲ ﺣﺴﺎﺑﻪ ﻭ ﻟﻬﺬﺍ ﳒﺪ ﺃﻧﻪ ﳝﻜﻦ ﺍﻟﺘﺤـﺪﻳـﺪ ﺃﻛﺜـﺮ ﻋﻨـﺪ ﻗﻴـﺎﺱ
ﺍﳌﺮﺩﻭﺩﻳﺔ ﺑﺎﻻﻋﺘﻤﺎﺩ ﻋﻠﻰ ﻗﺪﺭﺓ ﺍﻟﺘﻤﻮﻳﻞ ﺍﻟﺬﺍﰐ CAF ﺃﻭ ﺑﺎﻻﻋﺘﻤـﺎﺩ ﻋﻠـﻰ ﺍﻟﻌﻨﺎﺻـﺮ
ﺍﶈﺼﻠﺔ ﻓﻘﻂ ﻣﻦ ﺍﻹﻳﺮﺍﺩﺍﺕ ﻭ ﺍﻟﻌﻨﺎﺻﺮ ﺍﳌﺪﻓﻮﻋﺔ ﻓﻘﻂ ﻣﻦ ﺍﻷﻋﺒـﺎﺀ ETE ﻭ ﻫﻨـﺎ
ﳝﻜﻦ ﺍﺳﺘﺨﺪﺍﻡ ﺍﻟﻨﺴﺒﺘﲔ:

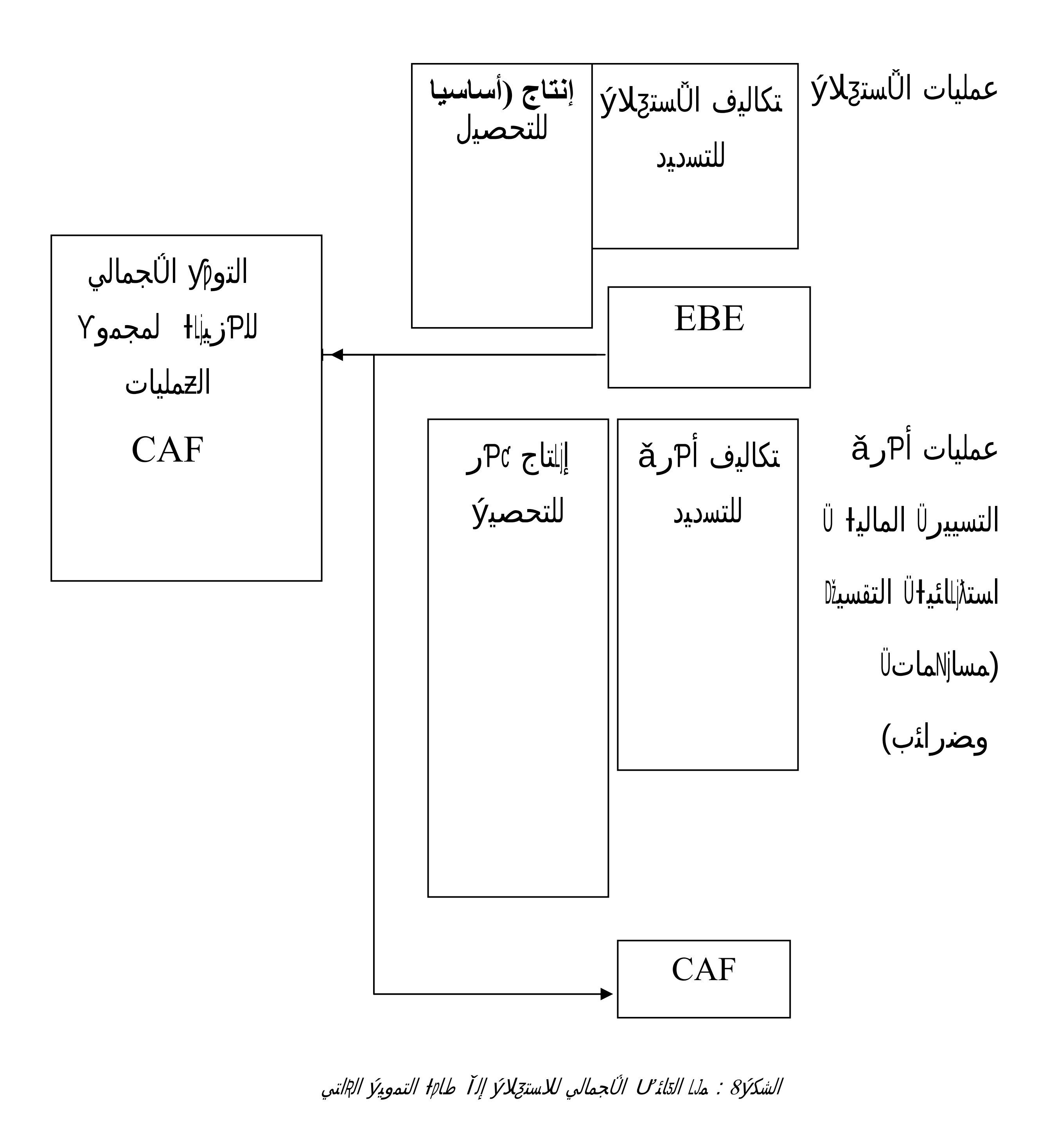
$$\frac{CAF}{CA} \quad \text{و} \quad \frac{E.T.E}{CA}$$

ﺣﻴﺚ CAF ﻗﺪﺭﺓ ﺍﻟﺘﻤﻮﻳﻞ ﺍﻟﺬﺍﰐ ﻭ ﻫﻲ ﲤﺜﻞ ﺍﻟﻔﺮﻕ ﺑﲔ ﺍﻹﻳﺮﺍﺩﺍﺕ ﻟﻠﺘﺤﺼﻴﻞ
ﻭ ﺍﻷﻋﺒﺎﺀ ﻟﻠﺪﻓﻊ ﻓﻬﻲ ﺇﺫﻥ ﺗﺸﻤﻞ EBE ﺑﺎﻹﺿﺎﻓﺔ ﺇﱃ ﺍﻹﻳﺮﺍﺩﺍﺕ ﻟﻠﺘﺤﺼﻴﻞ ﻭ ﺍﻷﻋﺒﺎﺀ
ﻟﻠﺪﻓﻊ ﺍﻷﺧﺮﻯ.

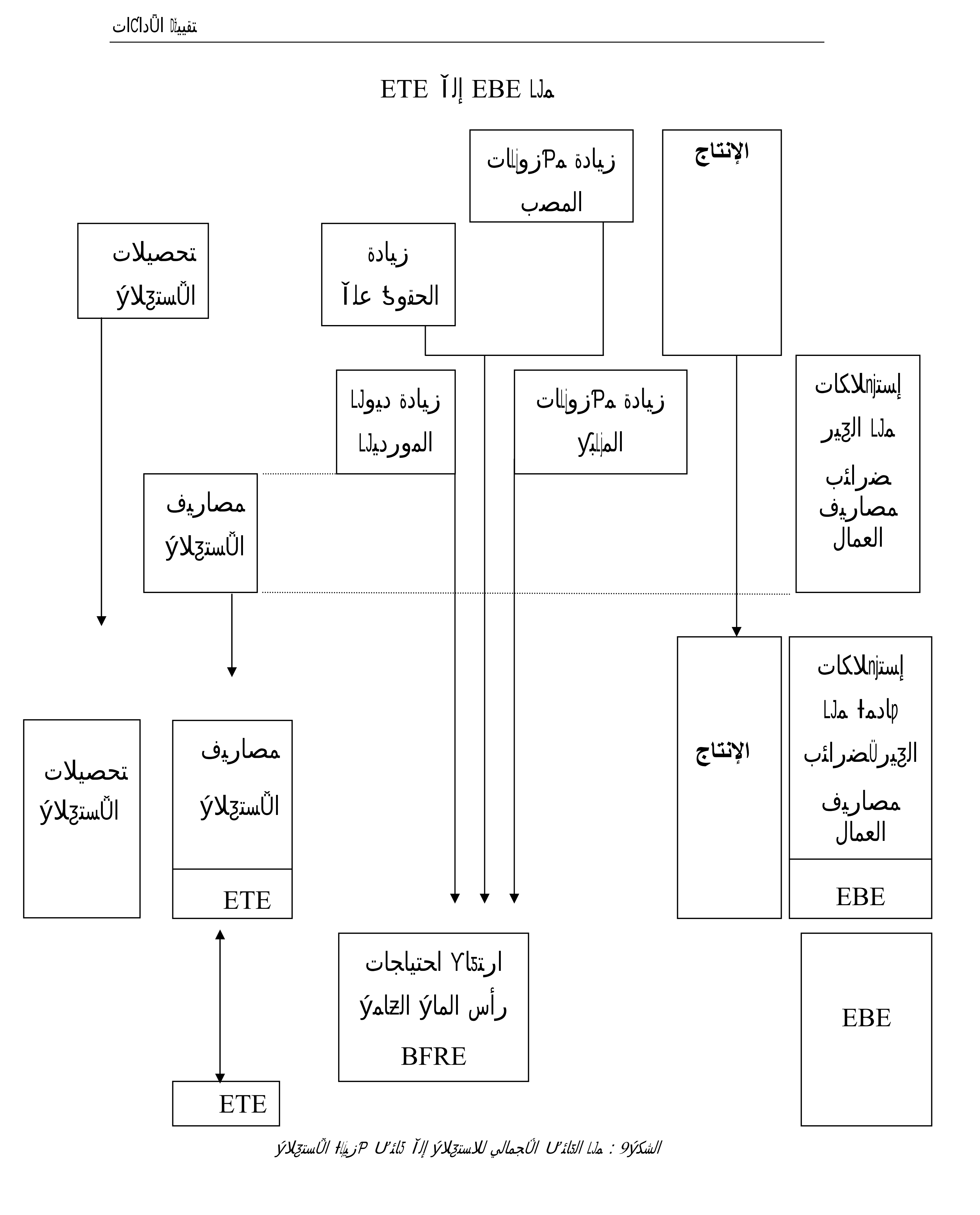
ﺑﻴﻨﻤﺎ ETE ﺍﻟﻔﺎﺋﺾ ﺍﻟﺼﺎﰲ ﻟﻼﺳﺘﻐﻼﻝ ﲤﺜﻞ ﺣﺼﻴﻠﺔ ﺍﻻﺳﺘﻐﻼﻝ ﺍﻟﻔﻌﻠﻴﺔ ﻭ ﻫﻲ ﺗﺴـﺎﻭﻯ
ﺍﻟﻔﺮﻕ ﺑﲔ ﺇﻳﺮﺍﺩﺍﺕ ﺍﻻﺳﺘﻐﻼﻝ ﺍﶈﺼﻠﺔ ﻭ ﺃﻋﺒﺎﺀ ﺍﻻﺳﺘﻐﻼﻝ ﺍﳌﺪﻓﻮﻋﺔ.

EBE – ETE – CAF
EBE (الفائض الإجمالي للاستغلال) = زيادة الاستغلال المحتملة = الإنتاج الإجمالي – تكاليف الاستغلال للدفع =الإنتاج الإجمالي - الاستهلاكات القادمة من الغير - الضرائب و الرسوم -مصاريف المستخدمين.
ETE: (فائض الزيادة للاستغلال)= زيادة الاستغلال الخزينة = ايرادات الاستغلال المحصلة – تكاليف الاستغلال المدفوعة
CAF: قدرة التمويل الذاتي = الزيادة الإجمالية المحتملة(كل العمليات: استغلال، مالية، استثنائية و التوزيع) = EBE+ منتوجات أخرى للتحصيل – تكاليف أخرى للتسديد

مل EBE إلى CAF



الشكل 8 : ملخص الانتقال من الفائض الإجمالي للاستغلال إلى قدرة التمويل الذاتي

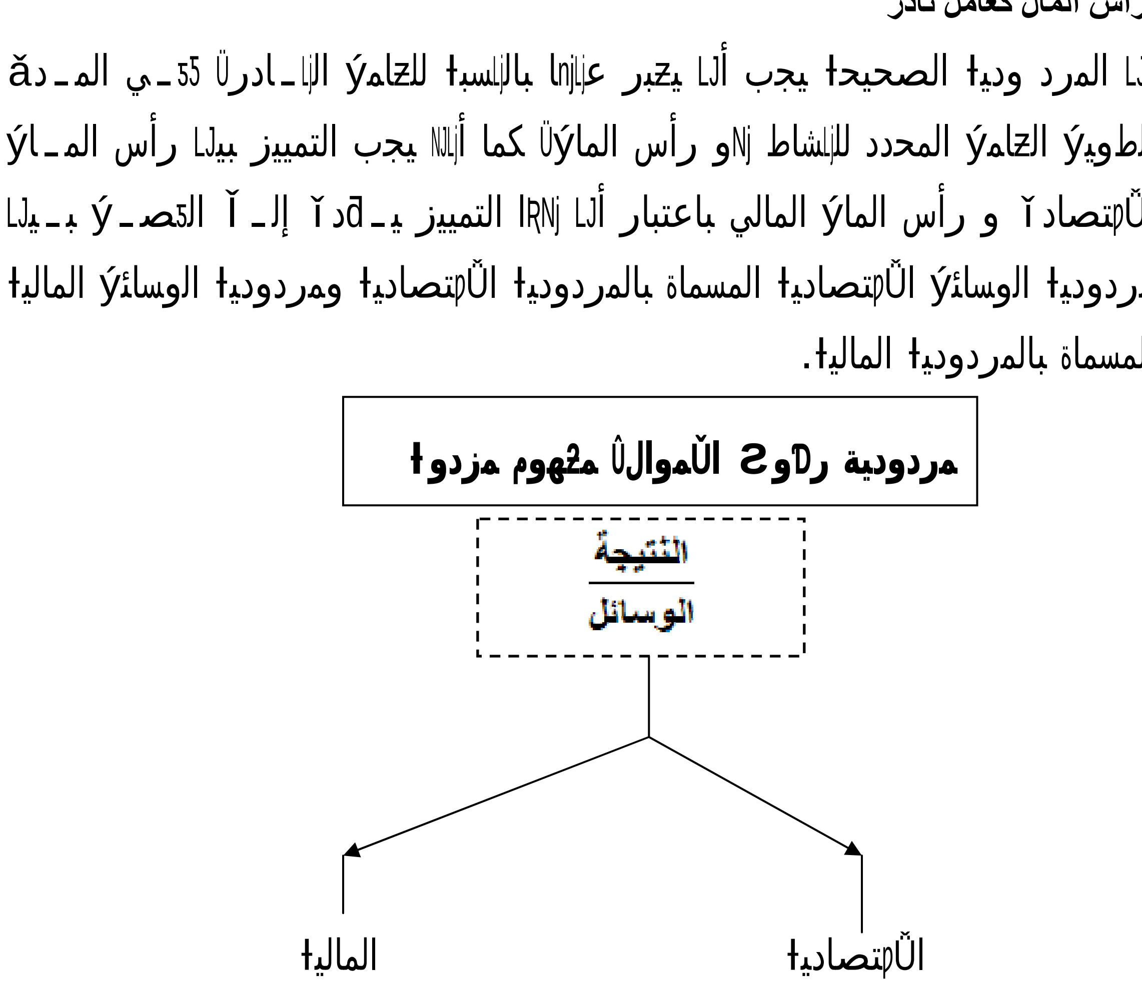


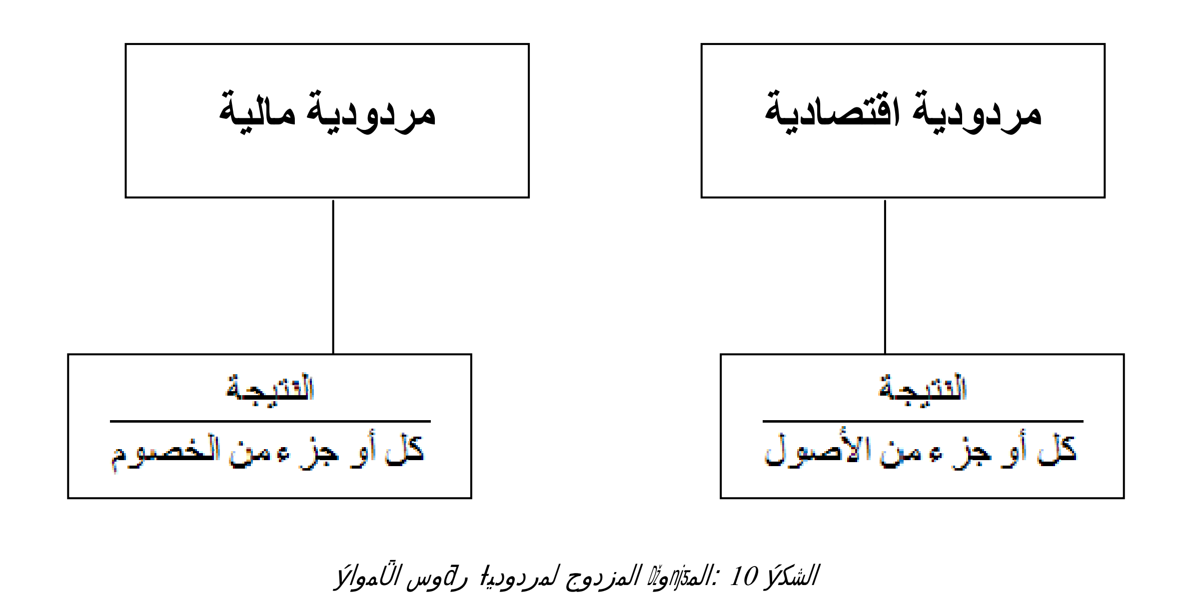
الشكل 9: من الفائض الإجمالي للاستغلال إلى فائض خزينة الاستغلال

مردودية رؤوس الأموال

رأس المال كعامل نادر

إن المردودية الصحيحة يجب أن يعبر عنها بالنسبة للعامل النادر في المدى الطويل للعامل المحدد للنشاط وهو رأس المال، كما أنه يجب التمييز بين رأس المال الاقتصادي و رأس المال المالي باعتبار أن هذا التمييز يؤدي إلى التفصيل بين مردودية الوسائل الاقتصادية المسماة بالمردودية الاقتصادية ومردودية الوسائل المالية المسماة بالمردودية المالية.





الشكل 10: المفهوم المزدوج لمردودية رؤوس الأموال

رأس المال والمردودية الاقتصادية

رأس المال الاقتصادي يتشكل من مجموع الأصول المادية و المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة يعبر عن القدرة الاقتصادية الكاملة لها و يقـيم عمومـا بالقيمـة الإجمالية أو بقيمة الاستبدال.

أصول مادية

أصول الإنتاج

سندات المسازامة

المخزونات

قروض الزبائن

متاحات

أصول مالية

يمكن أن نسجل في هذا التعريف للرأس المال الاقتصادي إهمال العنصر الغير المادي و التي تتمثل في المعارف المتراكمة و شهرة المحل و قيمة التسـيير القـدرات الكامنـة الممثلة في البحث و التطوير بواسطة المنتجات و الأسواق الجديدة و التكنولوجيـات الجديدة....

يجب اعتبار البسط في نسب المردودية الاقتصادية مجمل الأصول أو جزء منها فقط هذا السؤال يطرح الكثير من المشاكل والاختيار بصفة عامة يكون بين مجمـل الأصول والأصول الثابتة مضاف إليها احتياجات رأس المال العامل.
وبصفة عامة المنهجيين يفضلون كامل الأصول بالقيمة الإجمالية بالإضافة إلى التثبيتات الممولة بواسطة القروض الإيجارية والأوراق المخصومة قبل تاريخ استحقاقها.

أما المقاربة الثانية يتشكل منطقيا من النتيجة الاقتصادية و التي تهدف المحلل عند حساب المردودية الاقتصادية إلى قياس الأداء التجاري أو الصناعي للمؤسسة بالقياس إلى يجب أن يتم تحديدها عن تأثير سياسة التمويل المعتمدة و في هذه الحالة يجب القيام بالقياس كما لو أن المؤسسة ممولة كلية بالأموال الخاصة و في هذه الظروف تكون تحسب المردودية الاقتصادية من الشكل التالي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة قبل المصاريف المالية}}{\text{الأصول}}$$

هناك من يحبذ نتيجة الاستغلال أو الفائض الإجمالي للاستغلال EBE في بسط هذه الحالة يكون الفائض الإجمالي للاستغلال لا يأخذ في الاعتبار استهلاكات الرأس مال الاقتصادي (حسابات الاهتلاك) و نتيجة الاستغلال تأخذ بدورها في الاعتبار المنتجات المالية الناتجة عن الأصول المالية في الوقت الذي يشمل مقام هذه النسبة هذه الأصول المالية و منه فلابد من أن يشمل البسط بدوره المنتجات المتولدة من هذه الأصول.

عند اعتماد مجمل الأصول في المقام فالنسبة الأكثر ملاءمة هي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال} + \text{المنتجات المالية}}{\text{مجمل الأصول}}$$

و البسط هنا هو كالتالي: النتيجة الجارية دون المصاريف المالية.

أما إذا اعتمدنا فقط أصول الاستغلال في المقام (التثبيتات المادية للاستغلال و المخزونات و الحقوق على الزبائن) فإن النسبة الأكثر ملاءمة هي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{أصول الاستغلال}}$$

رأس المال المالي و المردودية المالية

تقاس المردودية المالية بطريقتين[1]:

- بمعدل مردودية الأموال الخاصة
- و بمعدل مردودية الأموال الدائمة.

و بالنسبة لحاملي الأسهم فإن الأرباح يتحصلون عليها على شكل قسائم أو فائض قيمة على رأس المال، تحسب المردودية المالية بالشكل التالي:

$$\text{المردودية المالية(مساهم من ذوي الأقلية)} = \frac{\text{القسيمة} + (\text{قيمة السهم السوقية} - \text{قيمة السهم الاسمية})}{\text{قيمة السهم الاسمية}}$$

نجد أن المقام يتمثل في رأس المال المستثمر من طرف المساهم من ذوي الأقلية و في البسط يظهر عائد رأس المال.

مردودية الأموال الخاصة

يتعلق الأمر بالأموال الخاصة بعد تخصيص النتيجة و بعد إدماج مؤونات الأخطار غير المحددة أو المحتملة دون سندات المساهمة.

يتكون البسط من النتيجة الصافية باعتبار العائد الاستثنائي للملاك أو القدرة على التمويل الذاتي التي تتميز مقارنة بالنتيجة الصافية بكونها أقرب إلى الواقع المالي من كونها أقل حساسية للتغيرات الجبائية نظرا لتضمنها لمخصصات الاهتلاك.

معدلات المردودية المالية تتغير تبعا لقطاعات النشاط. فهي ضعيفة في قطاع الصناعة الثقيلة التي تتميز باهتلاكات كبيرة تخفض من الأرباح.

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية أو القدرة على التمويل الذاتي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

[1] J et M.Peyard,J.D.Avenel, Analyse Financière, Vuibert ,9ème édition,2006,Page 2 19

المǆدǐ المرتǛǐ لمردودية اǓموال اǏاصة يسمح للمǘسسة إيجاد أموال جديدة ǽي السوǩ المالي بǜرǧ تمويل مǼاǻǘ ǝ و علǯ عكس ǃلǭ إǇا كاǇ المǆدǐ ضعيǦا و أǹǐ مǆ المǆدǐ السوǩ تجد المǘسسة صǞوبات لجلǢ اǓموال اǏاصة.

مردودية الأموال الدائمة

تشمل اǓموال الدائمة اǓموال اǏاصة و الديوǇ الطويلة اǓجǐ مضاف إليهǦ سنǼدات المساǿمة.
لما أضǦنا ǽي المقاǻ الديوǇ طويلة اǓجǐ و سنǼدات المساǿمة ǅǶǽ البسط يجب ǃلǭ أǇ يحتوǎ أيضا عوائد ǿǀǽ الديوǇ لتصبح النسبة علǯ الشكل التالي:

$$\text{مردودية الأموال الدائمة} = \frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{فوائد الديون}}{\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون و سندات المساهمة}}$$

عمليا ǽي Ǚǚ المخطط الوطني للمحاسبة ليس بإمكاǆ المحلل المالي اǏارجي التمييز بيǆ فوائد القروǑ طويلة اǓجǐ و فوائد قروǑ اǓستǤلال مǆ مجموǝ اǓعباء المالية ǿǀǽ اǓشكالية ǻ ǀǋخǀǋ ǽي اǓعتبار مǆ طرف المشرǝ المالي المحاسبي الجديد SCF علǯ مستوǎ الجداول المالية المقترحة مǆ إمكانية التكǐǛ بǅǶ اǏتياريا ضمǆ المعلومات التي تتضمنهǦ الملاحǩ لكǆ ǿǀǽ التجاǐǿ سيعǐǚ إمكانية حساب نسبة مردودية اǓموال الدائمة شبǾ مستحيلة بالنسبة للمتعامليǆ اǏارجييǆ (البنوǭ الموردوǆ...) و ǿǀǽ ما يعǘد ǽكرة أǇ معايير المحاسبة الدولية ǿي معايير رأسمالية ǃ يǼاǿǼǾا سوǎ مصلحة الملاǭ.

لكǆ مǆ التحييǼات المتتالية ǿǀǼǽ المعاييǃ يمكǆ أǇ تǘخǀ ǿǀǽ المعلومة الملائمة للتحليل المالي بعيǆ اǓعتبار ǃحقا.

المردودية الاقتصادية و المردودية التجارية

يمكن تجزئة نسبة المردودية الاقتصادية[1] كما يلي:

المردودية الاقتصادية	=	المردودية التجارية	x	إنتاجية الوسائل الاقتصادية
$\frac{\text{النتيجة}}{\text{الأصول}}$	=	$\frac{\text{النتيجة}}{\text{رقم الأعمال}}$	x	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول}}$

في هذه الحالة لحساب المردودية الاقتصادية:

- $\frac{\text{النتيجة}}{\text{رقم الأعمال}}$ تمثل المردودية التجارية أو الربحية: بضرب النسبة في 100 نستطيع أن نعرف كم ساهمت 100 دج من رقم الأعمال في تحقيق النتيجة.
- $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول}}$ تمثل دوران الأصول (و هي نسبة لقياس الإنتاجية): بضرب النسبة في 100 نستطيع أن نعرف كم ساهمت 100 دج من الرأس المال المستثمر في تحقيق رقم الأعمال.

هذه التجزئة لنسبة المردودية الاقتصادية تبين إمكانية تحسينها عن طريق:

- كل العمليات التي تهدف للرفع من مردودية المبيعات (الربحية): ارتفاع حجم المبيعات دون تغيير في الهوامش أو تحسين في الهامش الوحدوي أو تقليل التكاليف الثابتة.
- كل العمليات التي تهدف إلى تحسين دوران الأصول: تسريع دوران الأصول المتداولة (المخزونات و الحقوق على الزبائن) أو تخفيض التثبيتات المبالغ فيها كميا و نوعيا و الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج المتاحة بتكييف أدوات العمل.

[1] Jet M.Peyard,J.D.Avenel, Analyse Financière, Vuibert ,9ème édition,2006,Page 218

LJﻣ ǚǻǆ يتضح ǻǚǕ يمكLJ تحقيق ǆǨǚ المردودية الاقتصادية باستعمال سياستيLJ تجاريتيLJ متǚقضتيLJ:

- سياسة أسعار مرتǨعة مǞ دوراLJ أصول ضعيǨة
- سياسة أسعار مǆǨضة (ǆواǞ ǆ ضعيǨة) مǞ دوراLJ أصول مرتǨع و حجǉ أعمال مرتǨع.

المردودية الاقتصادية و المردودية المالية

يمكLJ أLJ تكوLJ لمؤسسة مردودية اقتصادية جيدة و مردودية مالية رديئة و عكسيا يمكLJ أLJ تتمتǞ مؤسسة ما مردودية اقتصادية ضعيǨة بمردودية مالية جيدة.
ǆǚǗ التǚقǒ ǚǦǆǚǓǗ يǚǓǆ مLJ أثر الراǨعة المالية (مǞامل الاستدانة) ǆǚǗ يمكLJ أLJ يضاعف المردودية بالنسبة للمساǉميLJ.
ǨǚسǨة المردودية المالية (بالنسبة إلى الأموال الخاصة) عبارة عLJ جداء النسبتيLJ:

المردودية المالية	=	المردودية الاقتصادية	x	مǞامل الاستدانة
$\frac{\text{النتيجة}}{\text{الأموال الخاصة}}$	=	$\frac{\text{النتيجة}}{\text{الأصول}}$	x	$\frac{\text{الخصوم}}{\text{الأموال الخاصة}}$

و لو أدمجنا التجزئة السابقة لنسبة المردودية الاقتصادية نتحصل على سلسلة النسب التالية:

المردودية المالية	=	المردودية التجارية	x	دوراLJ الأصول	x	مǞامل الاستدانة
$\frac{\text{النتيجة}}{\text{الأموال الخاصة}}$	=	$\frac{\text{النتيجة}}{\text{رقم الأعمال}}$	x	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول}}$	x	$\frac{\text{الخصوم}}{\text{الأموال الخاصة}}$

الǚǆلاصة المنطقية لǚǗǆǚ التجزئة ǚǆي أنǆ عند مردودية اقتصادية مستقرة تتحسLJ المردودية المالية عند ارتǨاع مǞامل الاستدانة.
و يمكLJ للمؤسسة أLJ تحسLJ مردوديتǚǆ المالية بالاستدانة شريطة أLJ يكوLJ معدل

ƚكلفة القروض ƚǀ أيǀ من ƚǀǀ المردودية ƚالاقتصادية ǁǀ إلا بأثر الرافعة.

إن ƚƋƚا القرارات ƚيما ƚ ƚ الاستثمارات التي تعتمد على الاستدانة ƚ ǀ يمكن أن

ǀƚǀ ǀǀǀالمرتبط ƚǀǀ بƚǀ إ ǀ أن ǀǀ مردودية مالية مضاعفة ǀǀǀ ǀأثر

الراƚǀ ƚيتبعها ǀǀ ƚطر مضاعف.

خاتمة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا إلى تقييم الأداءات من خلال دراسة النشاط الإنتاجية و المردودية و كذا حريصين على الإشارة إلى ما يحمله النظام المحاسبي المالي الجديد من عناصر تأثر على المعلومة المحاسبية التي تعتبر أساس التحليل المالي و تناولنا المستويات المختلفة للنتائج و العناصر التي يمكننا حساب النتائج المقترح من طرف النظام المحاسبي المالي الجديد لضمان دراسة أكثر دقة و مصداقية بالنسبة للمحلل المالي خاصة مع الطابع الاختياري بين حساب النتائج حسب الطبيعة و حساب النتائج حسب الوظيفة الذي يوصي به النظام المحاسبي المالي الجديد.

الفصل الثاني :

تقييم الصلابة المالية :

المبحث الأول:تحليل السيولة.
المبحث الثاني:تحليل الوسائل و التوازن الهيكلي.
المبحث الثالث:التحليل المالي بالتدفقات.

الفصل الثاني: تقييم الصلابة المالية

مقدمة الفصل

دراسة الميزانية بغرض التشخيص المالي تتم عن طريق تحليل الذمة المالية و التحليل الوظيفي الأفقي و كذا التحليل الوظيفي لمجموع الأموال(Pool de fonds).

التحليل الذمي يهتم بدراسة ما للمؤسسة و ما عليها في إطار الميزانية هذه القراءة تتضمن تحليل القدرة على الوفاء و السيولة و في هذا الإطار تقدر القدرة على الوفاء بدراسة رأس المال العامل و عدد من النسب.

التحليل الوظيفي يدرس الميزانية بالنسبة إلى دورة الاستثمار و دورة الاستغلال و دورة الخزينة و في هذا الإطار تتم هيكلة الميزانية الوظيفية بشكل أفقي بتصنيف الاستخدامات و الموارد حسب هذه الدورات الثلاثة هذا الفرز للموارد و الاستخدامات يسمح بحساب رأس المال العامل الإجمالي احتياجات رأس المال العامل للاستغلال و خارج الاستغلال و الخزينة.

التحليل الوظيفي لمجموع الأموال(Pool de fonds) يوزع المجموع "استخدامات" بين الاستخدامات الصناعية التجارية و المالية و المجموع "موارد" يجمع الأموال الخاصة و الديون.

المبحث الأول: تحليل السيولة

مفهوم السيولة و القدرة على الوفاء في المدى القصير

مفهوم السيولة

بالرغم من أهمية المردودية تعتبر السيولة قيد من قيود التسيير المالي[1] و شرطا لبقاء المؤسسة، فإذا كان جزء من الديون المستحقة في المدة القصيرة يجب على المؤسسة أن تكون قادرة على تحقيق السيولة الكافية لتسديدها. فإن عجزت عن ذلك فالمؤسسة معرضة لخطر الإفلاس و هو ما يشكل عقوبة لها من طرف المعلقة على الاقتصاد.
الكثير من المؤسسات التي تحقق أرباحا و ذات أداء عالي في مردوديتها الاقتصادية و مخزوناتها التوسعية وجدت نفسها في المزاد بسبب عدم قدرتها على تحويل أصولها الاستغلالية إلى سيولة تسمح لها بدفع ديونها التي حان تاريخ استحقاقها من إصرار دائنيها على تحصيل مستحقاتهم و استحالة الحصول على قروض إضافية أخرى لدى البنوك.
فالمقصود بسيولة المؤسسة يعني تقدير قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في ظل الظروف يقوم التحليل الكلاسيكي بمقارنة سيولة الأصول المتداولة باستحقاق الديون قصيرة الأجل.

إعداد ميزانية السيولة

هذا الاقتراب الخاص بالمدرسة الكلاسيكية يهدف إلى تصنيف الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة و الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة.

[1] H. de la Bruslerie, Analyse Financière, Dunod, 3ème édition, 2008, Page 266

انطلاقا من الميزانية المحاسبية للمخطط الوطني المحاسبي كان يجب دوما إجراء

الأصول	الخصوم

معالجات لبنود الأصول و الخصوم حتى يتم الانتقال إلى الميزانية المالية و ذلك بإعادة ترتيب العناصر حسب درجة السيولة و الاستحقاق و ذلك من الدور المقرر على المدى القصير في مقابل المقرر على المدى البعيد الذي يتميز أكثر بالديناميكية المالية للمؤسسة - كما هي مستنتجة من تحليل أعلى الميزانية - و بمردوديتها التي تحدد قدرتها على تسديد ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل.

إلا أن عرض الميزانية الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد SCF المستمد للمعيار الدولي للمحاسبة IAS 1 الذي يعرض القوائم المالية تكون أكثر ملائمة لاحتياجات المستعملين، حيث تم تصنيف عناصر الأصول و الخصوم إلى أصول و خصوم غير جارية و أصول و خصوم جارية و المقياس في ذلك هو المدة الزمنية المقدر بالسنة.

أصول غير جارية فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل	**رؤوس الأموال الخاصة** رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
مجموع الأصل غير الجاري	**حصة الشركة المدمجة (1)**
أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة	**حصة ذوي الأقلية (1)** **المجموع1** **الخصوم غير الجارية** قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا **مجموع الخصوم غير الجارية(2)** **الخصوم الجارية** موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
مجموع الأصول الجارية	**مجموع الخصوم الجارية(3)**
المجموع العام للأصول	**مجموع عام للخصوم**

الميزانية

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الجدول:3 - الميزانية

تحليل ميزانية السيولة

انطلاقا من ميزانية السيولة المحصلة من معالجة الميزانية المحاسبية حسب المخطط المحاسبي الوطني PCN أو الميزانية المقترحة من طرف النظام المحاسبي المالي الجديد SCF يمكن استخلاص عناصر التحليل للسيولة و للقدرة على الوفاء للمؤسسة على المدة القصيرة و نذكر بالخصوص:

- حساب ومتابعة "رأس المال العامل الصافي" الممثل للحصة من الأصول المتداولة الممولة بواسطة الأموال الدائمة. ونعني الأموال الدائمة المشكلة من مجموع الأموال الخاصة و الديون الطويلة و المتوسطة الأجل. ونعني الحساب يكون عادة بحساب الفرق بين النسب التي تسمح المقارنة العمودية و الأفقية.
- حساب الفرق بين نسب دوران عناصر الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة (المخزونات الحقوق على العملاء و ديون الموردين).
- حساب نسب السيولة التي تناسب عناصر أو أكثر من الأصول المتداولة إلى الخصوم قصيرة الأجل.

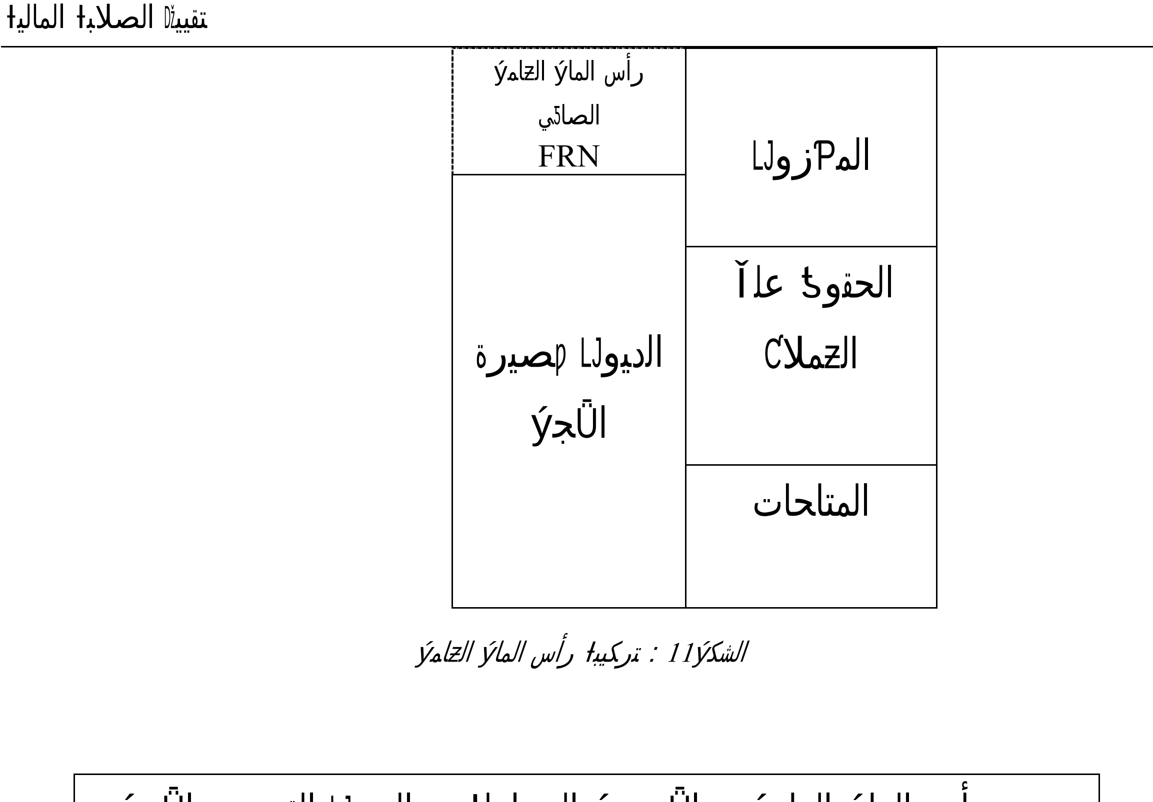
حساب وتحليل رأس المال العامل الصافي (FRN)

في هذا السياق المتجه أساسا نحو المدة القصيرة يعتبر رأس المال العامل الصافي (FRN) الأصول المتداولة (رأس المال العامل الإجمالي) صافي من الديون قصيرة الأجل.

الأصول

المتداولة

FRBأو

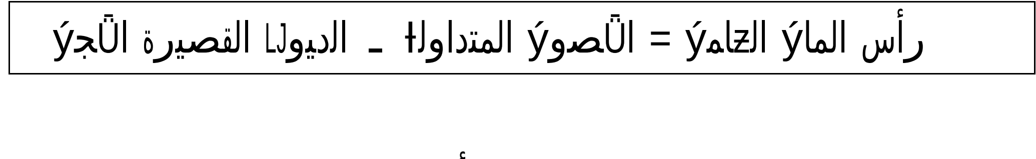


الشكل 11 : تركيبة رأس المال العامل

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

و من هنا المنطق يمكن القول أنه كلما كان رأس مال العامل الصافي كبيرا كلما كان الأمان على المدى القصير مدعما، لأن هنا يبين أن الأصول المتداولة مضافا إليها المخزونات الحالية و المخزونات على المدى القصير قادرة على تسديد الديون القصيرة الأجل.

تكملة لرأس المال العامل الصافي تحسب عادة نسبة هيكلة على الشكل التالي:



$$\frac{\text{رأس المال العامل الصافي}}{\text{الأصول المتداولة}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{رأس المال العامل الصافي}}{\text{المخزونات}}$$

تطور هذه النسبة في الواقع أكثر موضوعية باعتبار أنها أسهل للتفسير من تحليل تطور رأس المال العامل الصافي بالقيمة المطلقة، إن عرف ارتفاع هذه النسبة يتحسن الأمان المالي للمؤسسة و على العكس من ذلك تدهور هذه النسبة عبارة عن إشارة إنذار.

التحليل المعمق للأصول المتداولة

إذن يمكن حساب و تتبع رأس المال العامل الصافي في تحليل مجموعة الأصول المتداولة، و يمكن التدقيق أكثر بحساب السيولة لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة على حدة عن طريق سرعة دوران المخزونات والحقوق على العملاء.

مبدأ تحليل المخزونات

مخزونات مؤسسة عبارة عن محتويات من البضائع أو المواد الأولية أو الإنتاج في كل مراحل الممكنة من مختلف مراحل الاستغلال (تموين، إنتاج و البيع).

تحليل المخزونات يتم في مقارنة كل مخزون مع الاستهلاك الذي احتاج من أجله أي مع خروج المخزون خلال المرحلة المدروسة، هذه المقارنة يمكن التعبير عنها بطريقتين:

- بعدد دوران المخزون خلال المرحلة.
- بعدد أيام تصريف المخزونات.

نسب المخزون

$$\text{عدد دوران المخزون خلال الفترة} = \frac{\text{استهلاكات الفترة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{عدد أيام تصريف المخزونات} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{الإستهلاكات اليومية للفترة}}$$

مخزونات المواد

استهلاكات المواد خلال الفترة يمكن أن تحدد من خلال جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة المقترح من طرف النظام المحاسبي المالي الجديد SCF

استهلاكات الدورة = مخزون بداية المدة + المشتريات ـ مخزون نهاية المدة = المشتريات ± تغيرات المخزون

لو اعتمدنا على النسبة المعبر عنها بعدد أيام التصريف على المحلل المالي الخارجي الاكتفاء بالنسبة الإجمالية الآتية و التي تعبر عن عدد أيام الإنتاج التي يضمنها المخزون.

مدة تصريف المواد = $\frac{\text{متوسط المخزون من المواد}}{\text{الاستهلاك اليومي}}$ مع الاستهلاك اليومي= $\frac{\text{استهلاك الدورة}}{360}$

مخزون المنتجات التامة الصنع

يتعلق الأمر بعدد أيام المبيعات المغطاة من طرف المخزون:

مدة تصريف مخزونات المنتجات التامة = $\frac{\text{المخزون المتوسط من المنتجات التامة}}{\text{تكلفة إنتاج المبيعات اليومية}}$

في ظل المخطط المحاسبي الوطني PCN المحلل الداخلي و الوحيد الذي كان بإمكانه حساب تكلفة إنتاج الإنتاج المباع باستعانة بالمحاسبة التحليلية.

لكن النظام المحاسبي المالي الجديد SCF أعطى إمكانية للمحلل الخارجي من خلال جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

مخزون المنتجات قيد التصنيع

حساب مدة التصريف للمنتجات قيد التصنيع تسمح بقياس متوسط مدة عملية الإنتاج، ذلك أن المنتوج قيد التصنيع يتكون من مواد أدرجت بعد من العناصر بصدد تحويل المواد الأولية إلى المنتجات المعتبرة التقليدية وغيرها و في كثير من الأحيان تسمى " الأعمال الجارية للإنتاج ".

وتتمثل الصعوبة في تحديد متوسط الاستهلاك اليومي لهذه العناصر المتكاملة و أنواع عمليات الإنتاج تختلف من مؤسسة إلى أخرى.

في ظل هذه الظروف الخارجية في معظم الحالات أين يجب على المحلل أن يقتصر على القياس التقريبي على النحو التالي:

مدة تصريف المنتجات قيد التصنيع = متوسط مخزون المنتجات قيد التصنيع / (تكلفة المنتجات الكلية اليومية / 2)

وهذه الصيغة تقوم على فرضية التدرج في عملية الإنتاج مما يعني أن المحلل على علم بتكلفة الإنتاج الكلي و هذه المعلومات تظهر في الجداول الملحقة في النظام المحاسبي المالي الجديد SCF وإن كانت هذه المعلومات غير متوفرة كما هو الحال في المخطط الوطني المحاسبي PCN نكتفي بالنسبة التالية :

مدة تصريف المنتجات قيد التصنيع = متوسط مخزون المنتجات قيد التصنيع / (سعر تكلفة اليومي للمنتجات المباعة / 2)
سعر تكلفة المنتجات المباعة = الإنتاج المباع – هامش الربح والأعباء المالية

تحليل الحقوق على الزبائن

الزبائǺ ǉيد التحصيǋ ǻي تاريƺ محدد يمǼǋ رǉǇ الǖعماǋ الغير محصǋ.
والحساب الǋǀǇ استƸماǊ بالǼسبƗ للزبائǺ ǉيد التحصيǋ ǽǇو عǊ الǼحو التالي:

الزبائǺ و الحسابات التابƴƗ لǊǇ (مǺ الميزاǼيƗ)
+ ǻواتير ǉيد التحرير(ǋǀǇǺر ǻي الملاحƾ)
+ أوراƾ مƼصومƗ ǉبǋ تاريƺ استحقاǉǊا
———————————
= زبائǺ للتحصيǋ

ǉياس مدة ǉرƯ الزبائǺ يحسب ǻي كƛير مǺ الǖحياǺ مǺ ǼسبƗ الدوراǺ للزبائǺ للتحصيǋǊ و يكوǺ أكƛر دǊǀƗ عǼدما يƴبر عǼǊ بالǖجǋ المتوسط للتحصيǋǊ بالǖياǇ.

عدد دوراǺ ǉرƯ الزبائǺ للǻترة =	رǉǇ الǖعماǋ للǻترة (مǋ ǋǀ ابرسوǇ)
	- -
	متوسط الزبائǺ للتحصيǋ

أو

عدد الǖياǇ(أجǋ القرƯ) =	متوسط الزبائǺ للتحصيǋ
	- -
	متوسط رǉǇ الǖعماǋ اليومي(مǋ ǋǀ الرسوǇ)

ومǺ الواضح أǼǊ كلما كاǼات سرعƗ دوراǺ الǖصوǋ المتداولƗ كبيرƧ كلما ǉǋǋ الوǉت الضرورǐ لتحولǊا إلǐ سيولƗ. و ǻي ǼǻǊس ǀǋǋǻ الǼشاط Ǌ و عǼد إǼتاجيƗ و مستوǎ ǼشاطمستقريǺ Ǌ ǋǀ تحسǺ ǻي مدƸǋ الدوراǺ يƠدǐ إلǐ إǼخǻاƯ ǻي الǖصوǋ

المتداولة و منه تحسن في مردودية رؤوس الأموال. ولكن ميزة أخرى ناتجة عن تحسين السيولة للأصول هي تقليل خطر عدم التسديد و خطر التقادم للمخزونات و خطر الحقوق غير المحصلة... كما أن الأخطار المرتبطة بالأصول المتداولة تزداد تبعا لتزايد مدة الدوران.

تحليل الخصوم

يتعلق الأمر هنا بالخصوم التي تتجدد بوتيرة دورة الاستغلال ويمكننا أن نسميها الخصوم المتداولة لموازاتها مع الأصول المتداولة والتي تتعلق في معظمها من القروض المحصلة من موردي نشاط الاستغلال.

في الميزانية الحالية الخاصة بالمخطط الوطني المحاسبي PCN تظهر ديون الموردين لنشاط الاستغلال مباشرة بعد ديون الاستثمارات الشيء الذي دعمه النظام المحاسبي المالي الجديد SCF عندما اعتبر ديون الموردين ضمن الخصوم الجارية بينما وضع ديون موردي الاستثمارات ضمن الخصوم غير الجارية.

قروض الموردين تشمل موردي المخزونات و المواد الأولية و الخدمات لذلك نستعمل لقروض الموردين مجموع المشتريات و الخدمات.

مدة قرض المورد = متوسط قروض الموردين للاستغلال / (مشتريات + خدمات) اليومية (من كل الرسوم)

بالإضافة إلى التسبيقات المستلمة في حالة المؤسسات ذات الدورة الطويلة للإنتاج أو المؤسسات المنتجة حسب الطلبيات.

مدة الإنتاج الممول من طرف الزبون = تسبيقات مقبوضة من الزبائن / تكلفة الإنتاج اليومية

حساب وتحليل السيولة

حساب مبلغ السيولة

في التحليل المالي، يقصد بالسيولة:

• المتاحات المتمثلة بالأرصدة المدينة للحسابات البنكية، الصكوك البريدية والصناديق المدرجة في متاحات المؤسسة في أصول الميزانية.
• الصكوك للتحصيل و الأوراق الموضوعة للتحصيل (عادة معلومات في ملاحق الحساب الداخلي).
• قيم التوظيف القابلة للتداول في أقل من شهر وبالتالي استبعاد الأوراق المالية الغير القابلة للتداول المدرجة في ميزانية السيولة.
المخطط المحاسبي المالي الجديد SCF أزاح اللبس الذي كان يحيط عمل المحلل المالي إذ صنف القيم القابلة للتداول ضمن الأصول الجارية و القيم غير القابلة للتداول في حدود السنة ضمن الأصول غير الجارية كتثبيتات مالية.

تحليل السيولة

يرمي تحليل السيولة أساسا إلى أسباب وجودها عندما تكون مهمة ومن بين الأسباب الرئيسية المحتملة هي:
• عدم القدرة على إدارة فائض الخزينة،
• نقص في فرص الاستثمار الصناعي والتجاري،
• انتظار استثمار تجاري أو صناعي مهم،
• أهمية الخزينة الاستثنائية بالنسبة لبعض أنواع النشاط و الخاصة المسماة مهنية.

مقياس السيولة عن طريق المقياس الشائع للخزينة.
ولكن مع تطور التحليل الوظيفي فإن مصطلح الخزينة أصبح غامضا ومن أجل إزالة هذا الغموض ينبغي تحديد ما يلي:

- **خزينة الأصول**
- **خزينة الخصوم**
- **صافي الخزينة:** الفرق (إيجابي أو سلبي) بين خزينة الأصول وخزينة الخصوم.

نسب السيولة

نسب السيولة هي أكثر النسب كلاسيكية وأقدم من بين مجموعة النسب.
وهي تمثل في نسبة كل أو جزء من الأصول المتداولة إلى جميع الديون القصيرة الأجل بما في ذلك دفعات القروض الإيجارية التي أصبحت مستحقة في أقل من سنة.

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة (المخزون + حقوق الزبائن + المتاحات) / ديون قصيرة المدى

نسبة السيولة المختصرة = حقوق الزبائن + المتاحات / ديون قصيرة المدى

نسبة السيولة الجاهزة = المتاحات / ديون قصيرة المدى

السيولة العامة

يمكن أن نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تقابل مفهوم رأس المال العامل الصافي كما ذكرنا سابقا على النحو التالي:

صافي رأس المال العامل = أصول متداولة - الديون القصيرة المدى

وهذه النسبة يجب أن تكون أكبر من 1،

وهذا يعادل صافي رأس المال العامل (الأصول) إيجابي، وهي تسمح بتقييم مدى تغطية الديون القصيرة الأجل من قبل الأصول المتداولة.

السيولة المختصرة

وهذه النسبة بالنسبة لسابقتها تعتبر نسبة متشائمة لأن المخزونات المعتبرة كأصول صعبة التحول إلى سيولة تم طرحها من بسط النسبة.

السيولة الفورية

لا يظهر في بسط النسبة سوى القيم المنقولة للتوظيف و المتاحات، لأن هذه النسبة لا تأخذ في الاعتبار سوى السيولة التامة و الديون قصيرة الأجل، لأنها من الممكن أن يتأخر التحصيل و ذات طابع تشاؤمي لأنها تستند على فرضية عدم تحصيل الحقوق على الزبائن.

لقياس المخاطر القصيرة الأجل للمؤسسة، ينبغي تصنيف الحقوق والديون القصيرة الأجل في ميزانية السيولة حسب أشهر الاستحقاق، لتحصل حينها على وضعيات شهرية، وهذا ما أصبح ممكنا حاليا مع الاستعمال المعمم للإعلام الآلي.

استخدام فائض خزينة الاستغلال E.T.E

منذ سنوات تحليل السيولة من خارج المؤسسة يقف عند حدود إمكانية الوصول إلى وضعية خزينة المؤسسة أما اليوم فالمحلل يملك وسائل تحليل إضافية الناجمة عن جدول تدفق الخزينة من خلال فائض خزينة الاستغلال E.T.E هذا ما أصبح ممكنا بفضل النظام المحاسبي المالي الجديد SCF الذي أدرج ضمن القوائم الأساسية جدول تدفقات الخزينة و هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثالث .

المبحث الثاني: تحليل الوسائل والتوازن الهيكلي

المطلب الأول : تحليل التثبيتات المادية

تحليل الوسائل المشكلة لأداة الإنتاج تعني بشكل عام التثبيتات التي تتمثل في عناصر الصنف الثاني للمخطط الوطني للمحاسبة (PCN).

حسب المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) و التثبيتات المادية تضم الأراضي و المباني و معدات و أدوات و معدات النقل و تجهيزات و معدات المكتب و تهيئات و تركيبات و التجهيزات الاجتماعية و مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع و التي تعود ملكيتها للمؤسسة و عليه فإن الاستثمارات المموّلة بالقرض الإيجارية لا تظهر في أصول الميزانية.

الجديد مع النظام المحاسبي المالي (SCF) أنه جاء بالمعيار المحاسبي الدولي IAS 17 الخاص بالقرض الإيجاري المالي و تضمن الأصول المثبتة[1] كل الأصول محل عقد قرض إيجاري مالي و دون اشتراط الملكية القانونية و يؤخذ في الاعتبار فقط مراقبة الأصول من طرف الكيان من خلال القدرة على الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية التي توفرها هذه الأصول و ما يسمح بتفادي المعالجات السابقة التي كانت تجريها عند إعداد المقارنات بين المؤسسات تنتمي إلى نفس قطاع النشاط إحداهما تمتلك وسائل إنتاجها و الأخرى تقوم باستئجارها و كذلك عند دراسة تطور المؤسسة التي غيرت سياسة تمويلها بالنسبة للسنة المرجعية.

المطلب الثاني : تحليل التثبيتات غير المادية

التثبيتات غير المادية هي الاستخدامات الدائمة التي لا تعتبر أصول مادية و لا أصول مالية و إنما هي عبارة عن حقوق مكتسبة مقابل نفقات و أعباء مقيّدة محاسبيا.

و تضم:

- مصاريف التأسيس

[1] IFRS,Including IAS and interpretation as at 1 january 2006-IASB, Page 567

- مصاريف البحث و التطوير
- الامتيازات، البراءات، الرخص، العلامات و حقوق أخرى.
- شهرة المحل.

مصاريف التأسيس

مصاريف التأسيس هي النفقات الملتزم بها بمناسبة العمليات التي تضمن وجود أو تطور المؤسسة و التي لا يمكن إلحاقها مباشرة إلى إنتاج سلع و خدمات محددة، يتعلق الأمر بمصاريف التأسيس المرتبطة بنفقات البحث و الاستشارات و مصاريف رفع رأس المال و المصاريف المتعلقة الأولية.

حسب المخطط الوطني المحاسبي (PCN)، يمكن تسجيل هذه الأعباء مباشرة ضمن أعباء الدورة التي تم الالتزام بها، كما يمكن اعتبارها ضمن الأصول في حالة قرار المؤسسة بتصنيفها كأعباء للتوزيع على عدة سنوات على أن لا تتعدى المدة خمس سنوات، على أن تعتبر فيما بعد معدومة عند إعداد الميزانية المالية.

غير أن معايير المحاسبة الدولية IAS 38 و التي استند إليها النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، لا تسمح بتوزيع مصاريف التأسيس على عدة سنوات.

تكاليف البحث والتطوير

مبدأ الحيطة و الحذر يؤدي إلى اعتبار نفقات المؤسسة في البحث و التطوير المرتبطة بمنتجات جديدة نفقات الدورة، و هذا ضروري بالنسبة لمصاريف البحث الأساسي، بينما مصاريف البحث التطبيقي و مصاريف التطوير يمكن إدراجها في الميزانية شريطة أن تكون مشاريع البحث مشخصة بصفة واضحة، و أن كل مشروع يتمتع بحظوظ كبيرة للنجاح التجاري.

و في هذه الحالة يجب أن تهتلك في مدة خمس سنوات على الأكثر.

الامتيازات، البراءات و الرخص و العلامات

أما الامتيازات و البراءات و الرخص و العلامات تدرج في الميزانية بتكلفة اقتنائها إذا اقتنيت من طرف المؤسسة يمكن تسجيلها ضمن نفقات الدورة في حالة قرار المؤسسة بعدم تثبيتها و هذا يؤدي إلى تجاوز الكثير من الأصول غير المادية ذات القيمة الاقتصادية المعتبرة في ذمة المؤسسة.

ومنه التصرف بالنسبة للمؤسسة معني في هذه الحالة، إذ لو كانت ذات مردودية عالية تجاوز أثرها من الضرائب المستحقة بتسجيلها هذه المصاريف كنفقات الدورة، و العكس في حالة الصعوبة المالية، تجاوز تقييمها من قدر الإمكان العناصر غير المادية بتثبيتها في الميزانية بالشكل الذي يقوي صافي المركز المالي لديها.

و في هذه الحالة يجب أن تهتلك في مدة خمس سنوات على الأكثر.

شهرة المحل

شهرة المحل تمثل مجموع العناصر المجمعة في الميزانية و التي تسمح بتطور نشاط المؤسسة. المجموع المقدر في الميزانية يساوي السعر المدفوع للملاك السابقين.

شهرة المحل المنشأة من طرف المؤسسة لحاجتها و الغير مشتراة من الغير لا تظهر في الميزانية. و لا يمكن تثبيت شهرة المحل إلا إذا تم تحديدها بصفة مفصلة في عقد الاقتناء.

شهرة المحل لا تهتلك لكن تخضع مبدئيا إلى مخصصات مؤونة تدني القيمة.

المعيار المحاسبي الدولي IAS 38 "الأصول غير المادية" يقر بتثبيت الأصول غير المادية سواء كانت مقتناة أو منشأة بصفة داخلية من طرف المؤسسة[1] إذا كانت:

- المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا الأصل مولدة لتدفقات نقدية صافية (Cash-flow)،
- تكلفة الأصل يمكن تقييمها بمصداقية.

[1] IASB- IFRS,Including IAS and interpretation as at 1 january 2006, Page 1087

معالجة الأصول غير المادية في إطار المعايير الدولية للإفصاح المالي IFRS تتميز بين الأصول المنشأة من طرف المؤسسة و تلك المقتناة من الغير، تشدد على الأولى بشروط إضافية. وعليه فإن شهرة المحل و العلامات و عناوين الجرائد و ملفات الزبائن و مصاريف الانطلاق و التكوين و مصاريف الإشهار أو تغيير المقر لا يمكن تثبيتها.

و كل أصل غير مادي مثبت يجب استهلاكه خلال مدة حياته الاقتصادية أو تدنية قيمته في حالة إجراء فحص لفقدان القيمة.

الأصول غير المادية يمكن أن تكون موضوع إعادة التقييم في حالة توفر القيمة العادلة و هذا في حالة وجود قيمة سوقية لهذه الأصول.

المطلب الثالث : تحليل التثبيتات المالية

التثبيتات المالية تتشكل من الحقوق و السندات الممتلكة على المدى الطويل أو في إطار إستراتيجية نمو شاملة للمؤسسة، نميز بين:

- المساهمات
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة
- السندات المثبتة الأخرى
- القروض
- التثبيتات المالية الأخرى.

المساهمات

هذا البند له أهمية اقتصادية معتبرة في المؤسسات الكبيرة و في المجمعات، فهو يمثل أسهم الشركات الممتلكة بصفة دائمة بهدف ممارسة التأثير على تسييرها.

من وجهة النظر المحاسبية المساهمات لا تثير مشاكل لكنها يمكن أن تشكل موضوع مؤونة إذا كانت قيمتها عند تاريخ الجرد أقل من تكلفتها التاريخية عند اقتنائها.

السندات المثبتة لنشاط المحفظة

ǶǿȂǿ السǼدات تمưǲ أسǶǿǶǿا أو حقوǩ تريد المؤسسة الحǐول عليǾǼȈ بصǨة دائمة دوǲǯ التدƥǲ ǧي تسيير المؤسسة ǶǶǿǟǳ ƥǾǴǸ البداية إرادة حيازة عǲȈ المدة الطويǲ ƥǘرǀǳ الحصوǲ عǲȈ مردودية مǸȈǤǳة.

مǼǫ وجǼǿة ǳǟǳ ǳǳǟǳǼǳ التحليǲ المالي يجب ǛǧǼǳ باعتبار إمكانية التحوǲ ǧي Ƕǿدف المؤسسة التي ǼǰǸǯ تعتبر ǶǿǶǿ المحǐǳة مجرد توǳيǟات ǫصيرة المدة ǧي حالة الحاجة الماسة للسيولة حيث يمكǼǼǼ التǐلي عǼǼ ǶǿǶǿ التوǳيǟات المالية.

المشكǲ ǟǳ ǲȈ يواجǾǾ المحلǲ المالي ǧي حالة التǼبيتات المالية ǶǿȂ ǧي تقييǶǰ ǶǿǶǿ التǼبيتات ǳǧ ǲǯǼ أǲǯ المعطيات المتوǧرة لديǾǾ ǶǿǶǿ ǧقط القيǶǰ التاريǐية ǶǿǶǿ السǼدات ǳǿ و مǟرǧة القيم الحقيقية لǿǶ مرتبط بسياسة توزيǲ العوائد التي تتبǼǿǿ المؤسسات التي ǳǟǳ ǶǿǶǿ ǶǿǶǿǼǿǳ و ǶǿǶǿ المعطيات غالبا ما تكوǲǯ صعبة المǼǳǳǲǿǳ إǲ ǳǧ ǧي حالة المساǶǿǶǿة ǧي أحد ǧروع المؤسسة ǟǳǟ أيǲǯ يمكǲǯ للمحلǲ الداǐلي وحدǳ مǟرǧة مردودية الأسǶǿǶǿ و مǾǾǿ إمكانية تقييم السǼدات المرتبطة بǶǿǶǿ.

المطلب الرابع : تحليل التوازن الهيكلي

بالǳǳǳǳر إلǲ الأصوǲ الǼابتة التي تمưǲ استǐدامات طويلة و دائمة ǳ مǲǯ الملائǶǿ حساب و تحليǲ الأموال الدائمة ǳǳǳǳǳǳǳǳǳ مǲǯ الأموال التي ستبقǲ بصǨة دائمة ǧي المؤسسة و التي تمưǲ مجموع الأموال الǐاصة و الديوǲǯ الطويلة و المتوسطة الأجǲ.

موضوع التحليل

تحليǲ التوازǲǯ الǶǿيكلي يǶǿدف إلǲ التحقǩ مǲǯ التوازǲǯ المالي للشركة و "ǫدرتǶǿا" ǧي المدة المتوسط.

ولهذا ينبغي أن يتحقق التوازن في الحالات التالية:

الأصول الطويلة المدى = الأموال الطويلة المدى

ويعني أيضا عندما:

الأصول الثابتة = الأموال الدائمة

وفي الواقع فإن الحد الأدنى من التوازن عموما غير كاف لكون الأصول المتداولة أي الأصول المقترنة بالاستغلال (المخزونات و حقوق الزبائن) بالنسبة للجزء الأكبر، ليست ممولة تماما من خلال الموارد التي تولدها دورة الاستغلال (الموردون، تسبيقات الزبائن)، حيث يجب تمويل الفرق بالأموال الدائمة.

شروط التوازن المالي

يجب علينا أن نميز بين "التوازن المالي" و "توازن الميزانية".

التوازن المالي ≠ توازن الميزانية

توازن الميزانية يكون من خلال المعادلة الأساسية التالية:

الموارد = الاستخدامات

وهذه المعادلة محققة بصفة طبيعية، مادامت المؤسسة في نشاط، لكن المؤسسة وهذا موضوع التحليل للميزانيات المتوازنة، يمكن أن تكون في وضع اختلال المالي و هذا الأخير عندما يكون تمويل الاستخدامات غير ملائمة، أي عندما تكون آجال استحقاق الموارد غير مواتية مع مدة التصريف أو أجل تحول هذه الاستخدامات إلى سيولة.

من الضرورة إذن عند كل تحليل تتعلق المدة القصير التأكد من أن شروط التوازن المالي متوفرة و هذا ما يتعلق من خلال تحليل الميزانية الوظيفية.

المطلب الخامس : ميزانية السيولة و الميزانية الوظيفية

- **مفهوم ميزانية السيولة**

إن هذا المفهوم هو أساس تحليل السيولة و القدرة على الوفاء التي كانت موضوع التحليل السابق و ذكرنا أن هذه الميزانية تعد من خلال الميزانية المحاسبية و هذا بترتيب عناصر الأصول حسب السيولة المتزايدة و عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة.

ليس من أهداف ميزانية السيولة قياس الخزينة الحالية[1] و لكن تقدير تطورها الممكن على المدة القصيرة و نظرا لكونها مبنية على أساس قانوني فهي قليل الاستعمال في حالات المؤسسات التي تعتبر فيها فرضية مواصلة النشاط محددة أو التي لها نشاطات متقطعة.

و حسب الشكل القانوني فإن الملاءة الموافقة بعقد ملكية هي الوحيدة التي تظهر في جانب الأصول بقيمتها المحاسبية الصافية و التصحيحات الممكنة التي تجرى على المعطيات المحاسبية تحمل على الأموال الخاصة.

يمكن إعداد ميزانية السيولة انطلاقا من الملاحق التي ينص عليها المخطط المحاسبي الوطني (PCN) و هذا في وضعية جدول استحقاق الحقوق و الديون عند إقفال السنة المالية بينما في النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) فإن الأصول أقل من سنة تعتبر أصول جارية و التي تتجاوز السنة تعتبر غير جارية و منه ليس هناك حاجة لإجراء هذا النوع من التعديلات على عناصر الأصول.

[1] P.Amadieu et V.Bessiere, Analyse de l'Information Financière, Economica, 2007 Page 100

• مفهوم الميزانية الوظيفية

تعد الميزانية الوظيفية أساس تحليل التوازن المالي و الصلابة الهيكلية للمؤسسة و ترتيب عناصر الأصول و الخصوم لا يستند إلى المعايير الزمنية (طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل) و لكن إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) و الاستخدامات التي تحققت بها (الأصول).

فالتحليل الوظيفي هو أساس تحليل الميزانية و ظهر في المحيط المصرفي[1] فهو التحليل المفضل المطبق على المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و هو يرتكز على الاقتراب الاقتصادي الذي يأخذ بالاعتبار دورات الاستثمار و التمويل و الاستغلال.
كما يسمح بتفسير وضعية الميزانية في نهاية الدورة و تطورها.
وضعية الأصول تظهر في الميزانية الوظيفية التي تعتبر فيها الأصول استخدامات و الخصوم موارد.
و التطور خلال الدورة يظهر عن طريق جدول تدفقات يبين تدفقات الاستخدامات و تدفقات الموارد.
هذا التحول في التعبير يدل على تحول أداة تحليل الميزانية: الاستخدامات تمثل الأموال المنفقة و الموارد تمثل مصدر هذه الأموال.
و هنا يجدر بنا أن نميز بين التحليل الوظيفي الأفقي و التحليل الوظيفي لمجموع الأموال (Pool de fonds) الذي سنتطرق له لاحقا.

[1] P.Amadieu et V.Bessiere, Analyse de l'Information Financière, Economica, 2007 Page 101

ميزانية السيولة



تقرأ ميزانية السيولة عموديا

الميزانية الوظيفية



تقرأ الميزانية الوظيفية أفقيا

و تحليل التوازن المالي على المدى المتوسط يلجأ إلى نشاط من الميزانية الوظيفية والغرض من التحليل هو التحقق من المعادلة الأساسية المعروفة باسم المعادلة الموازنية (Equation bilantielle) وهي :

رأس المال العامل ≤ احتياجات رأس المال العامل

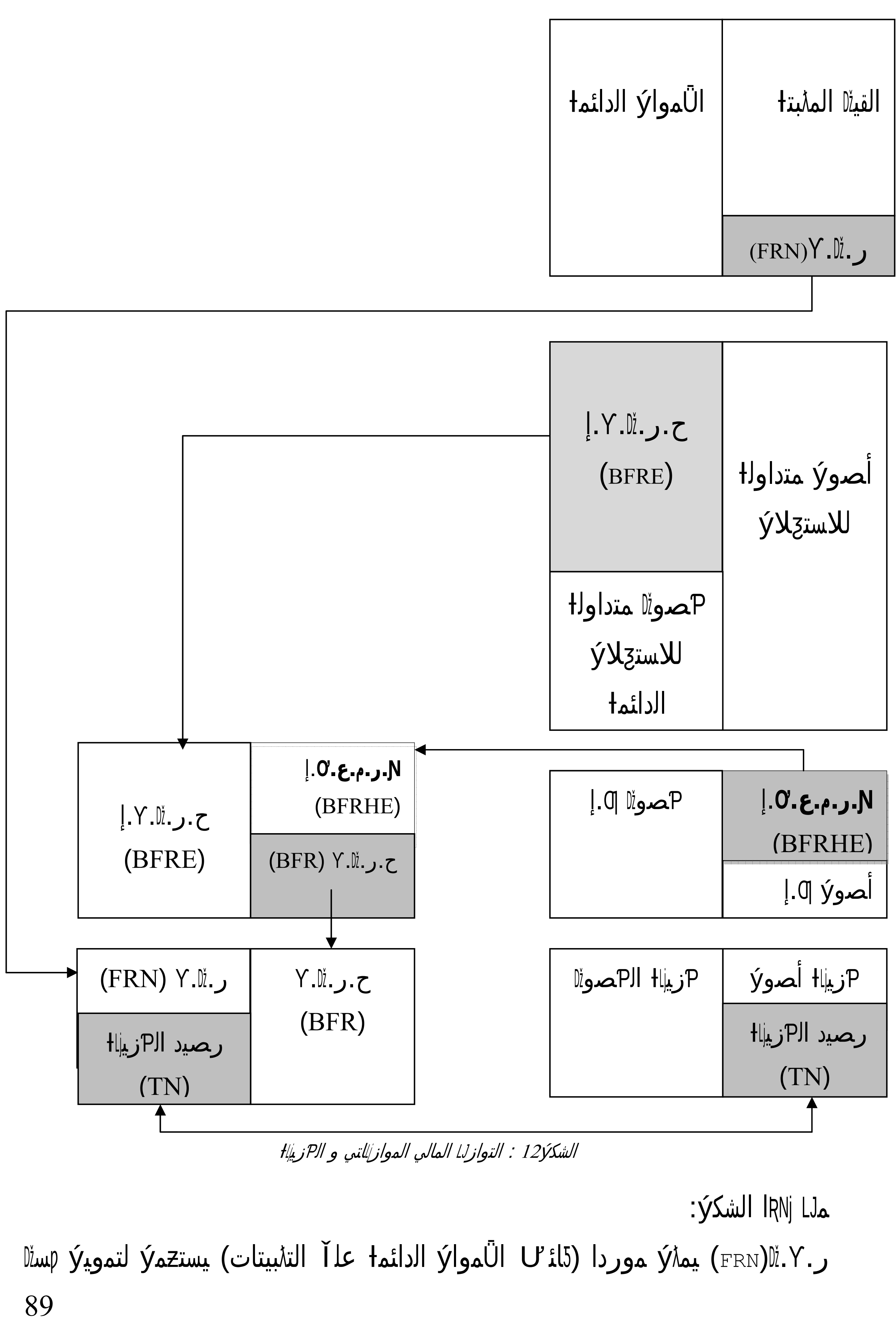
حيث :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول المثبتة

= (الأموال الخاصة+الديون الطويلة و المتوسطة الأجل) - التثبيتات

الاحتياج لرأس المال العامل= أصول الاستغلال - خصوم الاستغلال

=(مخزونات+الزبائن) - (الموردون+تسبيقات الزبائن)



الشكل 12 : التوازن المالي الموازناتي و الخزينة

من خلال الشكل:

ر.م.د (FRN) يمثل موردا (فائض الموارد الدائمة على التثبيتات) يستخدم لتمويل

من الأصول المتداولة.

ح.ر.ع.إ (BFRE) عبارة عن كافة الموارد المتولدة من الاستغلال (خصوم الاستغلال) في تغطية الاستخدامات الخاصة بدورة الاستغلال (أصول الاستغلال) و في الحالة التي يكون فيها سالبا يدل على مورد إضافي للمؤسسة.

كل حاجة تمويل دائمة تغطيها موارد تمويل دائمة

إن الشرط الأدنى و شرط لديمومة المؤسسة ومن ثم استمراريتها أن ر.م.ع(FRN) يجب أن يكون مساويا على الأقل لـ ح.ر.ع (BFR) .

ح.ر.ع.خ.إ (BFRHE) يتشكل من الفرق بين الحقوق خارج الاستغلال و الديون خارج الاستغلال، والذي يمكن أن يكون موجبا.

الخزينة الصافية: هي الرصيد الموجب أو السالب بين خزينة الأصول (القيم المنقولة للتوظيف و البنك و ح.ج.ب و الخزينة) و خزينة الخصوم (سلفات مصرفية جارية).

العلاقة بين FRN و BFR (BFRE+BFRHE) و TN

على رأس المال العامل FRN أن يمول الاحتياج لرأس المال العامل BFR.

و الخزينة الصافية TN تمثل فائض أو عجز FRN على BFR.

$$TN = FRN - BFR$$

و يمكن توضيح ذلك كما في الشكل الموالي المعبر عن الميزانية المختصرة حسب حالة الخزينة الصافية.

F.R.N	B.F.R.E
	B.F.R.H.E
	T.N (+)

حالة مؤسسة ذات خزينة صافية موجبة

F.R.N	B.F.R.E
	B.F.R.H.E
T.N (-)	

حالة مؤسسة ذات خزينة صافية سالبة

في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) والذي ألغى التمييز بين النواتج و المصاريف خارج الاستغلال التي تعد مكونة في جدول حسابات النتائج، أدمجت في النتيجة العملياتية، لكن هذا يؤدي إلى عدم التمييز بين عناصر الميزانية ذات طبيعة خارج الاستغلال، لذا فإن إعداد الميزانية الوظيفية يقتضي تمييزا حتى نتمكن من حساب الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال، و هذا ما يتطلب تحليل عناصر الميزانية بشكل دقيق يسمح بالتمييز بين عناصر الاستغلال و عناصر خارج الاستغلال.

حدود تحليل التوازن الموازناتي

لا يمكن التوقف عند تحليل التوازن "الموازناتي" وهذا ما أدى إلى القول أن الصلابة المالية للمؤسسة محققة عندما نتأكد من أن: رأس المال العامل الصافي ≤ احتياجات رأس المال العامل، و في الحالة العكسية الجزم بالخطر المحدق بالمؤسسة إذا كان رأس المال العامل الصافي < احتياجات رأس المال العامل.

في الواقع إن هذا الاستنتاج متسرع.

و تحليل التوازن الموازناتي يجب أن يمتد إلى :

- حساب نسب مختلف مكونات BFR، والتحقق إذا كان BFR المحسوب انطلاقا من الميزانية عاديا بالمقارنة مع المعايير،
- تحليل المديونية التي ينبغي أن تسمح لنا بقياس طاقة المؤسسة على تحسين FRN لتغطية احتياجاتها، والحد من اللجوء إلى الاقتراض عند الضرورة.

مقارنة مكونات BFR مع المعايير

إن إجراء هذا التحليل المالي يتوفر على أداة مهمة لحساب BFRE انطلاقا من معايير دوران مختلف مكونات BFR وهيكلة سعر تكلفة المبيعات، ويتعلق الأمر بالتحليل المعياري.

أما المحلل الخارجي فليس بحوزته المعلومات الضرورية لإجراء هذا التحليل، من خلال التحليل المعياري يجب عليه إذن أن يكتفي تكملة لحساب المعادلة **FRN – BFR = T**، بحساب نسب دوران العناصر الرئيسية BFR (المخزون، مدة الزبائن، مدة الموردين).

وإذا كانت هذه النسب تشبه نسب الدورات السابقة، تكون هذه دليلا على صحة المعادلة الموازنية المحسوبة سابقا، أو قريبة من الصحة.

ومن هنا، فإنه يمكن أن نعتبر مختبر يطرح مشكلة، على سبيل المثال:

- ارتفاع المخزون (من بقاء العناصر الأخرى على حالها)، الذي يؤدي إلى ارتفاع BFR، قد يكون نتيجة لتسيير أحسن للمخزونات أو نتيجة صعوبات الخزينة التي تؤدي إلى المؤسسة لمضاعفة الطلبيات الصغيرة من مضاعفة خطر الانقطاع و بأسعار شراء أكثر ارتفاعا.
- توسيع آجال ديون الموردين، و الذي هو أيضا عامل من عوامل الحد من BFR، قد يكون نتيجة مفاوضات مع الموردين أو تأخر في التسديد، وفي هذه الحالة مبلغ الفواتير المستحقة تظهر في طابع الكشف المصرفي عند الموردين.

إن حساب المعادلة الموازنية **TN = FRN – BFR** يجب أن تكمل بتحليل دوران المكونات الرئيسية BFR، وإذا أمكن من خلال التحليل المعياري

هيكلة رؤوس الأموال والقدرة على الاستدانة

حتى الآن في دراسة المعادلة الموازنية، لم نأخذ في الاعتبار هيكلة الأموال الدائمة، بيد أن هذه الهيكلة غير حيادية بالنسبة للمحلل الذي يسعى لتوضيح الخطر الذي تتعرض له المؤسسة.

لنتصور مثلا مؤسستان لهما نفس FRN ونفس BFR و لديهما نفس الميزانية إذا تمسكنا بالمعادلة الموازنية.

المؤسسة " أ "

الأصول	الخصوم
أصول ثابتة 120	أموال خاصة 100
	ديون 100
أصول متداولة 200	ديون قصيرة 120
320	
FRN =(100+100) ـ 120= 80	

المؤسسة " ب "

الأصول	الخصوم
أصول ثابتة 120	أموال خاصة 150
	ديون 50
أصول متداولة 200	ديون قصيرة 120
320	
FRN =(150+50) ـ 120 = 80	

الشكل 13: القدرة على الاستدانة و هيكلة رأس المال

الحقيقة مختلفة إذ أن المؤسسة "أ" استنفذت طاقتها على الاستدانة لأن ديونها تساوي أموالها الخاصة في حين أن المؤسسة "ب" لا تزال بحوزتها طاقة نظرية للاستدانة مقدارها 100.

في حالة ما إذا كانت الطاقة النظرية للديون لمؤسسة غير مشبعة فإنه يمكننا الحديث عن وجود" احتياطي استدانة " يساوي :

احتياطي الاستدانة = الطاقة النظرية للاستدانة ـ الطاقة المستعملة

أهمية " احتياطي الاستدانة " في التحليل المالي تعود إلى التحكم في دراسة مخاطر الاستدانة.

حدود طاقة الاستدانة

1. الحد الأول يخص هيكلة الأموال الدائمة: أي نسبة كل من الأموال الخاصة والديون إلى مجموع الأموال الدائمة و التي يعبر عنها على النحو التالي:

الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ≤ الأموال الخاصة

ويمكن أيضا أن تكون مكتوبة في شكل نسبة و هي "نسبة الديون الأجل":

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{مجموع الديون الطويلة و المتوسطة المدى}}{\text{الأموال الخاصة}} \leq 1$$

- من التوضيح يمكن هذه النسبة تحسب عادة من طرف المصرفيين من خلال ميزانية السيولة الجزء من الديون المستحقة في غضون أقل من سنة مستثناة من البسط و هذا ما يعتبر في مصلحة المؤسسة.

- وفي المقابل فإن دفعات القرض الإيجاري لأكثر من سنة تضاف إلى الديون حتى تصبح النسبة السابقة كما يلي:

$$\frac{\text{مجموع الديون الطويلة و المتوسطة الأجل} + \text{دفعات القرض الإيجاري لأكثر من سنة}}{\text{الأموال الخاصة}} \leq 1$$

و هذا التصحيح الهدف منه إشباع طاقة الاستدانة للمؤسسة بأكثر سرعة و هذا ما يدل على أن المؤسسة التي تلجأ إلى القروض الإيجارية تفقد من طاقتها على الاستدانة.

2. والحد الثاني هو نسبة الهيكلة الإجمالية للموارد ويعبر عنها بالنسبة إلى مجموع الموارد مضافا إليه مبلغ دفعات القروض الإيجارية و أوراق القبض المخصومة غير تاريخ استحقاقها (E.E.N.E) و يكون على شكل نسبة نسبة الاستقلالية المالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الموارد بما فيها دفعات القروض الإيجارية} + E.E.N.E}$$

تعتبر بصفة عامة أن هذه النسبة لا يمكن أن تكون أقل من 20 % وأنه من الأفضل أن يكون بين 30 و 40 %.

وبعبارة أخرى يقبل عموما سقف استدانة كلية قدرها ثلاثة مرات مبلغ الأموال الخاصة.

وثمة حد آخر مرتبط بطاقة التمويل الذاتي للمؤسسة و هو يستعمل كأساس لتقدير الطاقة على سداد القروض.

طاقة سداد القروض يمكن أن تقدر من خلال النسبة التالية:

$$\text{طاقة السداد (بعدد السنوات)} = \frac{\text{الديون ط.م.أ} + \text{القروض الإيجارية}}{\text{طاقة التمويل الذاتي (CAF)}}$$

هذه النسبة تسمح بحساب عدد السنوات اللازمة لسداد الديون إذا تقتضي أن تخصص كل طاقة التمويل الذاتي بصفة إجمالية لتسديد الديون.

ووفقا لمعيار البنوك على النحو المعرف من المحللين الماليين فإن هذه النسبة يجب أن تكون أقل من 3 أو 4 سنوات.

المعيار البنكي =	$\dfrac{\text{ديون طويلة و متوسطة الأجل}}{\text{طاقة التمويل الذاتي}}$	≤ 3 أو 4 سنوات

في الواقع فإن هذا المعيار ينبغي أن يعدل وفقا لنشاط المؤسسة وخصوصا بكثافتها الرأسمالية.

كذلك فإن النسبة تفترض أن طاقة التمويل الذاتي متاحة بصفة حقيقية لتسديد الديون، والأمر ليس كذلك، وخاصة في المؤسسات في حالة توسع التي يجب أن تغطي تمويل تزايد BFRE الذي يثقلها.

ولهذا السبب فإن النسبة السابقة أدت إلى أن تخضع للتعديل، الأمر الذي أدى إلى البديل التالي:

$$\frac{\text{الديون الطويلة و المتوسطة الأجل + القروض الإيجارية}}{\text{طاقة التمويل الذاتي المتاحة}}$$

مع:

طاقة التمويل الذاتي المتاحة = طاقة التمويل الذاتي - الفوائد الجارية - استثمارات التجديد الجارية - التغير الجاري في BFRE.

إذن نسبة تغطية الديون لأجل تصبح على الشكل التالي:

$$\frac{\text{الديون الطويلة و المتوسطة المدة + القروض الإيجارية}}{\text{طاقة التمويل الذاتي المتاحة}} < \text{متوسط مدة القروض ط.م.أ}$$

تفسير هذه النسبة بسيط و هو لأسباب أمنية، فالمحللون الماليون اعتادوا على اعتبار أن طاقة التمويل الذاتي المتاحة يجب أن تكون أكبر من دفعة السداد السنوي

طاقة التمويل الذاتي المتوفرة > دفعة السداد السنوي

قاعدة الأمان هذه تحدد من طرف المحللين بحساب هذه النسبة الجديدة:

$$\frac{\text{طاقة التمويل الذاتي}}{\text{دفعة السداد السنوي}}$$

إن كانت هذه النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن المؤسسة ستضطر إلى اللجوء إلى أموال خارجية لتسديد القروض وهو ما يشير إلى مخاطر كبيرة بالإفلاس إن استمرت على هذا الوضع.

بعض المنظمات المالية تشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من 2 وهو ما يشكل معيار طاقة التمويل الذاتي ≤ دفعتين

إن تفسير هذه النسبة في التحليل المالي مهم جدا:

$$\frac{\text{طاقة التمويل الذاتي}}{\text{دفعة سداد سنوي}} > 1 \leftarrow \text{خطر الإفلاس}$$

$$\frac{\text{طاقة التمويل الذاتي}}{\text{دفعة سداد سنوي}} > 2 \leftarrow \text{طاقة استدانة متاحة}$$

المبحث الثالث: التحليل المالي عن طريق التدفقات

المطلب الأول : عموميات حول تحليل التدفقات

جداول التدفقات هي أدوات أساسية تمثل الحلقة الجامعة لحلقات التحليل المالي[1].
التحليل عن طريق التدفقات غالبا ما يتعارض مع التحليل عن طريق النسب ووصف الأول بالديناميكية و الثانية بالستاتيكية (الساكنة) لهذه الجداول.
لقد حرصنا من خلال الفصول السابقة على تبيان أهمية الرقابة التي يجب أن ينتهجها التحليل المالي إلى على مستوى البعد الزمني (تطور خلال دورات متتالية) أو على المستوى الأفقي (بالمقارنة مع مؤسسات أخرى تنتمي لنفس النشاط).
في كل الحالات تجدر الإشارة إلى أن حساب النتيجة و الفائض يشكل إحدى أسس التحليل المالي و هي مقاربة تراكمية للتدفقات (الاستهلاك الإنتاج والتوزيع).
لكن المقارنات ما بين ميزانيتين متتاليتين تسمح بتطور في الوضعية لسنة واحدة أي تغير في المخزون بالمعنى الواسع.
يمكن انطلاقا من هذا النظر إلى التغيرات الحاصلة على عناصر الميزانية بعرضها في جدول ميكانيكي وشامل بحيث نجد في نهاية المطاف المساواة:

التغير في الاستخدامات = التغير في الموارد

التي تجيب على المنطق الأساسي للميزانية المعتمد في مجال المحاسبة العامة:

الاستخدامات = الموارد

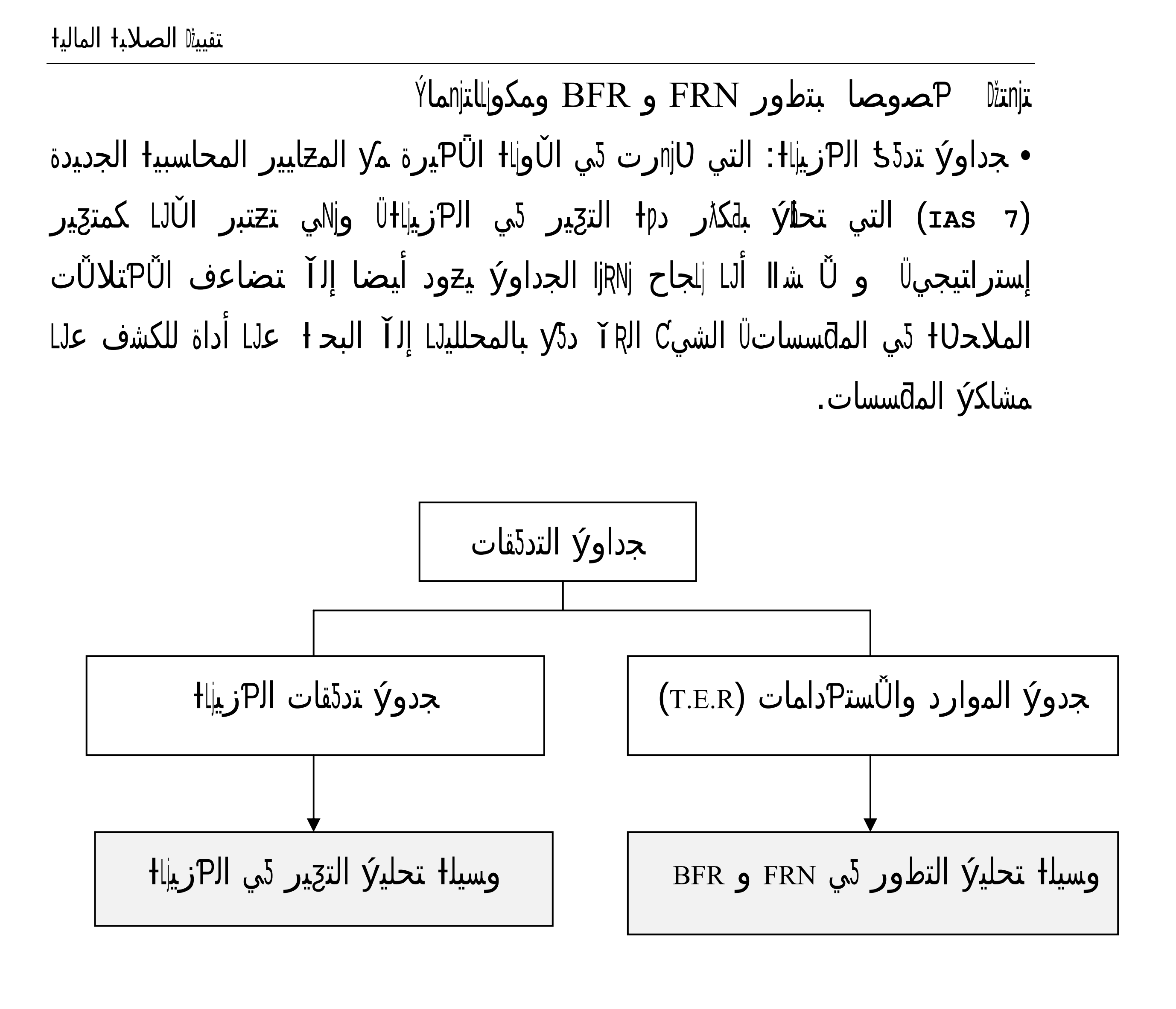
في الواقع هناك نوعان من جداول التدفقات:

• جداول التمويل أو جداول الاستخدامات و الموارد (T.E.R) التقليدية نسبيا و التي

[1] H.de la Bruslerie, Analyse Financière, Dunod, «3ème édition, 2008, page 275

و خصوصا بتطور FRN و BFR ومكوناتهما.

• جداول تدفقات الخزينة: التي ظهرت في السنوات الأخيرة مع المعايير المحاسبية الجديدة (IAS 7) التي تحلل بشكل دقيق التغير في الخزينة، وهي تعتبر الآن كمتغير إستراتيجي، و هذا ما أدى إلى نجاح الجداول يعود أيضا إلى تضاعف الاختلالات الملاحظة في المؤسسات الشيء الذي دفع بالمحللين إلى البحث عن أداة للكشف عن مشاكل المؤسسات.



المطلب الثاني : مبادئ وتقنيات جدول الاستخدامات و الموارد T.E.R

الميزانية و جدول الاستخدامات و الموارد

على خلاف الميزانية التي تعطي الصورة الفوتوغرافية في لحظة معينة، لاستخدامات و موارد المؤسسة، جدول التمويل (جدول الاستخدامات والموارد) يهدف إلى توفير المعلومات للمحللين التي تسمح بمعرفة تدفقات الاستخدامات و الموارد للفترة محل الدراسة.

وفي حين أن الميزانية (تظهر المخزونات) نجد أن جدول الاستخدامات و الموارد يقوم بجمع التدفقات.

حساب النتيجة و جدول الاستخدامات و الموارد

وخلافا للميزانية التي هي صورة فوتوغرافية أي وثيقة جامدة، فإن حساب النتيجة و جدول الاستخدامات و الموارد تشكل وثائق ديناميكية، التي تصف على التوالي ما حدث خلال تلك الفترة محل الدراسة:

- ما حدث في الإنتاج، الاستهلاك و التوزيع؛
- ما حدث في تدفقات الوسائل الاقتصادية (الاستخدامات) والمالية (الموارد).

حساب النتائج و جدول التمويل يشتركان إذن في كونهما شريطا مصورا (Film) لما حدث خلال الفترة.

هيكلة جدول الاستخدامات و الموارد T.E.R

إن هيكلة جدول التمويل تجيب على السؤال الأساسي الذي يثار بشقين:

- كيف كانت استخدامات الدورة وكيف مولت؟
- ما هي الموارد المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة وكيف استخدمت؟

ونظرا لتساوي الاستخدامات بالموارد، فإن جدول التمويل يحترم قواعد التوازن المحاسبي.

تقنية إنشاء جدول الاستخدامات و الموارد

إنشاء جدول التمويل يتم في مرحلتين:

1. المرحلة الأولى هي ميكانيكية بحتة:

تتمثل في حساب التغيرات في عناصر الأصول والخصوم بين الميزانيتين المتتاليتين (ميزانية بداية الدورة و ميزانية نهاية الدورة، عندما تتزامن فترة الدراسة مع فترة الدورة المحاسبية)، مما يؤدي إلى الميزانية التفاضلية.

2. الخطوة الثانية:

تتميز هذه الخطوة باعتبار المعلومات المكملة الواردة في الملاحق للمرور من الميزانية إلى التغير في عناصر الميزانية إلى تحديد الاستخدامات والموارد وتسمى الخطوة الثانية التي تؤدي إلى "جدول التمويل" التحليلي الذي يصبح أداة تحليل.

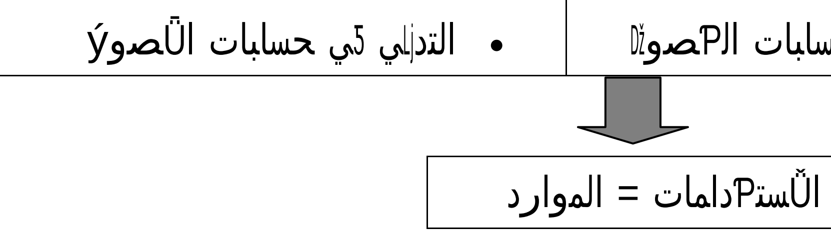
الخطوة الأولى: الميزانية التفاضلية

الميزانية التفاضلية تبين ميكانيكيا خلال الدورة تدفقات الاستخدامات و الموارد مسجلة في حسابات الميزانية و في نهاية الدورة الأرصدة وحدها هي التي تظهر في الميزانية وهي تمثل المخزونات بالمعنى الواسع لكلمة من خلال مقارنة متتالية الأصناف انطلاقا من ميزانيتين المحيطتين بالدورة نقوم بالتشكيل الجزئي لحركة الحسابات خلال الدورة.

- كل زيادة في حسابات الأصول تعتبر كاستخدام للدورة
- كل نقص في حسابات الأصول يعتبر كمورد للدورة
- كل زيادة في حسابات الخصوم يعتبر كمورد للدورة
- كل نقص في حسابات الخصوم يعتبر كاستخدام للدورة

الميزانية التفاضلية للسنة "ن"

الاستخدامات	الموارد
• الزيادة في حسابات الأصول • التدني في حسابات الخصوم	• الزيادة في حسابات الخصوم • التدني في حسابات الأصول



الخطوة الثانية: من الميزانية التفاضلية إلى جدول الاستخدامات و الموارد

فالتغيرات المستوى الملاحظة بين ميزانيتين تمثل التدفقات الصافية، بمعنى أن تدفقات الدورة الخاصة بكل حساب من حسابات الميزانية تتشكل من الفرق بين تدفقات الدخول و تدفقات الخروج.

الميزانية باعتبارها تمثيل للمؤسسة في وقت محدد على شكل مخزونات، ينبغي أن تنتقل من مخزون إلى مخزون عن طريق التدفقات خلال الفترة التالية:

المخزون الابتدائي		تدفقات الإخراج خلال الفترة
+	=	+
تدفقات الدخول خلال الفترة		المخزون النهائي

إذا أخذنا مثلا حساب الديون:

الديون الطويلة و المتوسطة		الديون		تسديد القروض		الديون ط.م.
الأجل للفترة "ن - 1 "	+	الجديدة	-	القديمة	=	للفترة ن
		(موارد الدورة)		(استخدامات الدورة)		

و لإعادة إنشاء تدفقات الدورة نحتاج إلى استخدام المعلومات المكملة التي نجدها في الملاحق:

- حساب النتيجة (تغيرات المخزونات من المصب و من المنبع)؛
- جدول الأصول الثابتة (وضعية الأصول الثابتة)؛
- جدول المؤونات (وضعية المؤونات)؛
- وضعية آجال استحقاق الحقوق و الديون؛
- جدول توزيع النتائج؛

وبالإضافة إلى هذا المحلل الداخلي بحوزته ميزان المراجعة الذي لو تم إعداده بالشكل الذي يظهر تدفقات الدورة يكون أداة مهمة للتحليل.

الوثيقة التحضيرية لجدول الاستخدامات و الموارد

في نهاية المطاف لإعداد جدول الاستخدامات والموارد يستحسن استعمال وثيقة تحضيرية على النحو التالي:

الجدول التحضيري								
	ميزانية افتتاحية	ميزانية ختامية	تغيرات في الأصناف		التعديلات		تدفقات مالية	
			استخدام	مورد	استخدام	مورد	استخدام	مورد
أصول ---- ---- ----								
خصوم ---- ---- ----								

الجدول: 04 – الوثيقة التحضيرية لجدول الموارد و الاستخدامات

مختلف طرق عرض جداول الاستخدامات و الموارد

لا يوجد شكل موحد لأن هناك عدة نماذج مقترحة من جانب المنظرين والممارسين للتحليل المالي.

نقترح في هذا الباب ثلاثة نماذج لمخطط جداول الاستخدامات و الموارد

- النموذج الأول: يمثل وجهة نظر السيولة؛
- النموذج الثاني: يمثل وجهة نظر الوظيفية؛
- النموذج الثالث : يمثل وجهة نظر مجموع الأموال(Pool de fonds).

جدول الاستخدامات و الموارد < السيولة >

في إطار هذا النوع من جداول الاستخدامات و الموارد للفترة تحلل في كتلتين:

- كتلة الأكثر من سنة
- كتلة الأقل من سنة.

ومن بين من اختلاف نماذج هذا النوع الأكثر استعمالا في الممارسة في غياب نموذج مقترح من طرف المخطط المحاسبي الوطني القديم (PCN) و الجديد (SCF) على السواء.

ب. الموارد المالية للدورة	- الاستخدامات الثابتة للدورة
طاقة التمويل الذاتي	المصاريف الإعدادية
الموارد الاستثنائية	استثمارات مادية و معنوية
موارد الأموال الخاصة	استثمارات مالية
موارد القروض الطويلة و المتوسطة المدى	تسديد الديون الطويلة والمتوسطة المدى
تسديد القروض	العوائد
- تغير رأس المال العامل للسيولة التغير في المخزونات (±) التغير في الحقوق و المتاحات (±) - التغير في الديون القصيرة المدى (±) - التغير في مكونات تدني الأصول المتداولة (±)	
ب – أ = ج	

الجدول: 05- جدول التمويل

ملاحظة: طاقة التمويل الذاتي في هذا النموذج لا تشمل التغيرات في مكونات التدني.

و يمكن أن تقسم إلى:

- طاقة التمويل الذاتي المتأتية من الاستغلال الجاري
- طاقة التمويل الذاتي المتأتية من العمليات الاستثنائية.

جدول الاستخدامات و الموارد الوظيفي

يمكن وجود نوعين من الميزانية الوظيفية و يتم تقسيمها إلى أربع جداول تسمح بإمكانية المحلل من التمييز بين الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال B.F.R.E و الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال B.F.R.H.E.

جدول الموارد والاستخدامات الوظيفي في 04 جداول

1

استخدامات دورة الاستثمار	موارد دورة الاستثمار
التغير في رأسمال العامل الوظيفي	

2

استخدامات دورة الاستغلال	موارد دورة الاستغلال
التغير في احتياجات رأسمال العامل للاستغلال	

3

استخدامات خارج الاستغلال	موارد خارج الاستغلال
التغير في احتياجات رأسمال العامل خارج الاستغلال	

4

استخدامات الخزينة	موارد الخزينة
التغير في الخزينة الصافية	

الجدول:06- جدول الموارد و الاستخدامات الوظيفي

و النموذج حسب القائمة الموالي هو الأكثر استعمالا من طرف المحللين الماليين.

نموذج عن جدول الموارد و الاستخدامات للدورة ن القائمة:

حساب التغير لرأسمال العامل الصافي الإجمالي	الدورة "ن - 1"	الدورة " ن "
• موارد دائمة:		
طاقة التمويل الذاتي للدورة........................		
التنازل أو تخفيض عناصر الأصول المثبتة:		
التنازل عن التثبيتات:		
▪ المعنوية..................................		
▪ المادية..................................		
التنازل أو تخفيض التثبيتات المالية:..................		
ارتفاع الأموال الخاصة:		
ارتفاع في رأس المال أو المساهمات.........		
ارتفاع في الأموال الخاصة الأخرى..........		
ارتفاع في الديون المالية(أ)(ب).................		
مجموع الموارد(I)	X	X
• استخدامات ثابتة:		
أرباح موزعة خلال الدورة......................		
الحيازة على عناصر الأصول المثبتة:		
▪ تثبيتات معنوية..............................		
▪ تثبيتات مادية..............................		
▪ تثبيتات مالية..............................		
أعباء للتوزيع على عدة سنوات(ت)............		
تخفيض الأموال الخاصة........................		
تسديد الديون المالية(أ)..........................		
مجموع الاستخدامات (II)	X	X
التغير في الرأسمال العامل الصافي الإجمالي:		
مورد صافي (II - I)	+	+
أو		
استخدام صافي (I - II)	-	-

(ب) ماعدا السلفات المصرفية الجارية و الأرصدة الدائنة في البنك.

(ت) خارج علاوات تسديد السندات و (ت) المبلغ الإجمالي المحول خلال الدورة.

استخدامات التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي	الدورة "ن – 1"	الدورة "ن"
التغير «الاستغلال»: التغير في أصول الاستغلال: ▪ المخزونات....................................... ▪ تسبيقات وسلف مسددة على الطلبيات................ ▪ حقوق الزبائن و حقوق أخرى للاستغلال............ التغير في ديون الاستغلال: ▪ تسبيقات وسلف مستلمة على الطلبيات............... ▪ ديون الموردين و ديون أخرى للاستغلال...........		
احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (I) أو موارد رأس المال العامل للاستغلال خلال الدورة.... **التغير «خارج الاستغلال»:** التغير في الحسابات المدينة الأخرى.................... التغير في الحسابات الدائنة الأخرى	- +	- +
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (II) أو موارد رأس المال العامل خارج الاستغلال خلال الدورة....... **التغير في الخزينة:** التغير في المتاحات.................................... التغير في السلفات المصرفية والحسابات الدائنة للبنك.....	- +	- +
التغير في الخزينة الصافية (III)	+ أو -	+ أو -
• استخدامات التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (III+ II+I)... استخدام صافي أومورد صافي	- +	- +

الجدول:07- جدول الموارد و الاستخدامات للدورة حسب القائمة

- جدول الاستخدامات والموارد يوضح كيف أن موارد المؤسسة خلال الفترة سمحت بتلبية احتياجاتها للتمويل.
- ويسمح أيضا لتقييم سياسات الاستثمار، التمويل الذاتي، الاستدانة، التوزيع، تسيير دورة الاستغلال و الخزينة.

جدول الاستخدامات و الموارد < مجموع الأموال (Pool de fonds) >[1]

وجهة نظر " مجموع الأموال " تتميز بما يلي:

- توسيع مفهوم الاستثمار إلى احتياجات رأس المال العامل، فيصبح الاستثمار مشكلا من (الأصول الثابتة + BFR).
- و مفهوم التمويل بالتساوي، بجميع مصادر التمويل يمكن استعمالها دون تخصيص مسبق و الاختيار بالنسبة للمؤسسة يكون بالتحكيم على أساس المردودية والمخاطر.

وفي هذا السياق، نجد أنه يؤدي إلى التشكيك حتى في مفهوم رأس المال العامل، جدول التمويل يعرض على النحو التالي:

جدول الاستخدامات و الموارد " مجموع الأموال Pool de fonds "	
استثمارات صناعية و تجارية • في الاستثمارات الثابتة • في احتياجات رأسمال العامل	**موارد خاصة داخلية** • طاقة التمويل الذاتي (مع الأعباء المالية) • تنازل عن الاستثمار
استثمارات مالية • في الاستثمارات الثابتة • في سندات التوظيف • في المتاحات	**موارد خاصة خارجية** • زيادة رأس المال (دون العوائد الموزعة) **موارد الاستدانة** • القروض الجديدة (- تسديد القروض القديمة و الأعباء المالية)

الجدول:08- جدول الاستخدامات و الموارد " مجموع الأموال Pool de fonds "

[1] P.Amadieu et V.Bessiere, Analyse de l'Information Financière, Economica,2007, Page 110

المطلب الثالث : جداول تحليل تدفقات الخزينة

مكمل لتحليل السيولة

في حين أن جداول التمويل التي سبقت دراستها أي جداول الاستخدامات و الموارد تسمح بمعلومات مكثفة عن التغير في الخزينة، لا يكون من الضروري استخدام جداول تحليلية تسمح بتحليل أكثر تفصيلا لعناصر وأسباب التغير في الخزينة. تختلف الجداول غالبا ما تسمى بجداول التدفقات بالرغم من أن جداول الاستخدامات والموارد أيضا تعتبر جداول تدفقات الاستخدامات والموارد. وهي في الواقع جداول تدفق الخزينة في التحليل الكامل الساكن الذي يمكن أن يقودنا إلى دراسة النسب التي حسبت سابقا، فيما يخص القدرة على الوفاء في المدى القصير، لكن هذا التحليل لا يمكن من خلال تدفقات الخزينة يسمح بإظهار أكثر ديناميكية، فالمحللين يتمسكون بصفة خاصة بفائض الخزينة الاستغلالي (E.T.E)، الذي يبدو أنه مؤشر جيد لاختبار المخاطر على المدى القصير للمؤسسة.

E.T.E ونشأة خطر الإفلاس

E.T.E هو أكثر تقلبا من E.B.E و C.A.F، وهذا نظرا لطبيعته كتدفق الخزينة، وهو ما اعتبره بعض المحللين عيبا، و في المقابل يمتاز بحساسية تسمح له (E.T.E) بلعب دور الإنذار، وبالتالي يمثل مؤشرا لخطر الإفلاس أكثر دقة على المدى القصير من جداول الاستخدامات والموارد، و من نسب السيولة والقدرة على الوفاء.

و في المدى الطويل، تحقيق E.T.E دائما منخفضا أو سلبيا لعدة دورات متتالية، وغالبا ما يكون علامة على تدني المردودية وبالتالي الإفلاس في المدى الطويل.

تنوع النماذج

من بين جداول تدفقات الخزينة الأكثر استعمالا نجد:

- الجدول حسب الطريقة المباشرة و هو الجدول الذي يوصي به النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).
- الجدول حسب الطريقة غير المباشرة و التي تعتبر اختيارية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)[1]

الفترة	ن - 1	ن
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن............................. المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين.............................. الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة..................... الضرائب على النتائج المدفوعة....................................		
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية............		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية................ التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية.......... المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية............................... التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية......................... الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية.................... الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج........................		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)		

[1] قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
		الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
		التحصيلات المتأتية من القروض
		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة........................
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات....
		تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)

		أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية..................
		أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية...................
		تغير أموال الخزينة في الفترة

		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

الجدول:09- جدول تدفقات أموال الخزينة حسب الطريقة المباشرة

جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)[1]

ن	ن - 1	الفترة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية
		صافي نتيجة السنة المالية..
		تعديلات خاصة:
		الاهتلاكات و المؤونات..
		تغير الضرائب المؤجلة..
		تغير المخزونات..
		تغير الزبائن و الحقوق الأخرى................................

[1] قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

		تغير الموردين و الديون الأخرى............................ القيمة الزائدة أو الناقصة للتنازل صافية من الضرائب..........
		تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار............. مسحوبات عن شراء تثبيتات....................................... تحصيلات عن التنازل عن التثبيتات............................
		تدفقات أموال الخزينة الصافية المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين.................................... زيادة رأس المال نقدا... إصدار قروض سندية... تسديد قروض...
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
		تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
		أموال الخزينة عند الافتتاح .... أموال الخزينة عند الإقفال .... تأثير تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية......................
		تغير أموال الخزينة

الجدول:10- جدول تدفقات أموال الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

جدول تدفقات الخزينة المقترح من طرف النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) يميز بين:

- الخزينة المتأتية من دورة الاستغلال
- الخزينة المتأتية من دورة الاستثمار
- الخزينة المتأتية من دورة التمويل.

أ. خزينة الاستغلال:[1]

وجود طريقتين لإعداد جدول تدفقات الخزينة الناتج من كل من خزينة الاستغلال يمكن

[1] Hervé Hutin, La gestion Financière, éditions d'Organisation, 2000, page 173

حسابها بطريقتين:

1. الطريقة الأولى: انطلاقا من النتيجة الصافية لحساب طاقة التمويل الذاتي مع الأخذ في الاعتبار التغير في الاحتياج لرأس المال العامل.

خزينة الاستغلال = طاقة التمويل الذاتي – التغير في احتياج رأس المال العامل TR $_{exploitation}$ = CAF - Δ BFR

2. الطريقة الثانية: انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يطرح منه التغير في الاحتياج في رأس المال العامل مع الأخذ في الحسبان المنتجات و الأعباء الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الخزينة.

خزينة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال – التغير في احتياج رأس المال العامل ± المنتجات و الأعباء الأخرى للاستغلال التي تؤثر في الخزينة. TR $_{exploitation}$ = EBE - Δ BFR ± Autres produits et charges liés à l'exploitation susceptibles d'entrainer une variation de trésorerie.

ب. خزينة الاستثمار[1]:

الخزينة الناتجة عن عمليات الاستثمار و التنازل عن الاستثمارات (TI) تساوي مجموع:

- ثمن التنازل عن التثبيتات المادية و المعنوية صافية من حيازات التثبيتات المادية و المعنوية.
- و ثمن التنازل عن سندات المساهمة صافية من حيازات سندات المساهمة.

T I = Cessions - Investissements

[1] نفس المرجع السابق ذكره

إذا كانت حيازة الاستثمارات أكبر من قيمة الاستثمارات المتنازل عنها يكون هذا التدفق سالبا.

الزيادة المتاحة: تساوي الفرق بين زيادة الاستغلال و زيادة الاستثمار و هي تمثل درجة تغطية الاستثمارات بطاقة التمويل الذاتي.

ج. زيادة التمويل[1]:

الزيادة الناتجة عن عمليات التمويل (TOF) تشمل:

- ارتفاع رأس المال
- إصدار القروض و الديون المالية الجديدة.

بعد طرح

- الأرباح الموزعة كحصص
- و التسديدات
- و التغير في الأقساط الأقل من سنة من الديون الطويلة الأجل.

TOF = Augmentation du capital + Emission Emprunts Nouveaux – Dividendes versés – Remboursements DLT - variation des parts de DLT à échéance de moins d’un an.

إذا كانت الأرباح الموزعة و التسديدات و التغير في الأقساط الأقل من سنة من الديون طويلة الأجل أكبر من ارتفاعات رأس المال فإن زيادة التمويل تكون سالبة. مع الإشارة إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار الأثر الصافي لتغير معدلات الصرف على السيولة (Ecart de conversion).

[1] نفس المرجع السابق ذكره

المجموƳ الجبرǅ لكǲ ǀǽǻ الƘǼاصر يƴطي التƺير الصاƟي لƪزيǼƨ.

> التƺير الصاƟي لƪزيǼƨ = تƺير ƻزيǼƨ اǃستƺلاǲ+ تƺير ƻزيǼƨ اǃستưمار+ تƺير ƻزيǼƨ التمويǲ
>
> **Variation nette de Trésorerie = Δ TE + Δ TI + Δ TF**

جدوǲ تدƼقات الƪزيǼƨ يقدǋ مƘلومات عǺ دƻوǲ و ƻروج الǼقدية ƻلاǲ الدورةǅ ǁǿو يƼسر تشكيǲ تدƼقات الƪزيǼƨ و يزود المحلǲ المالي بالمƘلومات عǺ ǻشاطات اǃستưمار و التمويǲ بالمƚسسةǅ ǀǿ يبيǺ طريقة تمويǲ اǃستưمارات جزئية كاǻت أǋ كاملة مǺ طرف ƻزيǼƨ اǃستƺلاǲǅ و ǽǀا بشكǲ عاǋ الƻلاصة المƘلومات الموجودة Ɵي الميزاǻية و جدوǲ حسابات الǼتائǰ.[1]

يمǼح للمسيريǺ و المستưمريǺ و المقرضيǺ و كǲ مستƴملي القوائǋ المالية المƘلومات التي تسمح بتقييǋ ǃدرة المƚسسة علǍ تكويǺ مداƻيǲ صاƼية Ɵي المستقبǲ و علǍ دƼǲ حصƭ الشركاƔ…ǁǿو إǀǺ أداة للتقدير.

و المƘلومات التي يشملǊا جدوǲ تدƼقات الƪزيǼƨ تسمح بƜجراƔ المقارǻات بيǺ المƚسساتǅ مما يمكǼǊا مǺ تقييǋ تƼǼسيǊا.

[1] H. de la Bruslerie, Analyse Financière, Dunod, 3ème édition 2008, Page 299

خاتمة الفصل

وفي هذا الفصل تطرقنا إلى تقييم الصلابة المالية من خلال دراسة تحليل السيولة إضافة إلى تحليل الوسائل و التوازن الهيكلي و أخيرا التحليل المالي بالتدفقات التي تعتبر جداول أساسية تمثل الحلقة الجامعة لحلقات التحليل المالي.

و تناولنا كذلك في هذا الفصل جانب الصلابة المالية من خلال دراسة الميزانية التي عرفت عدة تعديلات من طرف معدي النظام المحاسبي المالي الجديد حيث أزيح اللبس الذي كان يعتري عمل المحلل المالي فيما يخص تصنيف العناصر الجارية وغير الجارية و في تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني في عرض القوائم المالية للمؤسسة أو الكيان كما يسمى في النظام المحاسبي المالي الجديد.

الفصل الثالث:

أثر المعايير الدولية على نوعية المعلومة المالية:

المبحث الأول: من المحاسبة العامة إلى المحاسبة المالية.

المبحث الثاني: الجداول المالية المعتمدة في النظام الجديد.

المبحث الثالث: الآثار العامة لمعايير الإبلاغ الدولية بالنسبة للتحليل المالي

الفصل الثالث : أثر المعايير الدولية على نوعية المعلومة المالية

مقدمة الفصل

من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) المزمن الشروع فيه من أول جانفي 2010 ، يجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية مقدمة حسب المعايير المحاسبية الدولية و التي تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني(PCN)، بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول و الخصوم حيث أن عامل جديد فيه هو اللجوء إلى القيمة العادلة. فالميزانية ستعبر عن القيمة الحقيقية للمؤسسة كون أن معايير الإفصاح معدة خصيصا للمستثمرين و ليس فقط لإدارة الضرائب كما كان يعتقد في النظام السابق. فالغاية من هذا الإصلاح المحاسبي هو الوصول إلى رؤية واضحة و نوعية أحسن للمعلومة المحاسبية[1]، تتميز بالقابلية للفهم من خلال المصداقية و الشفافية ذات المنفعة للقرار من خلال القابلية للمقارنة و التقييم الارتداد أي (Feed back).

فالمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات الاقتصادية.

ترتبط المعلومات المحاسبية بالنقاط الأربعة التالية:

- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات أي مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية: الملاءمة و الموثوقية أو المصداقية.
- خصائص متفرعة: القابلية للمقارنة و الثبات.
- قيدا التكلفة و الأهمية النسبية.

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، 2006، صفحة رقم:189

المبحث الأول : من المحاسبة العامة إلى المحاسبة المالية

النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا يعتبر مجموعة نظريات محاسبية فحسب. فمن خلال هذه المعايير و تقنيات المحاسبة التي أوكل لها مهمة تقديم المعلومة المالية و في الإطار المفاهيمي توجه المعلومة المالية أساسا إلى المستثمرين الخارجيين و مالكي المؤسسة.

النظام المحاسبي الجزائري الجديد يشير:" المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية و تسمح بتجزئة و تصنيف و تقييم و تسجيل معلومات رقمية و تقديم جداول معبرة عن الصورة الصادقة للوضعية المالية و الممتلكات و عن الأداء و خزينة الكيان عند نهاية الدورة"[1].

الإشكالية المولدة للنظام المحاسبة المالية تطرح بالجوانب التالية:

- النموذج المحاسبي بمكوناته و هيكلته (المتغيرات و الفرضيات و المبادئ و المعايير).
- النظام الإعلامي المحاسبي (وظيفة محاسبة التسيير و وظيفة المحاسبة المالية و وسائل المعالجة و الطرق و السيرورات).
- أهداف الوظيفة المحاسبية (أهداف المحاسبة التحليلية و أهداف المحاسبة المالية).

المحاسبة المالية في المؤسسة الحديثة لا يمكن تحديدها بصفة مستقلة عن المحاسبة التحليلية و النظام الإعلامي المحاسبي هو عبارة عن تعاضد بين المحاسبتين.

يحتاج مستعملي المعلومات المالية إلى تقنيات المحاسبة التحليلية و المعايير المحاسبية الدولية اعتمدت على طرق تقييم و تقدير تحتاج إلى المحاسبة التحليلية فطريقة التكاليف المعيارية أصبحت معتمدة من طرف المحاسبة المالية عكس المحاسبة العامة التقليدية التي لم تكن تعترف سوى بالتكلفة التاريخية.

[1] قانون رقم:07-11 بتاريخ 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي المادة.3.و121-3 منه.

و في المرجع المحاسبي الجزائري الجديد نجد إجبارية تقييم المخزونات بالتكلفة العادية التي تستخرج بتطبيق طريقة التحميل العقلاني للتكاليف الثابتة بغرض إقصاء أثر مستويات النشاط غير العادية.

تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

يعتبر هذا المبدأ جديدا في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني بأنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب المظهر القانوني و هذا ما ورد في المعايير المحاسبية الدولية و تم اعتمادها من طرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد(SCF). و هذا ما يعطي للمحاسبة المالية شكل نموذج لغرض واقعي للمؤسسة و هكذا نجد:

- إضافة الخسائر في القيمة للاهتلاكات؛
- إدخال مفهوم مؤشر فقدان القيمة؛
- ظهور القرض الإيجاري المالي في الميزانية؛
- مفهوم الوحدة المنشئة للخزينة (UGT) تسمح بحل مشاكل مرتبطة بفقدان القيمة و فارق التقييم (Good-will)؛
- الاهتلاك يخطط له من تاريخ استغلال الأصل و ليس من تاريخ الفوترة؛
- يستحسن حساب الاهتلاك استنادا إلى عدد الوحدات المنتجة؛
- تقييم المخزونات يكون بالقيمة العادية أو بالقيمة العادلة و ليس بالتكلفة التاريخية و هذا لا يمكن من إخفاء مستوى النشاط الحقيقي ضمن قيم المخزونات.

فالنسخة الجديدة للنظام المحاسبي المالي(SCF) تعتبر في مضمونها قطيعة تامة مع المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) و في تناسق كبير مع المعايير الدولية.

إن التغيرات المحددة هنا ذات أهمية بالغة إن على مستوى المفاهيم و المبادئ أو على مستوى تقنيات المحاسبة نستطيع ذكر منها ما يلي:

على مستوى الصنف الأول[1]

المخطط المحاسبي الوطني(PCN) استعمل مصطلح الأموال الخاصة بينما يستعمل النظام الجديد مصطلح رأس المال و هذا ما يؤدي إلى تضمين هذا الصنف في المدونة الجديدة عناصر جديدة (الحساب 13 المنتوجات و الأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال) و الديون المالية و الديون الأكثر من سنة (الحساب 16 الاقتراضات و الديون المماثلة و الحساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات) و التي كانت تظهر في الصنف الخامس (حساب 52) من المخطط المحاسبي الوطني.

و هذا ما سيؤدي في المحيط المالي مستقبلا من إجراء عمليات المعالجة الأولية التي كان يجريها سابقا بعد إعداد الميزانية المالية.

على مستوى الصنف الثاني[2]

يمكن تسجيل عدة معالجات جديدة في النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- كل الحقوق التي تتجاوز مدتها السنة تعتبر ضمن هذا الصنف
- الاعتراف المحاسبي في صنف الاستثمارات للتثبيتات في شكل امتياز التي ستؤثر حتما على القيمة المحاسبية للكثير من المؤسسات.
- تسجيل الحقوق المالية الأكثر من سنة ضمن حسابات التثبيتات.
- إمكانية تسجيل القروض الإيجارية التمويلية ضمن حسابات التثبيتات على أن تسجل قيمتها كديون مالية تصبح بذلك قابلة للاهتلاك.

[1] قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

[2] نفس المرجع.

- يكمǹ اǓǻǃتلا اǓتلاǗ بǐقدا5 ǈǃ القيمة ƾǆǇ دǆ تتƴر ǇƳ ƾǇ بƴ ǇƳ الǖصوǹ (حساب 28و29)Ǔ
- ǄǆǍǃو جدوǹ اǓǻǃتلا ǕǀǏǄ ǀǀǃ اǓǻǃتلا ǈ القابǹ للمراجƴةǓ يستبدǹ بمǄǆǍǃو الǻǃتلاكات
- القيمة المحاسبية الصاǄية (VNC) تحدد بالǼسبة إلǟ القيمة العادلة و القيمة القابلة للتحقيǩ.
- القيمة المتبقية لǖصوǹ عǼد ǻǃاية عمرǿا اǓǻتاجيǓ تطرح مǈ قاعدة حساب اǓǻǃتلا ǈ و مصاريف التǄكيǈ تضاف إلǟ التƦبيتات.
- 5ارǩ التقييǃ (Good-will) يƼطǹ بǓǻǃتلا ǈ و لǐقدا القيمة 5ي حالة كوǈ مدة الحياة محددة.
- Ǔ وجود للمصاريف الǖعدادية 5ي ǿƿǽ الصǼاف كوǻǿا تسجǹ مباشرة كمصاريف الدورة.
- Ǔ يمكǈ توزيǹ مصاريف البحƦ و التطوير إǓ إƿا ƦǄبت أǻǿا متƴلقة بǼشاط الدورات القادمة و إمكاǻية تحقيقيǿا لمǼا5ع اقتصادية مستقبلية.

و يتضح مǈ خǹǘ ǿƿǽ أǈ تقييǃ التƦبيتات يكوǈ أكƦر واقƴية و ǿƿا ما كاǈ يبحƦ عǼǾ المحاǹ المالي الƿǽ كاǈ يجرǽ عدة مƴالجات للوصوǹ إلǟ القيمة الحقيقية لǖصوǹǓ و ǿƿا ما تكƦ5 بǾ الǼǜاǃ المحاسبي المالي الجديد بصƦ5 ǻǃائية.

علی مستوى الصنف الثالث[1]

تقييǃ عǼاصر ǿƿǽ الصǼاف يتǃ بالتكلƦ5 العادية أو بالتكلƦ5 المƴيارية إƿا كاǻت قريبة مǈ التكلƦ5 العاديةǓ و التكاليف الƦابتة توزǝ حسب طريقة التحميǹ العقلاǻيǓ و 5ǐقدا القيمة يحسب بطريقة القيمة العادلة.

[1] ǻفس المرجǹ السابǩ ƿكرǽ.

و نلاحظ كذلك في هذا الصنف إضافة الصبغة الواقعية التي كثيرا ما كانت تفتقد على المحاسب المالي و التي كانت يحاول أن يخفف من أثرها قدر الإمكان.

على مستوى الصنف الرابع و الخامس [1]

نجد أن الصنف الرابع يستقبل العناصر الخاصة بالغير و لا يعود يصنف حسب هيكلة المخطط المحاسبي الوطني بالديون القصيرة و الحقوق القصيرة تظهر كذلك في الصنف الرابع أما الحسابات المالية و حسابات الخزينة الموجبة و السالبة تظهر في الصنف الخامس.

و يلاحظ أن هذه الحسابات لا تعد تشمل سوى العناصر القصيرة الأجل مما يستدعي إعادة ترتيب بعض العناصر كما كان الحال عليه في السابق.

على مستوى الصنف السادس و السابع[2]

حسابات الصنف السادس تستقبل ضرائب الدورة و الضرائب المؤجلة الناتجة عن التباين بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية و هذا عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني.

كما أن النظام المحاسبي المالي الجديد يلح على ضرورة تقديم حسابات النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديمها اختياريا حسب الوظيفة.

و الجديد كذلك في هذا الصنف هو إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية و هذا باستعمال الحسابات 65 الأعباء العملياتية الأخرى و 75 المنتوجات العملياتية الأخرى و هذا ما يتطلب من المحاسب المالي [illegible] سيستعين بمعلومات

[1] نفس المرجع السابق ذكره.

[2] المرجع السابق ذكره.

إضاۏية مل الملاحۃ و الجداوý الŨPرă عند ۏيام بتقييم أداء المؤسسة مل PýلاP
النشاط الرئيسي لǉǈÜ كما أۏرد العمليات الغير عادية المرتبطة بظروف استثنائية
بحسابات 67 العناصر غير العادية (الأعباء) و 77 العناصر غير العادية (المنتجات)Ü
ǉǋǇǈ العناصر Ǖ تدPý في النتيجة العملياتية و مستقلة مل الوعاء الضريبي للضريبة
علĨ أرباح الشركات.

المبحث الثاني: الجداول المالية للنظام المحاسبي المالي الجديد

إن النظام المحاسبي المالي الجديد امتثالا للمعايير الدولية IAS 1 و IAS 7 يعتمد الجداول المالية الخمسة التالية[1]:

- الميزانية
- جدول النتائج
- جدول تغيرات الأموال الخاصة
- جدول تدفقات الخزينة
- الملاحق التي تشمل السياسات المحاسبية و مختلف المعلومات التوضيحية.

الميزانية

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة و ينبغي أن تشمل على الأقل العناصر التالية:

1. الأصول: التي يميز فيها بين الأصول غير الجارية و الأصول الجارية و المعيار الذي بموجبه يتم هذا التمييز هو المدة أي إذا كان ما لأقل من سنة فهو أصل جار و ما عدا ذلك فيعتبر غير جار.
2. الخصوم: يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية و الخصوم غير الجارية و عليه فإن الأموال الخاصة و الديون لأكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما الديون لأقل من سنة فهي خصوما جارية.

حسابات النتائج

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء و هو وثيقة تلخيصية للنواتج و أعباء الدورة دون أن يؤخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الالتزامات و يسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة بالإضافة إلى إظهار عدة مستويات من

[1] Robert Obert,Dunod, Pratique des normes IAS/IFRS, 2003, page 71

النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) و كل من هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير.

جدول تغيرات الأموال الخاصة

يقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة وضعية تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية و بواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص و الأعباء و النواتج المسجلة مباشرة في رأس المال و التغيرات في الطرق المحاسبية و مختلف التصحيحات الأخرى التي كان لها أثر على رأس المال.

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقة في إطار المخطط المحاسبي الوطني لكنه أصبح جدولا رئيسيا يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي.

جدول تدفقات الخزينة[1]

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة و معادلاتها و معلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات.

فهو يظهر التحصيلات و التسديدات خلال الدورة حسب مصدرها:

- تدفقات متأتية من النشاطات العملياتية
- تدفقات متأتية من نشاطات الاستثمار
- تدفقات متأتية من نشاطات التمويل
- تدفقات الخزينة المتأتية من فوائد الحصص .

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة و اختياريا حسب الطريقة غير المباشرة.

[1] قانون رقم:07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 440-1 و 440-2

كما أن الجدول كان يعد في السابق و عليه كان المحلل المالي يقوم بإعداده انطلاقا من الميزانيات و حسابات النتائج المتتالية و مختلف الملاحق لكن مع النظام المحاسبي المالي الجديد أصبح في غنى عن إعداده.

الملحق[1]

يتضمن الملحق جداول و معلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية و حسابات النتائج و جدول تغيرات الأموال الخاصة و جدول تدفقات الخزينة و أهداف الملحق هي:

- شرح الطرق المحاسبية و طرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات.
- عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونيا.
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بفهم أفضل لوضعية المؤسسة و أدائها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي كونها تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.

[1] P. Amadieu et V.Bessière, Analyse de l'information financière, Economica,2007,page 57

المبحث الثالث: الآثار العامة لمعايير الإبلاغ الدولي بالنسبة للتحليل المالي

الجداول المالية المعتمدة على المعايير الدولية للإبلاغ المالي[1] (IFRS) تسهل بصفة عامة العمل التحضيري للمحلل المالي.

العديد من المعالجات التي كانت ضرورية سابقا لإجراء التحليل الجاد أصبحت مدمجة تلقائيا في الجداول المالية.

بالرغم من صعوبات التفسير التي تستند إلى اختلاف الخيارات الموضوعة تحت تصرف المحلل و التي تصعب أحيانا المقارنات في حالات الخيارات المختلفة.

المطلب الأول : الوضعية المالية و قيمة المؤسسة من خلال IFRS

يكون لهذه المعايير أثرا مباشرا على أسلوبي تقييم المؤسسة:

- التقييم عن طريق الأموال الخاصة
- التقييم عن طريق تدفقات الخزينة المحينة.

التقييم عن طريق الأموال الخاصة

يتأثر أعلى الميزانية بشكل كبير من خلال هذه المعايير فالأموال الخاصة تتأثر بالأثر الواضح على كل من التثبيتات و الديون المالية.

فالتثبيتات ترتفع بفعل:

- المصاريف المرتبطة باقتناء (الاكتساب التركيبات التفكيكات).
- تثبيت المصاريف اللاحقة التي تساعد على الحفاظ على إنتاجية الأصل.
- تثبيت الأصول المستعملة في إطار القرض الإيجاري المالي.
- تثبيت مصاريف البحث و التطوير حسب الشروط المحددة.

[1] Michel Darbelet, Impact des normes IFRS sur l'analyse et 'interprétation des documents financiers,

- التسجيل المحاسبي للقيمة الزائدة المحتملة.

العمليات الأربعة الأولى كانت تسجل كتحويل للتكاليف في الأموال السابقة، و أصبحت تسجل كتثبيتات في الأموال الجديدة، أما العملية الخامسة فهي تكون جزءا منه باعتباره أصلا، و عليه فإن التسجيلات تمثل زيادة في الأموال الخاصة.

أما الديون المالية فهي تتكون من:

- بالتزامات التقاعد (تحويل الالتزامات الاجتماعية)،
- بالتزامات القرض الإيجاري المالي،
- الأموال الخاصة المماثلة (سندات المساهمة Titres Participatifs)،
- عمليات إعادة تمويل الأصول (التنازل عن الحقوق التجارية و خصم الأوراق التجارية و عمليات التوريق).

آثار التقييم الجديد

- الأموال الخاصة التي تعتبر محصلة التثبيتات و الاستدانة تتأثر بتغير حجم الأخيرة.
- و منه تتغير قيمة المؤسسة.
- باعتبار أن تقييم التثبيتات يكون بالقيمة العادلة مع إدراج القيمة الزائدة المحققة، فإن تقييم الأموال الخاصة في ظل معايير الإفصاح المالي الدولية (IFRS) تقترب من تقييم الأصول بطريقة الأصول الصافية المعدلة (Actif net corrigé) التي تحسب بالمعايير القديمة.
- نسبة المديونية تتأثر بدورها،
- و نسب المردودية كذلك تتأثر بعدد من التغيرات التي حدثت في طرق التقييم السابقة.

الاستنتاجات

يتǤير اǾǭر تبǕا لطبيǕǈ المجمǕاتǛ ǅǀǿǽ يقوموǅ باǪǩǿǻǾاات كبيرة و اǻدماجات بقيǸ أعـǼ Ǜ ترتǸǭ ǷǛ أموال ǃǻǮǿǽ ǈǌاǵ (بسبب حǿف اǼǿتلاكات ǅارǸ اǾǭǻǪǩǿ GoodWill).

و المǘسسات التي لǻǿ التزامات تقاعد كبيرة تشǻǿد ارتǸاعا Ǹي ديوǻǾǻǿ.

بصǸǈ عامǈ مǅǀ الطبيǕي ارتǸاǝ اǾمواǃ اǿǽǮاǈ Ǜ و ǅǿǽا يǘدǼ إǼ اǾǭǻر السلبي عـǼ المردوديǈ الماليǈ.

التقييم عن طريق تدفقات الخزينة المحينة

قيمǈ المǘسسǈ (VE) تساوǼ القيمǈ الحاليǈ لتدǸقات اǃǻǿزينǈ المستقبليǈ باǾعتاد عـǼ التكلǸǈ الوسطيǈ المرجحǈ لرأس الماǃ (CMPC) Ǜ مضاǸا إليǻǿ القيمǈ الحاليǈ المتبقيǈ لǾصوǃ.

$$VE = \sum F_t \, (1+CMPC)^{-t} + VR \, (1+CMPC)^{-n}$$

مǕايير اǾǸصاح المالي الدوليǈ لǻǿ أǺر مباشر عـǼ كيǸيǈ حساب التكلǸǈ الوسطيǈ المرجحǈ لرأس الماǃ إǻ ǅǿ ǛǃǾتحصǃ عليǿǽ بترجيح تكلǸǈ اǾمواǃ اǿǽǮاǈ و تكلǸǈ الديوǅ بالǻسبǈ التي تمǻǿǽ مǅǀ مجموǝ التمويǃ (اǾمواǃ اǿǽǮاǈ + الديوǅ).

و ǻǛǛرا لكوǅ كǃ مǅǀ اǾمواǃ اǿǽǮاǈ و الديوǅ تǘǭǻرت باǾرتǸاǝ ǻتيجǈ تقييمǻǿ بالمǕايير الجديدةǛ ǅǀǸ مǕاملات الترجيح ستتǤير بدورǻǿ ممǾا سيǘǭǻر بالǻتيجǈ عـǼ التكلǸǈ الوسطيǈ المرجحǈ لرأس الماǃ.

و حيǈ أǅǀ تكلǸǈ الديوǅ تتǤير بǸǕǃ الǕǻصر المسجǈ الجديدةǛ ǅǀǸ مǕدǃ الǸائدة الحقيقي يختلف عǅǀ مǕدǃ الǸائدة اǽǮǻǿر المحسوب اǻطلاǩا مǅǀ اǾعباǪ الماليǈ المحاسبيǈ.

و تكلǔة اǓموال اǹاصة المحسوبة حسب ǻموذج تقييǶ اǓصول المالية (MEDAF) يمكن أن يتǼǂر بǖǔ المǕلومات اǓضاǔية المقدمة للسوǩ المالية باǓعتماد علǏ مǕايير اǓبلاǡ المالي الدولية (IFRS).

الاستنتاج

ǻلاحǚ أǹ حساسية ǻماǽج تقييǶ المǘسسة باǓعتماد علǏ طريقة التدǔقات المحيǼة للǹزيǼة للتǢير الحاصل ǲي المرجǞ المحاسبي ǲǝي أǹ تتǼǂر باعتماد مǕايير اǓبلاǡ المالي الدولية (IFRS).

المطلب الثاني : تشخيص المردودية و معايير الإبلاغ المالي الدولي

المعلومة القطاعية

تحسǺ مǕايير اǓǔصاح المالي الدولية بصǔة ملموسة تحليل المردودية اǓقتصادية مǺ خلال المǕلومة القطاعية حسب طبيǕة الǼشاط و حسب المǼطقة الجǢراǔية و ǽلك بتطبيǩ المǕيار IAS 14 المتضمǺ المǕلومة القطاعية.

ǔالمǕلومات القطاعية تسمح للمحلل المالي:

- بحساب المردودية اǓقتصادية القطاعية مǺ خلال ǻسبة الǼتيجة القطاعية إلǏ اǓصول القطاعية لكǺ دوǹ المردودية المالية ǻǛرا لǕدǳ وجود توزيǞ قطاعي للǹصوǳ.
- و تسمح كǾلǮ بتحديد مصادر الربحية و الǼمو للمجمǞ.
- و تǕطي تǔسيرا للمردودية اǓقتصادية اǓجمالية بتǔكيكǾا و ترجيحǾا حسب ǻسب اǓصول القطاعية و المردوديات القطاعية.
- و تسمح بمتابǕة إستراتيجية الǼمو اǹاصة بالمجمǕات مǺ خلال اǓستǼمارات القطاعية.

- كما توفر الأدوات المستقبلية انطلاقا من الأدوات القطاعية التي تقيمها بمقابلة مستوى النشاط و الربحية مع الاستثمارات القطاعية.

تحليل النتيجة

تتأثر النتيجة بعدة مصادر للانحراف هي:

- مصدر ارتفاع النتيجة
- أو مصدر انخفاض النتيجة.

مصادر ارتفاع النتيجة:

- تثبيت نفقات البحث و التطوير،
- تحيين المؤونات
- حذف اهتلاكات القيم على الأصول (شهرة المحل)
- تثبيت النفقات الخاصة بالترميمات الكبرى،
- مراجعة مخططات الاهتلاك (مدة حياة الأصول و اختبار القيمة Test de valeur)

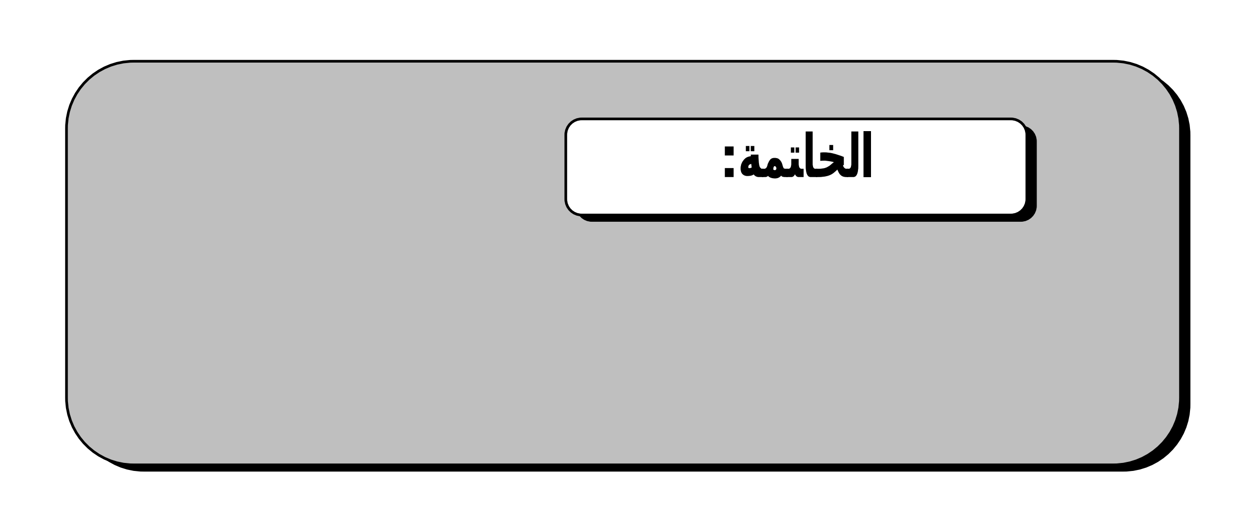
مصادر انخفاض النتيجة:

- أثر تدني القيمة على التثبيتات و الخاصة المعنوية منها،
- ضرورة تخصيص مؤونات محينة للتقاعد.
- تكاليف الامتيازات الاجتماعية،
- الأعباء المالية المرتبطة باعادة تصنيف الأموال الخاصة المماثلة و السندات الأخرى ضمن الديون.
- انخفاض رقم الأعمال نتيجة عدم إمكانية تسجيلها محاسبيا إلا بعد تحويل المخاطر و الامتيازات للمشتري.

خاتمة الفصل

خلصنا في الأخير إلى دراسة أثر المعايير الدولية على نوعية المعلومة المالية من خلال التطرق إلى الانتقال من المحاسبة العامة إلى المحاسبة المالية وأثر الجداول المالية المعتمدة في النظام الجديد و الإطار العام للإبلاغ المالي الدولي (IFRS) على التحليل المالي، حيث تطرقنا إلى التغيرات الأساسية المحددة على مستوى المفاهيم و المبادئ مما سيعطي للمحاسبة المالية شكل نموذج لعرض واقعي للمؤسسة ونتيجة لذلك أصبحت للقوائم المالية مساهمة فعالة في تحضير أعمال المحلل المالي بعد أن أدمجت بصفة تلقائية العديد من التعديلات و المعالجات التي كانت ضرورية سابقا.

ومع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) المزمع الشروع فيه مع حلول سنة 2010 سيكون في متناول كل من المحلل المالي الداخلي و الخارجي على السواء جداول مالية تتميز بالقابلية للفهم ذات مصداقية شفافة ملائمة و قابلة للمقارنة.


الخاتمة:

الخاتمة

بعد التطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها التحليل المالي انطلاقا من التحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي، وصلنا في النهاية إلى الوقوف على أثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية و معايير الإفصاح المالي الدولي على التحليل المالي و الذي كان محور بحثنا هذا.

و انتهينا من إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة، و تغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى، باعتبارها أصبحت تمثل مصدر المعلومة المالية التي تعتمد عليها كل الوظائف الأخرى بمناسبة اتخاذ القرارات.

و بالنتيجة سيسمح للمحلل المالي بتحضير الأعمال بأكثر دقة من ذي قبل، و يزودنا بأدوات كان يقوم بإعدادها في السابق على عاتق الوظيفة المحاسبية، كما يستغل المعلومة الخاصة الواردة في الملاحق أو حتى في بعض التقارير الأخرى من أجل معالجتها و استغلالها الشيء الذي لم يكن في متناول المحلل الخارجي مثلا.

و مع انفتاح الاقتصاد الجزائري و دخوله في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و سعيه إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية، و اهتمامه باستقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي، لا يعد بالإمكان مواصلة العمل بالمعلومة المحاسبية المعدة لشروط الملائمة و المصداقية و القابلية للمقارنة، هذه العناصر تمثل أساس المنافسة و بدونها لا يمكن الوقوف أمام المؤسسات الأجنبية، بل سيكون لها الأثر العكسي و هذا باعتبار أن المؤسسة الأجنبية تتفادى ولوج سوق غير شفافة.

إن اعتماد الجزائر على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) ستكون له آثار عميقة على مستوى نوعية المعلومة المالية أو حتى على مستوى الأداء المالي و المحاسبي للإطارات الجزائرية، حيث يعد هذا الأخير بمثابة الموحد للمحاسبة و الوثيقة المالية، فالمحاسب يعتبر ضمنيا إطارا ماليا في الوقت الحالي أصبح يتكفل بتقديم معلومات إلى المستثمرين الحاليين و المحتملين و إلى المقرضين الحاليين و المحتملين و إلى كل من له علاقة بحياة المؤسسة من الدولة إلى المسيرين و العمال و ممثليهم بل حتى إلى المجتمع المدني.

تعطي المعلومات تقديرا للوضعية المالية و تطورها و تسمح بقياس الأداء و المردودية وتبين مقدار القيمة التي تم إنشاؤها و هو أساس الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد.

إن القوائم المالية التي تعتبر من مخرجات النظام المحاسبي المالي أصبحت تشمل كل المعلومات الضرورية للقيام بالتحليل المالي من الميزانية إلى جدول تدفقات الخزينة.
فالشكل المقترح للميزانية و طريقة ترتيب عناصر الأصول و الخصوم أصبح يلبي بشكل كاف احتياجات المحلل المالي، فلم يعد بحاجة لإجراء التعديلات السابقة التي كان يجريها في ظل المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

و طرق تقييم عناصر الأصول و الخصوم أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على القيمة الحقيقية، ما يسهل على المحلل المالي القيام بوظيفته.

و جدول حسابات النتائج بالشكل الجديد بعد تعديلات جوهرية يمنح للمحلل المالي الأرصدة التي كان في السابق يقوم بحسابها قبل الشروع في دراسة نشاط المؤسسة.

و أǅŇǰ جدول ǅﮐﺎ إدPlǰNJ ضمن LJمPرجات الǰǰǓǅ الجديد وNj جدول تدƽقات الPزيǰǰƚǓ الƦǏ Ǐ

يǆتبر أساس المǆطيات التي تبيLJ قدرة المƠسسƚ علǏ تكويLJ مداPيǇ ترƽǇ مLJ قيمƚ

المƠسسƚ ƽي المستقبلǇǓ و تزوǊد ǅRǰǰ المحاǇ بالمǆطيات التي تسمح NJǰ بقياس تطور

مستوǎ الǰشاط عبر الزمLJ و ǅRǰ مقارǰƚ مستويات ǰشاط المƠسسƚ بمستويات

المǰاƽسيLJǓ و تمǰحNJ أدوات التقدير التي Njي أساس التسيير.

و أǅŇǰ ميزة Ǔعتماد المǆايير المحاسبيƚ الدوليƚ وNj تقليƩ المدة التي تستǤرقǰǏا عمليƚ

تقديǅ المǆلومƚǓ ƽلكي تكوLJ المǆلومƚ ملائمƚ يجب أLJ تصǇ ƽي الوقت المǰاسبǓ و إǅR

كاǰت المǆلومƚ موجǰƚ أساسا للمستƛمريLJ ƽي السوǑ الماليƚǓ كما أشار إليNJ الإطار

المƽاǉيمي للǰǰǓǅ الجديدƽǓ ǅǰǓ مLJ الضرور ǐ إعداد و تقديǅ المǆلومƚ ƽي أحسLJ

الآجاǇ قبǇ أLJ تƽقد مLJ ملائمتǰǏا.

الاستنتاجات

الاستنتاجات المتوصل إليها في عملنا تنحصر كما يلي:

- مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) يجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

- طريقة تقييم عناصر الأصول و الخصوم سيكون بالقيمة العادلة (Juste valeur) كلما كان ذلك ممكنا بالإضافة إلى التكلفة التاريخية.

- المعايير المحاسبية الدولية اعتمدت على طرق و تقدير تحتاج إلى المحاسبة التحليلية، فطريقة التكاليف المعيارية أصبحت معتمدة من طرف المحاسبة المالية عكس المحاسبة العامة سابقا التي لم تكن تعترف سوى بالتكلفة التاريخية.

- النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة وتغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية خاصة من الميكانيزم التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى، حيث أصبحت تمثل مصدر المعلومة المالية.

ويتضح من خلال هذه الاستنتاجات أن تقييم الأصول و الخصوم سيكون بشكل واقعي و هذا ما كان يبحث عنه المحلل المالي، فالعديد من المعالجات التي كانت ضرورية سابقا لإجراء التحليل الجاد و الوصول إلى القيمة الحقيقية أصبحت مدمجة بصفة تلقائية في الجداول المالية في النظام المحاسبي المالي الجديد.

التوصيات

وعلى إثر هذه الدراسة يجدر بنا تقديم مجموعة من التوصيات التي نراها أساسية لإنجاح هذا الانتقال بين النظامين المحاسبيين في المؤسسات الجزائرية العمومية و الخاصة مدعوة من الآن للتحضير لعملية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يبدأ الشروع فيه مع الافتتاح جانفي 2010، وعليه يجب أن تقوم:

- بإعداد قوائم مالية حسب النظامين (PCN) و(SCF) في نفس الوقت حتى إقفال السنة المالية 2009 و يجب أن يكون بالنظامين حتى يسمح من القيام بالعملية الافتتاحية لسنة 2010، (La réouverture 2010 doit être effectuée avec le SCF)

- أن تقوم بعملية جرد التثبيتات المادية و المعنوية و المالية السنة الماضية بصفة دقيقة حتى تقوم بتقييم هذه العناصر بالقيمة الحقيقية و بدون أخطاء لأن هذه العملية سوف يكون لها أثر مباشر على رأسمال المؤسسة و قيمتها،

- و جرد للمخزونات بصفة جيدة مع اعتماد طرق تقييم واضحة تسمح بإعطاء الصورة الصادقة للمؤسسة عند تاريخ الانتقال إلى النظام الجديد،

- و إضافة إلى باقي عناصر الأصول و الخصوم لعمليات جرد و تقييم بالقيمة الحقيقية لها.

لهذا لا بد أن تحظى عملية الانتقال هذه من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) بأهمية بالغة حتى تكون عملية التقييم صحيحة للمؤسسات العمومية و الخاصة، و هذا بتحليل الأهمية القصوى للمحاسبة التحليلية التي بدونها لا يمكن الوصول إلى تقييم دقيق و حقيقي و صادق.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الدكتور رضوان حلوة حنان - النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة دار وائل للنشر الأردن الطبعة الثانية 2006 .
2. د . وليد ناجي الحيالي - أصول المحاسبة المالية من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2007
3. د . وليد ناجي الحيالي - الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2007
4. أ.د. محمد بوتين - المحاسبة العامة للمؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية 1991 .
5. نظام المحاسبة المالية الجديد مجموعة التسيير الأوراق الزرقاء سبتمبر 2008
6. د. مداني بن بلغيث – أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة الجزائر سبتمبر 2004.
7. د. شعيب شنوف – الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي- أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة الجزائر 2007.
8. د.محمد صالح الحناوي - أدوات التحليل و التخطيط في الإدارة المالية – دار الجامعات المصرية- الإسكندرية.
9. إلياس بن ساسي و الدكتور يوسف قريشي- التسيير المالي- الإدارة المالية- الطبعة الأولى- دار وائل للنشر- 2006.
10. د.عمار موسى و أ. علي مصطفى- الإدارة المالية للشركات- دار الرضا للنشر- دمشق- الطبعة الأولى 2005.
11. معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS مجموعة التسيير الأوراق الزرقاء سبتمبر 2008

المراجع باللغة الأجنبية

1. **Abderrazak Gabsi**, Normes comptables, Cours IAS-IFRS, IHEC, Tunisie, 2007.

2. **Abillama F, Avendel J.D**, Comptabilité financière, Edisciences, paris, 1997.

3. **Arbadji Smail**, Les comptabilités des entreprises nationales, Thèse de Doctorat d'état , ISE, Alger, 1993.

4. **A.yves Aschenbroich**, Bruno Poloniato, Didier Voyenne, La nouvelle trésorerie d'entreprise, Dunod, Paris, 1997.

5. **Bay wolf et Bruns H.Georg**, l'information financière des entreprises multinationales, comptabilité internationale,Vuibert, Paris, 1997.

6. **Béatrice et Francis Granguillot,** Analyse financière, Gualino, 2008.

7. **Bellaalah Mondher**, Gestion Financière, Economica, 2004.

8. **Bernard Esnaul**, Christian Hoarau, Comptabilité financière, PUF, Presse Universitaire de France, 1994.

9. **Boukhezar Aomar** ,la comptabilité de l'entreprise et le PCN , Enic, Alger, 1983.

10. **Bruno bachy,Michel Sion**, Analyse Financière des Comptes Consolidés Normes IAS/IFRS, Dunod, Paris, 2005.

11. **Castel Jacquet**,BDA,CCAS,GCC,HSD, L'information Financière, Dunod, 1991.

12. **Cohen E**, Analyse financière, 4ème Edition, Economica, 1997.

13. **Colasse Bernard**, Gestion financière de l'entreprise, problématique, concepts et méthode, Economica 3ème Edition, Paris, 1993.

14. **Colasse bernard**, Harmonisation comptable internationale, encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, 2000.

15. **Conso Pierre et Hemici Farouk**, Gestion financière de l'entreprise, Dunod 9ème Edition, Paris, 1999.

16. **Depallens G**, gestion financière de l'entreprise, 10ème Edition, Siery, Paris, 1990.

17. **Francis Lefebvre**, Mémento Comptable 1992, Francis Lefebvre, Paris, 1992.

18. **Francis Lefebvre**, Mémento Comptable 2004, Francis Lefebvre, Paris, 2004.

19. **Guimard A**, La communication financière, Economica, Paris, 1995.

20. **Hubert de la Bruslerie**, Analyse financière Information financière et Diagnostic, Dunod, Paris, 2008 3ème Edition.

21. **Jacques Margerin,Jean Claude Mallard**, Analyse financière, Sedifor, Mars 1994.

22. **Josette Peyrard**, Analyse financière, vuibert, 1996.

23. **Josette Peyrard,Jean David Avenal,Max Peyrard**, Analyse financière Normes Françaises et internationales IAS/IFRS, Vuibert, Nov2006 9ème Edition .

24. **Michel Salva**, Initiation à la logique comptable, Vuibert, Fev2002.

25. **Obert Robert**, Pratique Internationale de la comptabilité et de l'audit, Dunod, Paris, 1994.

26. **Obert Robert**, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, Paris,2003.

27. **Patrice Vizzavona**, Gestion financière, Berti,2004.

28. **Patrice Vizzavona**, Evaluation des entreprises, Berti, 2005.

29. **Patrice Vizzavona**, Pratique de gestion, analyse prévisionnelle, Tome II, Berti, Alger, 1991.

30. **Pascal Eynard,Monique Zéitoun**, Vuibert, Comptabilité, Mars, 2002.

31. **Paul Amadieu,Véronique Bessière**, Analyse de l'information financière Diagnostic, évaluation, Previsions et risques, Economica, 2007.

32. **Richard Brealey ,StewartMyers, Franklin Allen**, Gestion Financière, Pearson Education, Mai 2006.

33. **Robert Papin**, L'art de diriger II Gestion Finance, Dunod, Paris,1995.

34. **Richard Brealey ,StewartMyers, Franklin Allen**, Gestion Financière,Pearson Education,Mai 2006.

35. **Roger Dormier**,De l'analyse financière à l'expertise financière, Chihab, Eyrolles, 1996.

36. **S.Parienté**, Analyse et mathématique financière, Vuibert, 1991.

المجلات و المواقع الالكترونية

37. **Albouy M**, Comment faire une analyse financière avec le nouveau plan comptable :le cas de Merlin Gerin,revue Banque, n°456, 1985.

38. Analyse financière, numéro spécial, l'analyse financière par les flux, 1er Trimestre 1991.

39. Analyse financière et Evaluation, MSG, Paris Creteil, 2002-2003.

40. **Bac-Charry Bernadette**, la normalisation comptable française, une communication dans l'impasse revue française de comptabilité, n°289,Mai 1997.

41. **Belamiri Kamel**, Nouvelle réevaluation des investissements, revue algérienne de comptabilité et d'audit, n°12, 1997.

42. Cahiers de l'académie N°7 en partenariat avec SFEV, Détermination de la juste valeur, Mars 2007.

43. **Caudal J-P**, L'information dans les états financiers, revue Banque, Avril 1996.

44. **Chabani IdrissiJaouad**, La normalisation comptable marocaine, revue française de comptabilité, n°253, Fev 1994.

45. Cob, la communication financière des sociétés cotées, Bulletin de la COB, n°313, Mai 1997.

46. Diagnostic Financier, ISGP, Support pédagogique, Fevrier 2006.

47. **Emanuelle Guyyomard Grant Thorinton**, Nouveautés IFRS Impact sur l'arrêté des comptes 2007.

48. **IASB**, International Financial Reporting Standard(IFRS),Including International Accounting Standard(IAS) and interpretations , 31 March 2004.

49. **IASB**, International Financial Reporting Standard(IFRS), Including International Accounting Standard(IAS) and interpretations , 1er janvier 2006.

50. **IASC**, Presentation of Financial Statements, Août 1997.

51. **Meriau J**, Comptabilité et analyse financière, revue de droit comptable, n°91.3, 1991.

52. **Naudin F**, Analyste financier un métier dont les dimensions vont changer, revue Banque, Janvier 1996.

53. Pratiquer l'analyse financière, Présentation CEGOS.www.Cegos.fr.

54. **Saada Toufik**, Impact des normes comptables sur les décisions financières de l'entreprise, Economie et comptabilité, n°194, Paris, Mars 1996.

55. **SCF,** Le système Comptable Financier , Collection pages bleues, 2008.

56. **Ternisien M**, L'analyse financière, pool de fonds, revue Banque, n°512, janvier 1991.

فهرس معايير المحاسبة الدولية والمعاييرالدولية للافصاح المالي الصادرة الى غاية 2008

المعيار	موضوع المعيار
المعيارالمحاسبي الأول	عرض البيانات المالية (صيغة مراجعة في سبتمبر 2007) تعديل متعلق بالمعلومات على رأس المال
المعيارالمحاسبي الثاني	المخزونات
المعيارالمحاسبي الثالث	حذف حل محله المعيار رقم 27 و المعيار 28
المعيارالمحاسبي الرابع	حذف حل محله المعيار رقم 16 و المعيار 38
المعيارالمحاسبي الخامس	حذف حل محله المعيار رقم 01
المعيارالمحاسبي السادس	حذف حل محله المعيار رقم 15
المعيارالمحاسبي السابع	جدول تدفقات الخزينة
المعيارالمحاسبي الثامن	الطرق المحاسبية و الأخطاء الجوهرية والتغييرات في السياسات المحاسبية
المعيارالمحاسبي التاسع	حذف حل محله المعيار رقم 38
المعيارالمحاسبي العاشر	الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية
المعيارالمحاسبي عشر	عقود المقاولات
المعيارالمحاسبي الثاني عشر	ضرائب على النتيجة
المعيارالمحاسبي الثالث عشر	حذف حل محله المعيار رقم 01
المعيارالمحاسبي الرابع عشر	المعلومة القطاعية (تم حذفه و عوض بـ IFRS8)
المعيارالمحاسبي الخامس عشر	المعلومات المتعلقة بآثار التغير في الأسعار
المعيارالمحاسبي السادس عشر	التثبيتات المادية
المعيارالمحاسبي السابع عشر	عقود الإيجار

المعيار المحاسبي الثامن عشر	إيرادات النشاطات العادية
المعيار المحاسبي التاسع عشر	منافع الموظفين
المعيار المحاسبي العشرون	محاسبة الإعانات الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية
المعيار المحاسبي الحادي والعشرون	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تعديل [illegible] بالاستثمار الصافي في نشاط بالخارج
المعيار المحاسبي الثاني والعشرون	اندماج المشروعات
المعيار المحاسبي الثالث والعشرون	تكاليف الاقتراض
المعيار المحاسبي الرابع والعشرون	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
المعيار المحاسبي الخامس والعشرون	المحاسبة عن الاستثمارات حل محله المعيار رقم 40
المعيار المحاسبي السادس والعشرون	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد
المعيار المحاسبي السابع والعشرون	البيانات المالية المجمعة و المنفردة
المعيار المحاسبي الثامن والعشرون	المساهمة في شركات حليفة
المعيار المحاسبي التاسع والعشرون	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدلات تضخم مرتفعة
المعيار المحاسبي الثلاثون	الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة **(حذف و عوض بـ IFRS7)**
المعيار المحاسبي الحادي والثلاثون	التقرير المالي عن الحصص في المشروعات المشتركة
المعيار المحاسبي الثاني والثلاثون	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض **(عوض جزئيا بـ IFRS 7)**
المعيار المحاسبي الثالث والثلاثون	ربحية السهم
المعيار المحاسبي الرابع والثلاثون	التقارير المالية المرحلية
المعيار المحاسبي الخامس والثلاثون	العمليات المتوقفة *حل محله المعيار رقم IFRS 1*
المعيار المحاسبي السادس والثلاثون	انخفاض قيمة الأصول
المعيار المحاسبي السابع والثلاثون	المخصصات المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة

المعيار المحاسبي الثامن والثلاثون	الأصول غير المادية
المعيار المحاسبي التاسع والثلاثون	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس **معدلة لأربع مرات**
المعيار المحاسبي الأربعون	التوظيفات العقارية
المعيار المحاسبي الحادي والأربعون	الزراعة
المعيار المحاسبي IFRS 1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى
المعيار المحاسبي IFRS 2	الدفع على أساس الأسهم
المعيار المحاسبي IFRS 3	تجميع المؤسسات
المعيار المحاسبي IFRS 4	عقود التأمين
المعيار المحاسبي IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع و العمليات المتوقفة
المعيار المحاسبي IFRS 6	استكشاف و تقييم الموارد المعدنية
المعيار المحاسبي IFRS 7	الأدوات المالية الإفصاحات
المعيار المحاسبي IFRS 8	الأجزاء العملياتية